

المحتويات

- 3 من الثورة إلى الانتخابات.. كيف نتصر؟
- 12 مصر : الثورة مستمرة
- «الرأسمالية المتطرفة» للإخوان المسلمين – مقتطف من كتاب «الشعب يريد:
- 18 بحث جذري في الانتفاضة العربية»
- 22 أربعة أيام هزت العالم
- 25 الانطباعيون والثورة
- 29 من فلق شروط الانقلاب في مصر؟ فليمعن الإخوان النظر جيدا في المرأة
- 33 الانقلاب العسكري بين تشافيز ومرسي: لماذا عاد الأول وعجز الثاني عن الرجوع
- 37 مصر: « العمال في حاجة إلى معبر سياسي»
- 38 إسقاط الإخوان لتعميق الثورة لا لتدعيم النظام.. لن نفوض
- 40 يا رفاقنا، وأمباءنا، في مصر...
- 41 ضد التفويض والمجزرة وصعود الفاشية العسكرية
- 51 يسقط حكم العسكري.. لا لعودة الفلول.. لا لعودة الإخوان
- 59 جليبر الأشقر: حوار حول مصر- من يتصور أن الخمسينيات قابلة للإعادة..واهم
- 64 مصر: قانون الصندوق وقانون الثورة
- 66 السيسي وانتخابات الرئاسة: لماذا التباطؤ في مسع القرار؟
- 68 مصر: السيسي مرشما، النظام العسكري يمث عن شرعية
- المفكر اللبناني جليبر الأشقر لـ«الشروق»: أمريكا والسعودية وإسرائيل تعتبر صباهي
- 70 فطاً أحمراً .. والرياض ضغطت على السيسي ليترشح
- 76 مصر: أضواء كاشفة على سنة مافلة بالتقلبات - مقابلة مع هشام فؤاد، مناضل اشتراكي ثوري

من الثورة إلى الانتخابات.. كيف نتصرف؟

الجمعة 22 حزيران (يونيو) 2012

بقلم: أحمد عزت

الرئيس والثورة

نجح مرشح الإخوان المسلمين محمد مرسي في انتخابات الرئاسة، هذا المرشح الذي دافع البعض عن أنه لا خيار أمام الثوار سوى دعمه في مواجهة مرشح الفلول (شفيق) بهدف إنقاذ الثورة، فيما رأى البعض الآخر ضرورة مقاطعة الانتخابات تعبيراً عن رفض العملية الانتخابية برمتها أو الذهاب إلى صناديق الانتخاب وإبطال الأصوات تعبيراً عن عدم تمثيل أيّاً من المرشحين للثورة وأهدافها.

إن ذكر مرسي وجماعته التي ينتمي إليها، يستدعي المفاوضات التي تمت بينهم وبين العسكر، و التي بدأت قبل تنحي مبارك ولازالت مستمرة حتى يومنا هذا، وترتب عليها تفكيك الزخم الثوري تدريجياً، وتحويل الصراع من صراع بين الثوار والفلول بشكل أساسي إلى صراع بين علمانيين وإسلاميين، ذلك الصراع الذي شاركتهم فيه القوى الليبرالية، إلى أن تاهت أهداف الثورة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتم حصرها في الانتخابات النيابية وانتخابات الرئاسة وتشكيل الجمعية التأسيسية للدستور، ولا عزاء للملايين التي شاركت في الثورة من أجل الفوز بالعدالة الاجتماعية والحرية.

ليس ذلك فقط، بل أن الإخوان المسلمين شاركوا في الصمت على المذابح التي نفذها المجلس العسكري ضد الثوار وبرروها أحياناً، فضلاً عن مواقفهم من الحريات السياسية التي بانت بشائرها بتقديم مشروعات قوانين للبرلمان المنحل ضد التظاهر وضد الحريات النقابية، ومشاركتهم في الهجوم على الإضرابات العمالية، وبالطبع مواقفهم المناهزة دائماً لسياسات السوق الحر والاقتصاد الرأسمالي والتي أعلنها صراحة رجل الإخوان القومي «خيرت الشاطر منذ أيام قليلة» في محاولة منه لطمأنة رجال الأعمال والمجلس العسكري والولايات المتحدة، هذه السياسات التي تعني مزيداً من الإفقار والتدني في مستوى معيشة ملايين المصريين من الفقراء والكادحين.

التوقعات حول نجاح مرسي في انتخابات الرئاسة اختلفت قبل صدور الحكم بحل البرلمان عن بعده، خاصة مع اكتفاء الإخوان بإعلان احترامهم لأحكام القضاء. فقبل صدور هذه الأحكام كان الإخوان يسيطرون على مؤسسة البرلمان المنتخبة انتخاباً مباشراً من الشعب، ورغم ذلك لم يصدر عنهم أي رد فعل احتجاجي بعد صدور الحكم بحلها.

الأهم من ذلك أن حل البرلمان لم يؤد إلى رد فعل جماهيري واسع، وهذا لا يعني انحياز الجماهير للمجلس العسكري أو لشفيق، بقدر ما يعني أن ثقة الشارع في الإخوان تزعزعت إلى حد كبير، خاصة بعد الأداء البرلماني الهزيل والمتواطئ لهم طوال الشهور الماضية، وتفضيلهم لطريق المفاوضات مع المجلس العسكري والاقتسام الهادئ للمكاسب السياسية وجنوحهم للسيطرة على الجمعية التأسيسية للدستور والتفاتهم عن تحقيق ولو الحد الأدنى من مطالب الثورة.

إن جلوس مرسي على كرسي الرئاسة، دون وجود برلمان قوي، وفي ظل احتفاظ المجلس العسكري بالسلطة التشريعية، وبتشكيل الجمعية التأسيسية للدستور، وطبعاً بأدوات القمع الأساسية وبرأس المال الضخم، لن يشكل خطراً على المصالح السياسية والطبقية لهذا المجلس أو للطبقة التي يمثلها، بل سيعمل المجلس العسكري على استغلال ذلك لتهدئة الشارع واستيعاب أية محاولات لتحركات احتجاجية واسعة، بذات المنطق الذي تعامل به بعد انتخابات مجلس الشعب بمحاولة سحب الشرعية من الميادين، والترويج لأن الشرعية الوحيدة هي شرعية الانتخابات.

التغير الذي حدث هذه المرة هو أن الإخوان المسلمين أصبحوا شريكاً في السُّلطة، التي سيبدلون كل ما في وسعهم للاحتفاظ بها، وهو ما سوف يدفعهم أكثر للاستمرار في حل تناقضاتهم مع المجلس العسكري بالتفاوض والقسمة الهادئة، دون تبني أية توجهات نضالية من أجل تحقيق أهداف الثورة.

هذا التحليل السابق يفترض ألا تعلق القوى الثورية أية أوهام حول الإخوان المسلمين، بل يجب عليها أن تعترف بأن هناك وضعاً جديداً أنتجته تناقضات الثمانية عشر شهراً الماضية، وهو ما يتطلب من القوى الثورية أن تطور تكتيكاتها النضالية استعداداً للمرحلة المقبلة.

هل يسلم العسكر السُّلطة؟

قطعاً لن يسلم المجلس العسكري السُّلطة للرئيس الجديد، والقول بغير ذلك هو محض سذاجة سياسية، وذلك انطلاقاً من عدة أمور منها منح ضباط الشرطة العسكرية والمخابرات صفة الضبط القضائي للمدنيين، وحل مجلس الشعب، والأهم من ذلك الإعلان الدستوري الذي أصدره المجلس العسكري قبل إعلان النتيجة النهائية للانتخابات وهو التوقيت الذي إن دل على شيء فإنما يدل على الهدف التأمري وراء إصداره، وهو تجريد الرئيس من صلاحياته الأصلية التي كان يتمتع بها في ظل دستور 1971، وإعطاء المجلس العسكري صلاحيات مطلقة تمكنه من الاستمرار في إحكام سيطرته على مقاليد السُّلطة السياسية، حيث يتضمن الإعلان الدستوري المكمل انفراد المجلس العسكري بتقرير كل ما يتعلق بشؤون القوات المسلحة وتعيين قياداتها ومد خدمتهم، وهو ما يفرض أكثر توجهات العسكر نحو جعل المؤسسة العسكرية دولة داخل الدولة لا تخضع لأي نوع من أنواع الرقابة أو المحاسبة ومن ثم استمرار الاحتكارات الاقتصادية والمالية لجنرالات الجيش وكذا استمرار الفساد الذي فاحت رائحته مع قيام الثورة. أيضاً يعطي هذا الإعلان الحق لرئيس الجمهورية في طلب مساعدة الجيش في تنفيذ مهام حفظ الأمن، ويعطي غطاء دستوري لمنح رجال الشرطة العسكرية والمخابرات الحربية صفة الضبط القضائي بالنص صراحة على أن القانون يبين حالات استخدام القوة والقبض والاحتجاز، وحالات انتفاء مسؤولية المجلس العسكري عما يترتب على ممارسة هذه المهام من آثار. هذه الصلاحيات التي منحها المجلس العسكري لنفسه باستخدام العنف هي رسالة واضحة أنه فوق المحاسبة وإن زهق الأرواح وأسأل الدماء.

كذلك استولى المجلس العسكري على اختصاصات البرلمان بنقل السُّلطة التشريعية لنفسه، وهو ما يعني انتظار حزمة من القوانين المقيدة للحريات خلال المرحلة المقبلة.

أما عن الجمعية التأسيسية للدستور فالإعلان المكمل جعل مصيرها هو نفس مصير السُّلطة التشريعية حيث أسقطها أيضاً تحت سيطرة المجلس العسكري بأن منحه حق تشكيلها في حالة قيام مانع يعوق استمرارها. ليس ذلك فقط، بل أيضاً منح الإعلان المكمل كلاً من رئيس الجمهورية أو رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة أو رئيس مجلس الوزراء أو المجلس الأعلى للهيئات القضائية أو خمس عدد أعضاء الجمعية التأسيسية حق الاعتراض على بنود الدستور وطلب إعادة النظر فيها من الجمعية التأسيسية وفي حالة التمسك برأيها فلاي منهم عرض اعتراضه على المحكمة الدستورية العليا لتقول القول الفصل ولا يطرح الدستور للاستفتاء الشعبي إلا بعد الوصول لصياغة نهائية بعد المرور بكل هذه المراحل.

هذا الإعلان المكمل هو استمرار وقح في عسكرة الدولة، ويؤكد أن الأوهام حول تسليم المجلس العسكري للسُّلطة بالانتخابات هو محض (هراء) وهي الأوهام التي تعكس تصور القوى الإصلاحية لعملية انتقال السُّلطة، والذي يراه الثوريون تصوراً ساذجاً ولن يؤدي للتغيير السياسي والاجتماعي الذي تطمح إليه الجماهير. إن المجلس العسكري لن يترك السُّلطة إلا بذات الطريقة التي أجبرت مبارك على تركها، وهي النضال الجماهيري ومواجهة آلات القمع التي

يملكها النظام، وهو ما يجب أن يدافع عنه الثوريون دائماً، ويفضحون بلا هوادة أوهام الإصلاحية حول انتقال السُلطة عن طريق الانتخابات، هذه الأوهام التي أثبتت ثورة 25 يناير أننا نحن الثوريين محقين فيما كنا نقوله عنها بأنها أحد أدوات النظام للإبقاء على نفسه أطول فترة ممكنة، وأن اشتباكنا مع الانتخابات في ظل النظام القائم هدفه استخدام المنابر الانتخابية في فضح هذا النظام وتحريض الجماهير على الثورة فقط إذا ما توافرت الشروط الموضوعية والذاتية لفعل ذلك، أما إذا لم تتوافر فمقاطعة هذه الانتخابات، التي لا تستوفي حتى أقل شروط الانتخابات البورجوازية، ودعوة الجماهير لذلك تكون واجب ثوري.

الثورة والثورة المضادة

خطط المجلس العسكري للثورة المضادة منذ توليه زمام السُلطة بعد 11 فبراير، مستخدماً في ذلك الوسائل القمعية وغير القمعية، إلا أن المسألة لم تكن سهلة، ففي كل مرة كان العسكر يحاولون الانقضاض على الثورة كانوا يفاجئون بمئات الآلاف ينزلون للشوارع ويواجهون آلة القمع البربرية بمنتهى الشجاعة والاستبسال، وهو ما عرقل تقدم الثورة المضادة كثيراً. لكن اعتماد المجلس العسكري في هذه المسألة لم يكن على القمع فقط، بل أنه اعتمد أكثر على افتعال أزمات الخبز والغاز والبنزين، وبدرجة أكبر على أجهزة الإعلام الحكومية والخاصة على حد سواء، مستخدماً إياها في نشر الشائعات وتشويه الثوار، واختزال الثورة في المعارك الانتخابية فقط.

ساعد تردد القوى الإصلاحية وانتهازيتها -كالإخوان المسلمين- المجلس العسكري في خلق فرص قوية للثورة المضادة، وذلك بمساعدته في الترويج لخطورة الإضرابات العمالية، وتأثير اعتصامات الميادين على سير العملية الديمقراطية وبالطبع صمتهم على المذابح التي نفذها المعسكر ضد الثوار.

حل مجلس الشعب كان فصلاً جديداً من فصول الثورة المضادة، هدفه كما هو واضح تحجيم نفوذ الإسلاميين، بعد أن تحالفوا معهم ورموا لهم بعض الفتات، ثم جاء الوقت لينقض العسكر مرة أخرى وينتزعوا منهم ما حققوه من مكاسب سياسية خلال الفترة الماضية. لا يوجد شك في أن النظام سيبدل كل الجهد كي لا يحصل الإسلاميين على نفس عدد المقاعد الذي حصلوا عليه سابقاً، بل وسيتم الدفع بأكبر عدد من المرشحين المحسوبين على شبكة الحزب الوطني المنحل ورجال الأعمال وكبار رجال الدولة.

هذه الوقائع تؤكد أن على الثوار أيضاً تغيير تكتيكاتهم في مواجهة الثورة المضادة، وعدم الاعتماد فقط على المواجهات مع قوات الأمن أو الاعتصام في الميادين و فقط، بل عليهم تطوير خطابهم الثوري، وتثبيت أقدامهم في المواقع الجماهيرية كالأحياء والمحافظات والجامعات والمصانع والمصالح الحكومية والشركات، يجب أن يعمل الثوار بكل دأب على أن يصل الخطاب الثوري إلى كل المواقع التي قد يصل إليها خطاب الثورة المضادة، مع ضرورة تطوير الأدوات الإعلامية، وعمل حملات لفضح الثورة المضادة في كل مكان، ولنا في حملة (كاذبون) مثال جيد على قدرة الحركة الثورية على منافسة الثورة المضادة وإحراق الهزيمة بها.

مطالب الحركة الجماهيرية

مر ما يقرب من ثمانية عشر شهراً على قيام الثورة، خاضت الجماهير خلالها أعظم ملحمة نضالية هي الأعظم في تاريخها، من التظاهر، للاعتصام، للإضراب حتى المواجهات الدموية التي راح ضحيتها مئات الشهداء وآلاف المصابين، والمعتقلين. ونتيجة للخلل الشديد في توازن القوى، لم تتمكن الحركة الثورية من انتزاع كثير من المطالب التي رفعتها. فعلى مستوى تحقيق العدالة الاجتماعية، رفع الثوار إلى جانب قطاعات واسعة من الطبقة العاملة مطالب مثل تطبيق الحدين الأقصى والأدنى للأجور، وضبط الأسعار، وفرض رقابة صارمة على أموال الصناديق الخاصة، وعودة بعض شركات القطاع

العام التي تم خصصتها. وعلى مستوى المطالب السياسية والديمقراطية خاضت الحركة الثورية معركة شرسة من أجل انتزاع الحق في التظاهر والاعتصام والإضراب وإلغاء المحاكمات العسكرية للمدنيين، وإجراء انتخابات نزيهة وإلغاء حالة الطوارئ وحرية تأسيس الأحزاب والنقابات والجمعيات، إلا أن ما أحرزته الحركة من انتصارات لا يتناسب أبداً مع حجم التضحيات التي قدمها شهداءنا ومصائبنا البواسل، بل أن المكاسب التي انتزعتها الحركة كإلغاء قانون الطوارئ تم الالتفاف عليها بمنح رجال المخابرات الحربية والشرطة العسكرية صفة الضبطية القضائية، ذلك القرار الذي تلاه حل مجلس الشعب المنتخب بموجب حكم قضائي.

أما عن المحاكمات فقد حصل عدد كبير من رجال الشرطة المتسببين في قتل الثوار على أحكام بالبراءة فضلاً عن عدم إحالة متهم واحد من رجال الجيش للمحاكمة عن جرائم قتل الثوار وتعذيبهم وإصابتهم في المذابح التي ارتكبت خلال الفترة منذ تحيي مبارك وحتى أحداث العباسية الأخيرة، بالإضافة إلى التعديلات التشريعية التي أقرها المجلس العسكري للتصالح مع رجال الأعمال في قضايا الفساد.

هذه الحقائق ليس لها سوى معنى واحد وهو أن الجماهير لم تنل أيّاً من حقوقها حتى على مستوى الإصلاحات الطفيفة التي يمكن للنظام تحقيقها لتهدئة الشارع، وبالتالي فإن أسباب تجدد الحركة الاحتجاجية لازالت موجودة، بل أن تداعيات ما بعد انتخابات الرئاسة، حيث سيولي النظام ظهره خلالها لهذه المطالب منشغلاً في إعادة ترتيب أوراق الطبقة الحاكمة، سوف تؤدي إلى صعود جديد للحركة، خاصة أن النظام سيكون حريصاً بعد انتهاء الانتخابات على اتخاذ بعض الإجراءات القمعية للسيطرة على الشارع والتي سرعان ما سوف تشعل المعركة من أجل الديمقراطية.

بناء على القراءة السابقة يجب على القوى الثورية أن تستعد لفصل جديد من فصول الثورة توجد به فرص حقيقية للربط بين المعركة من أجل الديمقراطية والمعركة من أجل العدالة الاجتماعية، وهو ما يعني أيضاً وجود فرص حقيقية لتوسيع القاعدة الجماهيرية للثورة، ولذلك يجب أن تضع الحركة على رأس اهتماماتها المطالب الاقتصادية والاجتماعية، والنضالات العمالية، خاصة أن النظام الحاكم يعتمد في تقديم أوراق اعتماده من الآن على الوعود المتكررة بتوسيع قاعدة الاستثمار، وتوفير المناخ الملائم للمستثمرين، وهو ما سوف ينعكس قطعاً بمزيد من سياسات الإفكار والاستغلال.

كيف نتنصر؟

تواجه ثورة 25 يناير عدواً شديداً التنظيم والقوة، يعتمد في حربه ضد الثوار على طريقتين أساسيتين. الطريقة الأولى هي محاولاته الدءوبة للفوز بالقبول لدى الرأي العام، إما بإيهامه بشتى الطرق بانحيازه لمصالح الجماهير، ورغبته في تحقيق الأمن والاستقرار الاجتماعيين، وإبراز القوى الثورية كشياطين تريد تدمير المجتمع وتفرض توجهاتها على الأغلبية بدعم من جهات خارجية وداخلية تستهدف أمن مصر ووحدتها... الخ، أو بافتعال أزمات ناعمة كأزمات نُدرة في السلع الأساسية، تنشر الإحباط في المجتمع وتغذي الشعور العام بالحاجة إلى سلطة تتولى مسؤولية حل مثل هذه الأزمات.

أما الطريقة الثانية فهي طريقة القمع المباشر باستخدام أجهزة العنف الرسمية المملوكة للدولة كالجيش والشرطة، ومجموعات البلطجية المأجورين التي تربطها بأجهزة الدولة علاقات قوية تم اختبارها مراراً في كل المعارك الانتخابية تقريباً، وتعتمد الدولة في الطريقتين على جهاز إعلامي ضخم يمتلك قدرات فائقة على الوصول للملايين من الناس المنتمين لطبقات اجتماعية مختلفة بهدف تثبيت انحيازات المتتردين بين الثوار والنظام في اتجاه النظام وما يمثله، وتشتيت القاعدة الجماهيرية المنحازة للثوار وزعزعة ثقتها بقدرة الحركة الثورية على تحقيق الانتصار.

هذا التحليل السابق مبني على تجربة ثمانية عشر شهراً من المواجهات التي شملت (السلطة، والقوى السياسية الإصلاحية،

والقوى الثورية). فالسلطة التي يمثلها المجلس العسكري، بوصفه وكيلاً عن مصالح رجال الأعمال وكبار رجال الدولة وكل من يتعارض انتصار الثورة مع مصالحه الطبقية والاجتماعية، بذلت وستبذل كل ما في وسعها بهدف إجهاد الثورة ومنعها من المساس بالامتيازات الاقتصادية والسياسية التي يتمتع بها موكلها، وذلك باستخدام وسيلتي القوة والقبول.

أما القوى الإصلاحية، فهي تريد التغيير ليس بهدف إحداث انقلاب في بنية المجتمع يقضي على الاستغلال الاقتصادي والاستبداد السياسي والاجتماعي بشكل نهائي، وإنما بهدف إيجاد موطئ قدم لها داخل عملية تداول السلطة التي يتحكم النظام في مفاتيحها الرئيسية، والفوز بجانب ولو ضئيل من الامتيازات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تتمتع بها الطبقة الحاكمة وحلفائها، وذلك باستخدام أدوات السياسة الإصلاحية التقليدية كالانتخابات وتشكيل الأحزاب والتفاوض المباشر مع أجهزة الحكم - والإخوان المسلمين هم مثال صارخ لهذا النوع من القوى السياسية - وجمهور هذه القوى الإصلاحية غالباً ما يكون من الطبقة المتوسطة التي تعاني من سياسات النظام لكنها ترفض ما تطرحه القوى الثورية من مشروعات للتغيير الجذري، وبالتالي تكون أكثر ميلاً للانتخابات والجلوس على موائد التفاوض وأشد نفوراً من وسائل النضال الأخرى كالمظاهرات والاعتصامات والإضرابات والمواجهات المباشرة مع السلطة وأجهزتها القمعية.

تأتي القوى الثورية التي تحمل أحلام الخلاص والانتعاق من الشرور والعذابات التي يعانيها الناس من سيطرة نظام مجرم على مصائرهم، نظام يتفنن كل يوم في صناعة الألم والمعاناة لملايين الفقراء والمضطهدين، تأتي هذه القوى الثورية في موقع العداء الكامل للنظام والسلطة وكل ما يمثله، وفي موقع المنافسة والخصومة للقوى الإصلاحية بسبب ترددها وجنوحها دائماً للتسوية الودية دون أية توجهات للقضاء التام على النظام القديم. إلا أن القوى الثورية تعاني من عدة نقاط ضعف جوهرية تجعلها غير قادرة على تحقيق الانتصار الحاسم على النظام والإصلاحيين معاً وتتلخص نقاط الضعف هذه في الآتي:

1- غياب المشروع السياسي الثوري

نظراً لتعدد توجهات القوى الثورية، وعدم تبنيتها لأيدولوجية واحدة - وهذا منطقي - نجد أن ما يجمع هذه القوى الثورية هي المواقف العامة، كإسقاط مبارك و محاكمات رموز النظام وتطبيق قانون العزل والقصاص من الشرطة وتحقيق العدالة الاجتماعية، وإجراء انتخابات نزيهة وعودة الجيش لثكناته... الخ، إلا أن تفاصيل تحقيق هذه الأهداف العامة ليست مبلورة داخل برنامج عملي يمكن طرحه في الشارع وكسب قطاعات واسعة من الجماهير عليه، بل أن هذه التفاصيل أحياناً كثيرة ما تكون محل خلاف. فعلى سبيل المثال في قضية العدالة الاجتماعية، يرى البعض أن تأميم ثروات رجال الأعمال هو الحل لتحقيق العدالة الاجتماعية، فيما ترفض قوى ثورية أخرى فكرة التأميم انطلاقاً من كونها تمثل اعتداء على الملكية الخاصة التي يجب الفصل بينها وبين أهداف الثورة. أيضاً تعير بعض القوى الثورية أهمية مركزية للطبقة العاملة وتأثير نضالاتها على إمكانيات انتصار الثورة، في حين لا ترى بعض القوى الثورية الأخرى هذه الأهمية في دور الطبقة العاملة، وأنه يمكننا فقط تحقيق النصر بتنظيم الطلاب والشرائح السفلى من الطبقة المتوسطة وغيرها من القضايا الخلفية الأخرى.

لن يمكن للحركة الثورية تقريب المسافات بين قواها المختلفة، وكسب جميع فصائلها على مشروع ثوري واحد، إلا من خلال برنامج ثوري متماسك في أطروحاته وفي البدائل التي يتوجه بها للشارع، وتحويله إلى أداة يومية للنضال يتم طرحها في كل مظاهرة وإضراب واعتصام، وفي كل محاولة للتواصل مع الجماهير.

لا تكمن أهمية البرنامج الثوري فقط في تحريض الجماهير على الثورة، بل أن أهميته الكبرى تنبع من ضرورة وجود بديل سياسي تلتف حوله قطاعات واسعة من الجماهير في لحظات المد الثوري، ولنا في ثورة 25 يناير خير مثال على ذلك، إذ

شكل غياب هذا البرنامج مع عوامل أخرى كالتنظيم فراغاً هائلاً بين الجماهير وبين الاستيلاء على السُّلطة. هذا الفراغ استطاع المجلس العسكري ملأه بمساعدة الإخوان المسلمين نظراً لعدم وجود منافس ثوري لهما يمتلك بديلاً حقيقياً لإحداث التغيير الذي تطمح إليه الجماهير.

هذا البرنامج السياسي الثوري يجب أن يكون جماهيرياً من ناحيتي الشكل والمضمون، بمعنى أنه يجب أن يجعل من قضية العدالة الاجتماعية المدخل لكل القضايا الأخرى، إضافة إلى ذلك يجب أن يحدد هذا البرنامج بشكل واضح الجمهور الذي يستهدفه، فضلاً عن ضرورة طرحه موقفاً واضحاً وحاسماً من السُّلطة، بطرحه لنفسه كبديل للسُّلطة الحاكمة، وليس فقط معارضاً لها.

أخيراً يجب أن يتضمن هذا البرنامج منافسة واضحة للقوى الإصلاحية فيما يطرحه من قضايا، على سبيل المثال يجب أن يتضمن البرنامج موقفاً متميزاً من قضايا الحريات والديمقراطية عن ذلك الذي تتبناه القوى الليبرالية، أيضاً يجب أن يتم طرح قضية العدالة الاجتماعية بشكل ملموس يتضمن خطوات عملية لتمييزه عن مواقف بعض القوى التي تدعي انحيازها للعدالة الاجتماعية دون أن يتعدى هذا الانحياز السطور المكتوبة فقط وفي حين أنها تعلن في ذات الوقت انحيازها لسياسات السوق الحر!!...وهكذا في جميع القضايا.

2- غياب التنظيم القوي.

تمتلك الأحزاب السياسية في مصر تاريخاً من الانتهازية في الأداء وتملك السُّلطة أدى لفقدان ثقة قطاعات واسعة من الجماهير بها، مثلما أدى تاريخ الانشقاقات والتصفية للعديد من التنظيمات الثورية لفقدان الثقة بأهمية التنظيم، واعتبار البعض أنه مرادفاً للسُّلطوية والاستبداد.

إلا أن التنظيم الذي يطرحه الاشتراكيون الثوريون يختلف اختلافاً جوهرياً عن النماذج التقليدية للعمل الحزبي، بل ويتجاوز كافة الأزمات التي تمثل أسباباً جوهرياً لقطاعات واسعة من رافضي الانضمام لأحزاب أو تنظيمات.

تتبع أهمية التنظيم لدى الاشتراكيين الثوريين من درجة التنظيم والقوة التي يتمتع بها عدونا الطبقي المتمثل في الدولة، وأيضاً من حالة التشتت التي ميزت نضالات الجماهير على مدار العقود السابقة وحتى يومنا هذا. هذان العنصران يرى الاشتراكيون الثوريون أنه لا يمكن التغلب عليهما إلا بوجود تنظيم ثوري قوي يطرح نفسه كأحد عناصر القيادة الثورية للجماهير إلى جانب ما قد تفرزه الحركة من أشكال تنظيمية أخرى في المستقبل. وظيفة هذا التنظيم تكمن في تنظيم الهجوم الجماهيري من أجل انتزاع المكاسب وأيضاً في تنظيم الانسحاب في لحظات التراجع الثوري وسيطرة النظام وكذلك في طرح بديل ثوري للسُّلطة الحالية وطريقة إدارة المجتمع، وفضح كافة القوى الإصلاحية المتواطئة مع النظام والتي تريد تجميله فقط دون إحداث التغيير الجذري الذي يطمح إليه ملايين الفقراء والكادحين.

نجاح هذا التنظيم يكمن في قدرته على خلق نفوذ فكري وسياسي لدى قطاعات واسعة من الجماهير، وإقناعهم بأن المشروع السياسي الذي يطرحه هذا التنظيم يشكل بديلاً حقيقياً للخلاص من النظام الحاكم وما يمثله.

أيضاً ينبغي أن يحقق هذا التنظيم نموه وانتشاره على مستويين، أحدهما أفقي يتعلق بالانتشار الجغرافي ووصول صوته ورؤيته لأوسع قطاع ممكن من الجماهير، والآخر رأسي يتعلق بضرورة تماسك أعضائه ومتعاطفيه على المشروع السياسي الذي يطرحه، فضلاً عن ضرورة التطوير الدائم لأدوات التنظيم الإعلامية وأدوات التواصل الجماهيري الأخرى

الضمانة الأساسية لنجاح التنظيم الثوري في خلق أوسع قاعدة جماهيرية وتقديم مساهمة حقيقية في تحطيم سُلطة الاستبداد والاستغلال تكمن في وحدة الفعل وحرية النقد والاختلاف، بمعنى أن التنظيم الثوري لكي يكسب القطاعات

المتردة من الجماهير من سيطرة القوى الإصلاحية وأكاذيب النظام ينبغي أن يكون موحداً في طرح مشروعه السياسي، وأداءه اليومي. إلا أن الوحدة في الفعل لن تتحقق إلا إذا كان هذا التنظيم يتمتع بمستوى مناسب من الديمقراطية الداخلية التي تتيح مناقشة كل الأفكار وطرح كافة الخلافات، ووجود آليات تضمن حقوق الأقلية في الدفاع عن وجهة نظرها باستمرار.

إن بناء التنظيم الثوري القوي مسألة حياة أو موت ليس فقط بالنسبة للاشراكين بل بالنسبة للثوار ككل، ليس لأنه منوط بإشعال الثورة لكنه منوط قطعاً بتبويجها بالانتصار.

3- الارتباط العضوي بالجماهير

أحد نقاط ضعف القوى الثورية هي فشلها في الارتباط العضوي بالشارع، والمقصود به ألا يذهب نشطاء وسط البلد لتنظيم مظاهرة في إمبابة، أو أن يكون الثوار من قاطني منطقة بولاق الدكرور شغلهم الشاغل الانضمام لاعتصامات الميادين دون إيجاد شكل للنضال المستمر والمنظم داخل الحي الذي يسكنوه. علينا جميعاً تشكيل مجموعات ثورية يكون نشاطها الرئيسي في الأحياء والمحافظات والنقابات ومواقع العمل والجامعات، وان ترتبط هذه المجموعات بمصالح الناس ومطالبهم وطموحاتهم، والعمل الدءوب على ربط هذا النشاط بالأهداف العامة للثورة، وبصراعها من أجل تحقيق النصر الحاسم. بدون الارتباط العضوي بحركة الجماهير لن يكون للثورين جذور في الواقع، وستظل حركتهم معتمدة على صعود وهبوط الحركة العفوية دون أدنى قدرة على التأثير فيها، وبالتالي تتعاطم الفرص أمام السُلطة كي تهزم الثورة مثلما تتعاطم فُرص القوى الإصلاحية في خداع الجماهير وبيع الأوهام لهم.

الارتباط العضوي للثوار بالواقع هو الوسيلة المثلى لخلق نفوذ للتنظيم الثوري، وكسب أوسع قطاع على المشروع السياسي سالف الذكر، وأيضاً، وهذا هو الأهم، مقاومة تقدم الثورة المضادة في الشارع والتمكن من محاربتها أمام الجمهور الحقيقي الذي تستهدفه وليس بعيداً عنه.

وقد ضربت الجماهير أمثلة مبهرة على تنظيم العمل النضالي الميداني في المواقع بنماذج مثل اللجان الشعبية أو التعاونيات الاقتصادية أو لجان الدفاع عن حقوق المواطنين وغيرها الكثير من النماذج التي يجب علينا أن نتعلم منها ونعمل على تطويرها وتعميمها في كافة المواقع.

أخيراً تنبع الأهمية الارتباط العضوي بالمواقع من طبيعة المرحلة المقبلة التي قد تشهد محاولات جادة من قبل النظام لتضييق هامش حرية الحركة الاحتجاجية، وهو ما قد يعرض هذه الحركة لضربات أمنية من الممكن أن يترتب عليها تفشي حالة الإحباط، وفي هذه الحالة فإن الضمان الوحيد لاستمرار القوى الثورية وبقائها هو خلق جذور قوية لها في المواقع والعمل على تقويتها بكل السبل الممكنة.

4- العمل المشترك بين العزلة والتذليل إذا أردنا أن نقدم إسهاماً ما في العملية الثورية، فعلينا أن نبحث عن المبادئ والأهداف المشتركة بيننا وبين القوى السياسية الأخرى، علينا أن نسير معهم، وليوجه كلاً منا ضرباته للنظام منفرداً. هذه القاعدة صحيحة تماماً، لأنه لا يمكن لقوى واحدة أن تحقق النصر على نظام استبدادي يمتلك من أدوات القمع الكثير ومن طرق تشويه القوى الثورية وإضعافها الأكثر.

إلا أن العمل الجبهوي (المشترك) مع القوى السياسية الأخرى قد يؤدي إلى ارتكاب بعض الأخطاء من الممكن أن تؤدي إلا أحد أمرين

الخطر الأول:- العزلة.

هذه العزلة تأتي إذا اعتبرت القوى الثورية أن ما تطرحه عنواناً للحقيقة المطلقة التي لا تقبل الشك بعيداً عن الواقع وما يطرحه من إمكانيات، أو إذا طرحت طرقاً للنضال تفوق قدرات الحركة الجماهيرية في لحظة معينة، قطعاً سيؤدي هذا التوجه لعزلتها عن الجماهير، وهذا لا يعني أن تتخلى القوى الثورية عن قناعاتها وأفكارها في لحظات التراجع، بل يجب أن أن يكون ما تطرحه من طرق للنضال نابعاً من قراءة واقعية لمستوى الحركة العفوية، وإذا أردنا أمثلة على ذلك، فبعض الاعتصامات التي شاركنا بها قرنا استمرارها على الرغم من ضعفها وعدم قدرتها على انتزاع مكاسب حقيقية، في لحظة كان من الضروري فضها والعمل على الذهاب للجماهير في الأحياء والمصانع والجامعات والمحافظات بهدف خلق مرتكزات للحركة الثورية وهو ما أدى إلى توجيه ضربات متتالية للثوار أدت إلى تشتيتهم وإضعاف روحهم المعنوية.

الخطر الثاني:- التذيل

الخطأ الأخطر من خطأ العزلة هو التذيل، ويعني أن تتذيل القوى الثورية الإصلاحيين فيما يطرحونه من مواقف ورؤى، أو أن يسيطر الشعور بالدونية والضعف على القوى الثورية في مواجهة القوى الإصلاحية الكبرى كالإخوان المسلمين، مما يدفع الثوريين للاستسلام للمواقف التي يتبناها الإصلاحيين والدفاع عنها والتغاضي عن خياناتهم المتكررة للثورة وتحالفهم مع السلطة وتجاهلهم لأهمية دور الجماهير في التغيير المنشود.

ببساطة شديدة لن يكون للثوار أمل في طرح أنفسهم كبديل حقيقي للنظام القائم إلا إذا طرحت القوى الثورية نفسها كبديل مستقل له رؤية وبرنامج وطموح واضح لخلق بديل للسلطة الحاكمة، لا يتذيل الإصلاحيين ولا يتورع عن فضحهم كلما تبنا توجهات مهادنة للسلطة، ولنا في تجربة الشهور الماضية مثلاً جيداً على تذيل بعض القوى للإسلاميين وتذيل البعض الآخر لليبراليين، مما ساهم في تقوية الانقسام المفتعل بين العلمانيين والإسلاميين ونقل المعركة من أرضية الجماهير التي تنشأ التحرر من سلطة الاستبداد والاستغلال إلى أرضية النخبة التي تنشأ السيطرة وحصاد المكاسب السياسية فقط.

5- الجبهة الثورية (شعار المرحلة)

منذ قيام ثورة 25 يناير تشكلت عدة جبهات، لم يصمد أي منها حتى انتهاء عام 2011، وأسباب انهيار هذه الجبهات عديدة منها ما يتعلق بالأوهام التي علقها بعض هذه الجبهات على المجلس العسكري بعد تنحي مبارك، والتي وصلت لحد الصمت على الانتهاكات التي ارتكبتها العسكر في الشهور الأولى لاستيلائهم على السلطة مثل المحاكمات العسكرية وكشوف العذرية وفض الاعتصامات بطرق دموية.

أيضاً أدى عدم التجانس الكبير بين القوى التي تكونت منها بعض هذه الجبهات إلى عدم قدرتها على توحيد مواقفها، مما تسبب في إصابتها بالشلل والعجز عن إبداء رد الفعل المناسب في اللحظة المناسبة، بالإضافة إلى ما تسبب فيه ذلك من الهبوط بسقفها السياسي لمستوى أدنى مما تطرحه حركة الشارع، فبدت في لحظة معينة على يمين الثوار مما أفقدها قدراً كبيراً من رصيدها الذي حققته في الأيام الأولى للثورة.

ظهرت محاولات متأخرة لعمل جبهات بديلة خاصة في اعتصام 8 يوليو الذي قرر فيه أكثر من 20 مجموعة سياسية الاجتماع المنتظم والتنسيق الدائم في كل الفعاليات، إلا أنها لم تعالج أخطاء ما سبقها من جبهات على مستوى الرؤية السياسية وتحديد الهدف فكان مصيرها كمصير من سبقتها من جبهات أخرى.

معطيات الواقع السياسي في مصر تشير إلى أن مسألة تشكيل الجبهة الثورية الآن باتت ملحة، إلا أن نجاح مثل هذه الجبهة مرتبط بعدة أمور:

أولاً:- يجب أن تحدد هذه الجبهة أهدافها السياسية بشكل واضح وترتبط ذلك بآليات فعالة ومحددة بدقة لتحقيق هذه الأهداف أو حتى الحد الأدنى منها، فضلاً عن ضرورة امتلاكها لطموح سياسي ثوري وأداء نضالي دؤوب ومخلص للثورة يجعل الجماهير تلتف حولها تدريجياً، وترى فيها مظلة سياسية تصلح لقيادة الحركة.

ثانياً:- يجب أن تكون الانحيازات الاجتماعية لهذه الجبهة واضحة، خاصة فيما يتعلق بموقفها من المطالب الاقتصادية والاجتماعية ودعمها غير المشروط للنضالات العمالية، وكسر حالة العزلة بين هذه النضالات وبين النضالات السياسية والديمقراطية.

ثالثاً:- يجب أن تعلن هذه الجبهة منذ اللحظة الأولى قطعها التام مع السُلطة، وعدم استعدادها للتفاوض على مطالب وأهداف الثورة لتجاوز الأخطاء التي ارتكبتها الجبهات السابقة التي دخلت في مسلسل من المفاوضات مع المجلس العسكري ثم مع حكومة شرف فضلاً عن لقاءات جهاز المخابرات والتي لم تحقق أية مكاسب للثورة، بقدر ما أدت إلى مزيد من الانقسام بين القوى الثورية، وفقدان القوى المتفاوضة لكثير من مصداقيتها.

المناضل-ة عدد 41

مصر : الثورة مستمرة

الثلاثاء 23 تشرين الأول (أكتوبر) 2012

آدم هنية

لم يشهد سواد السكان الأعظم غير تحسينات فعلية ضئيلة لشروط حياتهم. و يظل اتخاذ القرارات السياسية تحت سيطرة طغمة عسكرية وثيقة الارتباط بالولايات المتحدة الأمريكية. و يواصل العديد من رجال جهاز مبارك تربعهم برغد في مناصب نفوذ، و قليل منهم من جرى الطعن في ثروتهم غير المشروعة و في فسادهم الذي عمر عقود. حتى حيثما تمكنت قوى سياسية جديدة من ولوج بنيات الدولة (مثلما الأمر منذ الانتخابات الرئاسية و البرلمانية الأخيرة) يبدو أغلبها ميالا أكثر إلى التصالح مع الشخصيات الهامة و مع ممارسات النظام البائد.

مع ذلك، من الخطأ الحكم على الطور الراهن من الثورة المصرية بما هو تراجع لا يفضي سوى إلى الوضع القائم أيام مبارك. غداة انتفاضة العام 2011، تعرضت عناصر هامة من بنيات الدولة لتفكك جزئي أو مؤقت. المثلث الأوضح هو خفض الجهاز البوليسي و الأمني، الذي اختفى إلى حد بعيد من الشارع، و في المجال السياسي حل حزب مبارك، الحزب الوطني الديمقراطي. و في المقاولات فقد أحد أهم أدوات تحكم الدولة ، اتحاد النقابات المصرية، التأثير و بدأت الظهور نقابات مستقلة عديدة.

في هذا السياق شهدنا في الأشهر الثمانية عشر الأخيرة المعركة الشرسة للنخبة الحاكمة المصرية (المدعومة بقوة من الولايات المتحدة الأمريكية و قوى أخرى) لمواجهة ضعف جهاز الدولة و حصر الثورة في تغيير تجميلي في الدوائر الحاكمة. تتبلور هذه المعركة في تعبير « الانتقال المنظم»، الذي غالبا ما يستعيده الحكام الأمريكيون. و يتمثل الهدف الرئيس في فك تعبئة القوى الاجتماعية و السياسية الجديدة التي نشأت خلال الأحداث المؤدية إلى إطاحة مبارك و إعادة شرعية بنيات الدولة و النماذج و القواعد السائدة من قبل. و يشكل المجلس الأعلى للقوات المسلحة الفاعل الرئيس في هذه العملية، وهو طغمة عسكرية مدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية، شكلت قيادة البلد الرئيسية منذ إسقاط مبارك في فبراير، و اضطلعت بإعادة الاعتبار لأعضاء النظام البائد و قمع المظاهرات و الإضرابات. وكان الحليف الرئيس للمجلس العسكري في جهاز الدولة هو المحكمة الدستورية العليا، أسمى سلطة شرعية بالبلد، التي لا يزال يسيرها نفس قضاة عهد مبارك.

وبوجه هذه الكتلة المضادة للثورة تجمع ملايين الأشخاص الذين نزلوا إلى الشارع أول مرة في العام 2011 ، و تطور وعيهم السياسي جذريا من جراء هذه التجربة. إنهم أشخاص يتطلعون إلى تغييرات أساسية في حياتهم، و يواصلون النضال من أجل تغيير حقيقي. عدد قليل منهم منظم في منظمات سياسية جديدة أو في عدد لا يحصى من الحركات الاجتماعية و العمالية التي برزت مذاك. و يظلون قوة هامة (و نامية بالتأكيد) تسعى إلى الدفع ابعدها السيرورة الثورية. سيرورة تظل حاليا محبوسة بين قطبي الثورة و الثورة المضادة.

الانتخابات و حركة الإخوان المسلمين و العسكر

يمكن رؤية تأكيد لهذه الدينامية في جملة الأحداث المعقدة التي تتالت خلال الأشهر الستة الأولى من العام 2012 ، و التي كانت نتيجتها الرئيسة دخول حركة الإخوان المسلمين الحكومة (وقد كانوا من قبل خارج القانون). من يوم 28 نوفمبر 2011 إلى 11 يناير 2012 ، جرت انتخابات برلمانية لـ 508 مقعد بمجلس الشعب (اسم البرلمان المصري). و بنسبة مشاركة بلغت 54 % من الهيئة الناخبة، حصل حزب الحرية و العدالة (حركة الإخوان المسلمين) على زهاء 38% من

الأصوات. و فاز تجمع إسلامي آخر، كتلة السلفيين بقيادة حزب النور، بنسبة 28 % من الأصوات ليمثل بذلك ثاني قوة سياسية بالبرلمان. و حصل تحالف يساري ومن الأحزاب الاشتراكية، متحد في كتلة الثورة مستمرة، على أقل من 3% و فاز بثلاثة مقاعد بالبرلمان.

لم يكن الحضور البارز جدا لحركة الإخوان المسلمين في الانتخابات مفاجأة. ففي عهد مبارك ، كان هذه الحركة منظمة على حدود الشرعية مع إنغراس قوي في البلد برمته. و كانوا طيلة سنوات عديدة المعارضة الرئيسة لنظام مبارك. و قد تشكلت أحزاب أخرى عديدة (منها أحزاب يسارية) مؤخرا أو بدأت بالكاد تتحرك بشكل علني، و من ثمة لم يكن واردا انتظار قدرة فورية لديها على الفعل و بروز كما لدى حركة الإخوان المسلمين. كما يستفيد الإسلاميون من تمويل جيد، سواء من مصادر محلية أو من دول الخليج. و يمثل هذا أيضا فرقا كبيرا في القدرة على تنظيم حملة وطنية. هذا علاوة على أن حضور الأحزاب الأخرى في القرى أضعف بكثير من حضور حركة الإخوان المسلمين التي بنت شبكات دعم منذ سنوات عديدة.

كانت تلك الانتخابات البرلمانية متبوعة بالدور الأول من انتخابات الرئاسة أيام 23 و 24 مايو / أيار 2012. كانت نسبة المشاركة دون 50% ، و نتج عن هذه الانتخابات انشقاق بين مرشحي حركة الإخوان المسلمين. وتقدم محمد مرسي (24,78%) على أحمد شفيق (23,66%) - مفضل المجلس العسكري، قائد سابق بالطيران المصري و آخر وزير أول لمبارك، و على حمدين صباحي ، مرشح ناصري مدعوم من معظم قوى اليسار الذي حصل على 20,72% من الأصوات. وقد حقق هذا الأخير نسبة أصوات هامة في كبريات المراكز الحضرية الأساسية مثل القاهرة و الإسكندرية و بور سعيد، حيث كان أكبر فائز، ما يدل على أن تلك المناطق المعتبرة غالبا تحت سيطرة الإسلاميين ليست ذات اتجاه واحد (مونوليتية) لدرجة ما يقول الخبراء. و تؤكد نسبة أصوات صباحي في هذه المناطق أيضا الطابع الحضري جدا لهذه الثورة. و نظم الدور الثاني للانتخابات يومي 16 و 17 يونيو/ حزيران، حيث تواجه مرسي و شفيق بحدة وكانت النتائج متقاربة.

مهما يكن من أمر، بعد يومين من الانتخابات قام المجلس العسكري بحل البرلمان المنتخب في يناير و و أضفى طابعا مؤسسيا على التحكم العسكري في العملية السياسية عبر جملة مراسيم أتاحت للعسكر و للمصالح السرية للدولة اعتقال المحتجين. كما منحت تلك المراسيم سلطة إعادة صياغة الدستور الجديد و حق ممارسة السلطة التشريعية حتى انتخاب برلمان جديد. مثلت تصرفات المجلس العسكري تلك « انقلابا عسكريا بطرق دستورية» و تمت شرعنتها بقرار متأخر من المحكمة الدستورية العليا التي كانت أعلنت لادستورية الانتخابات البرلمانية السابقة. كما أن المحكمة ذاتها رخصت لأحمد شفيق التقدم للانتخابات رغم علاقته الوثيقة بمبارك.

تمثل الجهود المتضافرة للمجلس العسكري و للمحكمة الدستورية العليا الضمانة الأساسية لسلطة العسكر في كل المسائل التشريعية أو الخاصة بميزانية الدولة، بوضع هذه الأمور خارج المراقبة المدنية.

أدت تصرفات المجلس العسكري إلى احتجاجات، و دعت بعض القوى السياسية إلى مقاطعة دورة انتخابات الرئاسة الثانية. لكن كانت ثمة نسبة مشاركة أهم مما كان بالدور الأول (51,85% بدل 46,42%) رغم أن 3% من الأصوات ملغاة. و جب انتظار أسبوع لإعلان النتائج، جرت خلاله مفاوضات مسعورة و مغلقة بين حركة الإخوان المسلمين و المجلس العسكري. و أخيرا أعلن محمد مرسي فائزا بنسبة 51,73% من الأصوات مقبل 48,2%، و أصبح رئيس مصر يوم 30 يونيو 2012.

يعتبر معلقون كثر فوز مرسي تحديا لسيطرة المجلس العسكري و رفضا انتخابيا لنظام مبارك الذي كان شفيق وثيق

الارتباط به. فقد وصفت افتتاحيات وول ستريت جورنال و نيويورك تايمز مثلا، مرسي بأول رئيس مصري منتخب بحرية، و اشارت بوضوح متزايد إلى وجود تعارض بين حركة الإخوان المسلمين و جنرالات الجيش. مع ذلك، يمكن بصعوبة وصف تلك الانتخابات ب«الحرّة». فقد جرت تحت نير قانون الطوارئ، و قاطعها نصف الناخبين المسجلين بالقوائم. كما خرق ترشيح أحمد شفيق، الممثل بجلاء للنظام البائد، قانون العزل السياسي المفترض أن يستبعد مرشحي عهد مبارك (قررت المحكمة الدستورية العليا لادستورية ذلك القانون). و تجلت حقيقة حكم العسكر بلا لبس في كون البرلمان قد جرى حله يومين قبل الانتخابات الرئاسية. وقد أدت حالات التزوير العديدة في دور انتخابات الرئاسة الأول إلى دعوة عدد كبير من الأشخاص إلى المقاطعة أو الصوت الفارغ.

هذا فضلا على أنه من المعلوم أن اتفاقا حصل بين المجلس العسكري و حركة الإخوان المسلمين لترك مرسي يصبح رئيسا. و رغم الاحتجاجات الكلامية لمرسي و حركة الإخوان المسلمين ضد قرار المجلس العسكري حل البرلمان، عبر كلاهما بسرعة عن اتفاقهما مع العسكر خلال الفترة التي تلت الانتخابات. تجلّى هذا التفاهم فورا بعد الهرجة التي أخرجتها حركة الإخوان المسلمين بمناسبة أداء الرئيس لليمين. فقد صرح مرسي انه سيؤدي اليمين بساحة التحرير، بوجه «الشعب» و ليس أمام المحكمة الدستورية العليا كما يريد العسكر. فعل ذلك لكنه ذهب في الغد ليعيد نفس المشهد أمام المحكمة الدستورية العليا، وهو ما يكرس عمليا حل البرلمان. علاوة على أن مرسي و حركة الإخوان المسلمين قبلوا بسرعة التشريع بقصد إضفاء شرعية على حل العسكر للبرلمان و الحفاظ على السلطات التي منحها العسكر لأنفسهم.

حركة الإخوان المسلمين ضد العسكر؟

كيف يُفهم في هذا السياق الصراع البادي بين حركة الإخوان المسلمين و العسكر؟ مثل معظم الحركات الإسلامية بالمنطقة، تحظى الإخوان المسلمين بدعم القرويين، و فقراء المدن، و كذا «الطبقة المتوسطة» الحضرية (ما تجلّى خلال الحملة الانتخابية عبر الدعم القوي لجمعيات المحامين و الأطباء و المهندسين و غيرهم من التجمعات المهنية). و في الآن ذاته تؤيد قيادتهم صراحة الرأسمالية و انضمت صراحة إلى برنامج اقتصادي نيوليبرالي.

بعض قادة المنظمة الرئيسيين هم رجال أعمال من أصحاب الملايير، مثل خيرت الشاطر و حسن مالك. و من القادة الآخرين الأساسيين المرتبطين بحركة الإخوان المسلمين صفوان ثابت من مجموعة جهينة ، أكبر شركة عصير فواكه و حليب بمصر، و محمد مؤمن صاحب مجموعة مؤمن، أكبر مجموعة للمطاعم بمصر، و عبد الرحمن سعودي الذي يدير سلسلة أسواق كبرى و شركة تصدير منتجات زراعية. هؤلاء من يتحكم بعملية اتخاذ القرار في المنظمة (من خلال ما يسمى مجلس الإرشاد) و برنامجه الاقتصادي. وقد عبروا بجلاء، في استجابات عديدة، عن دعمهم لمواصلة الخصخصة، و لاندماج أكبر في الأسواق المالية الدولية ، و لتفكيك قوانين العمل و اللجوء إلى قروض المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي و البنك العالمي.

لهذا السبب يمكن اعتبار الحركة الإسلامية المصرية، مثل شقيقتها التركية، حزب العدالة و التنمية، التعبير السياسي عن قسم (متنام) من البرجوازية الحضرية. قطاع الطبقة الرأسمالية هذا الممثل بحركة الإخوان المسلمين كان قادرا على بناء إمبراطورية مالية في عهد مبارك، فيما كان في الآن ذاته يتعرض لقمع الدولة و النخب المتحالفة مع مبارك و ذلك على نحو دوري. تظل إذن الصراعات بين حركة الإخوان المسلمين و العسكر و حلفاء مبارك السابقين حقيقية، لكنها بالأحرى صراعات على السلطة بين أقسام نفس الطبقة الرأسمالية المصرية داخل جهاز الدولة. جلي أنه يمكن أن تتطور على هذه القاعدة توترات بين مناصلي قاعدة حركة الإخوان المسلمين و قيادتهم (توترات جلية مثلا في انشقاق جناح هام من شباب حركة الإخوان المسلمين في منتصف العام 2011 و انضمامه إلى حزب التيار المصري). كما أن ثمة تناقضا لا لبس

فيه بين كلام الحركة بصدد العدالة الاجتماعية و برنامجها الاقتصادي. لذا لا يصح توصيف حركة الإخوان المسلمين بأنها منظمة «إصلاحية» كما تفعل بعض منظمات اليسار. فيما تستفيد حركة الإخوان المسلمين من دعم كل شرائح المجتمع المصري و يتعزز هذا الدعم بالصورة المناهضة للامبريالية و للمجلس العسكري (رغم مبالغة تقدير تلك الصورة)، فان مسار حركة الإخوان المسلمين هو بالأحرى مسار مساومة مع الثورة المضادة.

تأكد هذا التحليل منذ انتخابات الرئاسة بتصرفات مرسي و حركة الإخوان المسلمين. ففي يوم 2 أغسطس / آب، عين مرسي حكومة جديدة تندرج بجلاء في الاستمرارية بين النظام الجديد و عهد مبارك. كان معظم الوزراء المعينين حلفاء قريين من مبارك، أو بيروقراطيين في مستوى عال خدموا النظام البائد بإخلاص. و عاد منصب وزير الدفاع إلى رأس المجلس العسكري المشير طنطاوي الذي بقي بهذا المنصب عشرين سنة. و الوزير الأول الجديد هشام قنديل عمل بيروقراطيا في مستوى مرموق بوزارة الري و الموارد المائية من العام 1999 إلى العام 2005، و لاحقا في البنك النيوليبرالي، البنك الإفريقي للتنمية. وله صورة جيدة بنظر العسكر، و سبق أن عين في السنة الأخيرة من لدن المجلس العسكري على رأس وزارة الري.

كما عين مرسي أحمد جمال الدين وزير داخلية. وجمال الدين هذا مسؤول إلى حد بعيد، بصفته رئيس ديوان بوزارة الداخلية في العام 2011، عن أعمال قمع دامية ضد المتظاهرين جرت في السنة الأخيرة . و يوم تعيينه، اوردت جريدة المصري اليوم أن جمال الدين وعد بأن « عودة الأمن سيكون إحدى أولويات وزارة الداخلية»، وقد وصف بوجه خاص المظاهرات و الاحتجاجات بكونها « عراقيل لإقرار الأمن و الاستقرار الاقتصادي»، و التزم بمعاينة « المواطنين الذين يسدون الطرق و يعرقلون استعمال سكك الحديد» (هذا تكتيك شائع لدى العمال المضربين). و فضلا عن ماضيه الثقيل في جهاز الدولة القمعي، جمال الدين صهر الرئيس السابق للكتلة البرلمانية لحزب مبارك الذي جرى حله.

كما تبرز الاختيارات التي جسدها مرسي في ميزانية الدولة أن السياسة الاقتصادية المصرية لم تنزح عن خطها منذ عهد مبارك. وزير المالية هو دائما ممتاز السعيد الذي كان بهذا المنصب في الحكومة السابقة التي عينها العسكر. كان السعيد مدافعا بقوة عن السياسات النيوليبرالية و دفع بقوة من أجل الاقتراض من صندوق النقد الدولي و البنك العالمي. و فعلا، مباشرة يعد اختيار الحكومة، أعلن سعيد أن صندوق النقد الدولي قد دُعي إلى مصر لمواصلة النقاش حول قرض جديد بمبلغ 2.3 مليار دولار. وقد كان من قبل أشرف على الاتفاق حول قرض بمبلغ 200 مليون دولار من البنك العالمي، رغم احتجاجات من كل جانب. أما وزير الاستثمارات الجديد، فهو أسامة صالح، الذي سبق أن اختاره مبارك لرئاسة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، وهي المؤسسة التي أشرفت على تحويل السوق المصرية على قاعدة الأجور المنخفضة بقصد جلب الاستثمارات الأجنبية. ووزير التجارة و الصناعة هو حاتم صالح، الرئيس المدير العام لمجموعة جذور للصناعة الغذائية Gozour Food Industry Group ، وهي فرع لإحدى أكبر شركات الاستثمار الخاص في الشرق الاوسط. Citadel Capital.

ان هذه التنصيبات، و التعاون العام الملحوظ مؤخرا بين حركة الإخوان المسلمين و المجلس العسكري، مؤشر جلي على الكيفية التي برزت بها السياسة الإسلامية كأداة مفيدة للنخبة السياسية في سياق تفكك جزئي لقواعد السيطرة القديمة. تماما مثل الحزب الوطني الديمقراطي لمبارك، لدى حركة الإخوان المسلمين انغراس جيد في البلد برتمته، حتى بالمناطق القروية. إن علاقاتها الوثيقة مع البرجوازية المصرية و مسارعته إلى التفاهم مع المجلس العسكري ومع الامبريالية الأمريكية (المؤكد بموقفها المخزي حول فلسطين) و علاقاتها مع قوى الخليج، كلها تدل على أن الحركة تمثل نموذجا جذابا لإعادة إرساء الوضع القائم. و سيؤدي ذلك بلا شك إلى تناقضات مع خطاب المنظمة وممارساتها، لكن ، كما حصل

لحزب العدالة و التنمية التركي، سيجري بسهولة إخضاع ذلك للمصالح العامة لإدارة دولة رأسمالية.

مهما يكن من أمر، و رغم الاستمرارية الظاهرية مع عهد مبارك، من الخطأ الجسيم الحكم باستعجال على الثورة المصرية بأنها مجهزة أو أنها في طور انحدار نهائي. إن امكانية تعميق جديد للثورة، بمعاني عدة، محتملة اليوم أكثر من لحظة سقوط مبارك. و يتمثل مفتاح هذا الجنوح إلى التفاؤل في الوعي المتنامي بالديناميات الاجتماعية و الطبقيّة التي دفعت بها الثورة قدما، و استمرار تعبئة الشغيلة و باقي الحركات الاجتماعية.

خلافًا للصورة التي سعت وسائل الإعلام السائدة إلى تقديمها، لم تقتصر قط انتفاضة العام 2011 على معارضة الاستبداد السياسي . صحيح أن ملايين الأشخاص الذين نزلوا إلى الشارع في يناير و فبراير 2011 حركتهم و وحثهم بالدرجة الأولى رغبة إزاحة مبارك، لكن هذا الشكل الخارجي للبنية السياسية الأتوقراطية كان دوما نتيجة سياق أعمق. و إن تشابك عدد من العوامل مفتاح لفهم هذا السياق، (1) دور مصر كحليف رئيس للولايات المتحدة الأمريكية بالشرق الأوسط، (2) عواقب عقود من النيوليبرالية، (3) دمج البلد في الاقتصاد المعولم، المستشعر بقوة أكبر مؤخرا مع نتائج الأزمة. إن الرأسمالية المصرية محدودة بهذه العوامل الثلاثة، التي أنتجت اقتصادا سياسيا متميزا بالهشاشة الكثيفة، و تقاطب الثروات، و نخبة سياسية و عسكرية وثيقة الارتباط بالمشاريع الأمريكية بالمنطقة و متواطئة معها، و بلد معرض جدا لتقلبات السوق العالمية.

كانت ديكتاتورية مبارك نتيجة ضرورية لتلك السياسة الاقتصادية. إن الخصائص الاقتصادية و السياسية للرأسمالية المصرية متشابكة كليا. هذا ما سيجعل كل معركة ظافرة ضد الاستبداد تتحول حتما إلى معركة مرتبطة بالطبيعة الطبقيّة للمجتمع المصري.

ثمة أمارات عدة يبدو انها باعثة على الأمل بأن هذا ما يجري فعلا . في سبتمبر/ أيلول 2011 دلت موجة إضرابات كفاحية للأساتذة و الدكاترة و عمال النقل العام و مصافي السكر و قطاع البريد على تعمق معركة العمال الذي بدؤوا يقيمون علاقة بين المسائل السياسية و المسائل الاقتصادية. كانت موجة الإضرابات تلك هامة بوجه خاص لأنها جرت في كل القطاعات الصناعية، بخلاف الموجة السابقة التي كانت في فبراير مركزة أكثر ببعض أماكن العمل. بعضها، مثل إضرابات الأساتذة، كانت على نطاق البلد كله، و ضمت نصف مليون أجير في بعض الأحيان. تقيم هذه الإضرابات الصلة بين المصالح الآنية و اليومية للشغيلة ، مثل الأجور أو ظروف العمل، و المسائل الاجتماعية و الاقتصادية العامة. كان المدرسون، مثلا، يطالبون باستقالة وزير التعليم، و بمزيد من الاستثمارات في المدارس و بشروط تدريس أفضل. و أثارت إضرابات الأطباء مسائل تحسين العلاجات الصحية و مستشفيات أفضل . وكان احد المواضيع المركزية لإضرابات سبتمبر مفهوم «التطهير» ، أي تنقية المؤسسات العامة من كل العناصر المتبقية من النظام البائد.

كما أبرزت موجة الإضرابات لعبة حركة الإخوان المسلمين الفاسدة ، التي عملت دوما على نسف تحركات العمال. فقد انهار إضراب المدرسين في الأخير بعد رفض حركة الإخوان المسلمين مساندة التعينات الجارية و حصرت التحكم بالقطاع بين أيدي النقابة القديمة، الاتحاد العام لنقابات عمال مصر. و على المنوال ذاته، لدى الأطباء، ألغت حركة الإخوان المسلمين حركات نضالية عدة باستعمال موقعها السائد في نقابات القطاع. بيد انه من البليغ فوز مجموعات مناضلين مستقلين بالقاعدة بربع مقاعد المجلس العام لنقابة الأطباء بعد الإضراب - و هذا تحد كبير لاحتكار حركة الإخوان المسلمين في المجال النقابي.

و تواصل تنامي الإضرابات منذ تلك الحقبة. في قطاع سكك الحديد، مثلا، اشكتت مؤخرا الهيئة العامة لسكك حديد مصر من أكثر من 870 احتجاج و إضراب منذ الثورة) وهذا رغم التصريحات المدوية لوزير الداخلية الداعية إلى معاينة سد

خطوط سكك الحديد). و بعد انتخاب مرسي و أداء قسم الحكومي في أغسطس 2012 اندلعت موجة إضرابات جديدة. منها إضرابات عمال النسيج و السيراميك و الأطباء، و كذا عمال الوسط الجامعي و خدمات البريد و قطاع الصحة في البلد برتمته. و تمثل المنطقة الصناعية المحلة الكبرى مركز هذه الإضرابات، حيث أُضرب في منتصف شهر يوليو 25 ألفا من عمال شركة مصر للغزل و النسيج . قام هؤلاء العمال بدور محرك في إسقاط مبارك، مثلما أتاحت إضرابات 2006-2008 في إفقاد نظام مبارك شرعيته و بناء مراكز مقاومة عمالية جديدة.

ردا على الإضرابات الأخيرة، أرسل الإخوان المسلمين ممثلين إلى المصانع لإقناع العمال بوقف تحركاتهم، لكن العمال طردوهم. و صرحت عاملة لجريدة المصري اليوم: « أول ما فعل مرسي وقد أصبح رئيسا أنه نسينا. لا يفكر سوى في من يملكون 200 ألفا أو نصف مليون (جنيه مصري). إنه لا يفكر في العمال الذين يعانون. أين هي حقوقنا. لا نضمن حتى كسرة خبز.» و شرح عامل آخر للجريدة: « لم تأت هذه الثورة بأي شيء لعمال شركة مصر للغزل و النسيج في المحلة ... سيعيد العمال هنا الثورة من البداية. الثورة المقبلة ستكون ثورة العمال.»

يجب وضع هذه الإضرابات جنبا إلى جنب مع معارك اجتماعية أخرى هامة - لا سيما مع حركة حقوق النساء. ن رهانا حاسما لمحاولة العودة إلى الوضع القائم يتمثل في طمس وجود النساء في الفضاء العام، و استبعاد النساء من مجموعة المناضلين النشيطين في الخط الأمامي للمقاومة. بهذا المعنى تمثل الرؤية الاختزالية و المحافظة حول دور المرأة لدى حركة الإخوان المسلمين (و الحركات السلفية) مكونا مركزيا في أهداف الثورة المضادة. إن النساء (و الرجال المساندين لهن) يواصلن مواجهة تلك الهجمات بمظاهرات في الشارع و تحركات أخرى تؤكد على حق النساء في الاحتجاج في الفضاء العام. إن موقف النساء عنصر أساسي في بارومتر صحة السيرورة الثورية.

تؤكد هذه المعارك أن الفوز الانتخابي لحركة الإخوان المسلمين، و تفاهمهم مع المجلس العسكري لا يعني بالضرورة تراجعاً للثورة. إنه بالعكس، يسهم في عملية التوضيح السياسي. طبعا ليس هذا التوضيح آليا، و تكمن إحدى أوجه ضعف الحركة في غياب أداة سياسية موحدة من أجل التنظيم و الارتباط بالمعارك المقبلة و تنظيمها. لكن فيما القوى المضادة للثورة، الموحدة في الدولة المصرية، و المستفيدة من دعم قوى أجنبية مثل الولايات المتحدة الأمريكية، تسعى إلى التصدي للمعارك الاجتماعية الجارية على كل مستويات المجتمع ، بدأ تقدم حركات العمال و غيرهم من الحركات الاجتماعية يبدى أمارات وهن صغيرة.

تعريب : المناضل-ة

n آدم هنية محاضر بشعبة الدراسات بمعهد الدراسات الشرقية و الأفريقية بجامعة لندن. له مؤلف «الطبقات و الرأسمالية في دول الخليج العربية» و عضو بهيئة تحرير مجلة « Historical Materialism » ، كما انه مناضل بمنظمة Socialist Resistance، فرع الاممية الرابعة البريطاني

=====

«الرأسمالية المتطرفة» للإخوان المسلمين – مقتطف من كتاب «الشعب يريد: بمث جذري في الانتفاضة العربية»

الخميس 7 شباط (فبراير) 2013

بقلم: جليبر الأشقر

إن عقيدة الإخوان المسلمين الاقتصادية القائلة بالاقتصاد الحرّ غير المقيّد بتدخل الدولة هي أكثر انسجاماً مع المذهب النيوليبرالي من واقع الرأسمالية السائدة في ظل مبارك. ويعبّر عن تلك العقيدة خير تعبير خيرت الشاطر [1]، الرأسمالي الكبير والرجل الثاني في الإخوان بعد المرشد وممثل أكثر أجنحة الجماعة محافظةً، وكذلك حسن مالك، العظيم الثروة والعضو البارز في الإخوان، الذي بدأ حياته في عالم الأعمال شريكاً للشاطر وبات اليوم يدير شبكة من الشركات في مجالات النسيج والأثاث والتجارة يعمل بها أكثر من 400 مستخدم. والصورة التي رسمتها لمالك مجلة بيزنيس ويك كان يمكن أن تحمل عنوان الأخلاق الإخوانية وروح الرأسمالية من فرط تماهيتها مع مؤلف ماكس فيبر الكلاسيكي. فال مالك، حسب المجلة الأمريكية، «يُشكّلون جزءاً من جيل من المحافظين المتدينين الصاعدين في العالم الإسلامي، ممن يُقوّي إخلاصهم لله من عزمهم على النجاح في الأعمال وفي السياسة. ومثلما يقول مالك: «ليس لدي شيء آخر في حياتي غير عملي وأسرتي». وي طرح هؤلاء الإسلاميون تحدياً هائلاً للحكم العلماني في بلدان مثل مصر - لا بسبب طابعهم المحافظ فحسب، وإنما بسبب أخلاق العمل لديهم، وتركيزهم العازم على عملهم، وبُعدهم الظاهر عن اللهو والخطيئة. إنهم أهلٌ للكسب في أي سباق. [...] «جوهر الرؤية الاقتصادية للإخوان، إذا صنفناهم بطريقة كلاسيكية، هو الرأسمالية القصوى»، على حد قول سامح البرقي، العضو السابق في الجماعة». [2] [...]

وتتجلى هذه «الرأسمالية القصوى» في اختيار الخبراء الاقتصاديين المشاركين في الجمعية المكلفة بكتابة مشروع الدستور المصري الجديد، وهي جمعية يهيمن عليها إلى حد كبير الإخوان المسلمون والسلفيون وتقاطعها لهذا السبب المعارضة الليبرالية واليسارية. «طارق الدسوقي رجل أعمال وعضو حالياً في البرلمان عن حزب النور [السلفي]. وهو يرأس اللجنة الاقتصادية في البرلمان المصري الجديد، وتشمل مهامه تسوية المنازعات مع المستثمرين السعوديين في مصر. حسين حامد حسان، 80 عاماً، خبير في المالية الإسلامية، سبق أن شغل مناصب تنفيذية في البنك الدولي الإسلامي، وبنك دبي الإسلامي، وبنك الشارقة الوطني الإسلامي، والاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية. معبد علي الجارحي يرأس الجمعية الدولية للاقتصاد الإسلامي. [يشغل أيضاً وظائف عليا في مصرف الإمارات الإسلامي وبورصة دبي]. إبراهيم العربي رجل أعمال قريب من الإخوان المسلمين وعضو في الغرفة التجارية للقاهرة. حسين القزاز مدير شركة استشارية للأعمال وصديق لخيرت الشاطر [3].»

وقد طرح العضو السابق في الجماعة الذي تحاورت معه بيزنيس ويك السؤال الوجيه: ما هو موضع شك ليس هو انتساب الإخوان للرأسمالية النيوليبرالية لحقبة مبارك، وإنما قدرتهم على القطع مع أسوأ خصائصها. «ما سوف نراه هو ما إذا كانت رأسمالية المحاسب التي اتسم بها نظام مبارك ستتغير في ظل قادة الإخوان المؤيدين لقطاع الأعمال مثل مالك والشاطر. وبالرغم من أن الإخوان عملوا تقليدياً على تحسين ظروف الفقراء، «سوف يعاني العمال والفلاحون بسبب هذه الطبقة الجديدة من رجال الأعمال»، على حد قول البرقي. «وإحدى المشاكل الكبرى مع الإخوان المسلمين الآن - وهي مشكلة مشتركة بينهم وبين الحزب السياسي القديم لمبارك - هي زواج السلطة ورأس المال». [4]»

هذا الزواج بين السلطة ورأس المال يلغي العقبة الرئيسية أمام تعاون الرأسمالية المصرية مع الإخوان المتمثلة بالماضيقات

القمعية التي كانت الجماعة تتعرض لها في ظل مبارك. ويسعى الإخوان المسلمون اليوم إلى تقليد التجربة التركية عن طريق إنشاء جمعية لرجال الأعمال تُعنى بوجه خاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وهي الجمعية المصرية لتنمية الأعمال) ابدأ . [5] EBDA إلا أن الإخوان ومحمد مرسي، وعلى غرار حزب العدالة والتنمية التركي وحكومة رجب أردوغان، يطرحون أنفسهم كممثلين للمصالح المشتركة للرأسمالية المصرية بمختلف أحجامها، بما في ذلك المتعاونون مع النظام السابق الذين يشكلون، بطبائع الأشياء، جزءاً هاماً من هذه الرأسمالية، خصوصاً في قمتها.

ويمكن أن نرى مثلاً جيداً للتوفيقية الرأسمالية الإخوانية في تشكيل الوفد المكوّن من ثمانين رجل أعمال الذي رافق مرسي في رحلته إلى الصين في أغسطس/آب 2012. وإذ يود الرئيس الجديد أن يضطلع بدور الوكيل المتجول للرأسمالية المصرية على طريقة رؤساء الدول الغربيين، ودُعِيَ عدة أرباب شركات من المتعاونين مع النظام السابق إلى المشاركة في الوفد. وأحد هؤلاء هو محمد فريد خميس، صاحب شركة النساجون الشرقيون الذي يفتخر بكونه أكبر مصنّع في العالم للسجاد والملوكيت الميكانيكي. وكان خميس عضواً في المكتب السياسي للحزب الوطني الديمقراطي، حزب السلطة في زمن مبارك، وعضواً في البرلمان بهذه الصفة. وضم الوفد أيضاً عضواً آخر في المكتب السياسي للحزب الحاكم السابق معروف بأنه كان قريباً من جمال مبارك: شريف الجبلي، عضو مجلس إدارة اتحاد الصناعات المصرية وصاحب شركة بولي سيرف المتخصصة في الأسمدة الكيماوية. [6]

ويضع مرسي نفسه في نفس موقع أردوغان في موضع تلاقي فصائل متنوعة من رأسمالية بلاده وفي استمرارية مع المسار العام لهذه الرأسمالية. بيد أن الاختلاف الرئيسي في هذا الصدد بين الإخوان المسلمين وحزب العدالة والتنمية التركي - ومن ثم بين مرسي وأردوغان - لا يكمن في الوزن النسبي للبرجوازية الصغيرة والشرائح الوسطى في كلٍ من المنظمتين بقدر ما يكمن في الطبيعة ذاتها للرأسمالية التي يمثلها كلٌ منهما: رأسمالية بلد «ناشئ» ذات غلبة صناعية وتصديرية في الحالة التركية، ودولة ريعية ورأسمالية تغلب فيها التجارة والمضاربة، وتحمل آثاراً عميقة لعقود من المحسوبية في الحالة المصرية.

كان الهدف من رحلة الصين الترويج للصادرات المصرية بغية الحد من العجز التجاري المصري الذي يربو على 7 مليارات دولار في التبادلات بين البلدين. وسعى الوفد المصري أيضاً إلى إقناع القادة الصينيين بالاستثمار في مصر، دون نجاح كبير في هذا الصدد. بيد أن الاستمرارية الجوهرية بين مرسي ومبارك تجلت في الاعتماد الصريح على الرساميل الآتية من مجلس التعاون الخليجي - مع اختلاف تمثّل في حلول قطر محل المملكة السعودية بوصفها المصدر الرئيسي لتمويل النظام الجديد، وهو أمر طبيعي في ضوء العلاقات بين الإخوان المسلمين والإمارة [7]. وقد خصت قطر مصر بقرض قيمته مليار دولار وتعهدت باستثمار 18 مليار دولار على مدى خمس سنوات في مشاريع بتروكيماوية وصناعية، وكذلك في السياحة والعقارات، فضلاً عن شراء بنوك مصرية. ومن جهة أخرى، طلبت حكومة مرسي قرضاً قدره 4.8 مليار دولار من صندوق النقد الدولي، مشيرة إلى استعدادها الكامل للامتثال لشروط الصندوق على صعيد التقشف في الميزانية وغيره من الإصلاحات النيوليبرالية.

إعادة النظر في الحريات النقابية

ونجد فكرة أولية عن هذه الشروط في مذكرة عن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أعدها صندوق النقد الدولي لمؤتمر قمة مجموعة الثمانية في مايو/أيار 2011: «يدخل إلى سوق العمل المصرية كل عام حوالي 700 000 شخص. وسوف يقتضي استيعابهم والحد من عدد العاطلين عن العمل حالياً اقتصاداً أكثر نبضاً بالحياة. وتحقيق ذلك يتطلب إجراءات جريئة، الكثير منها سيتعين تنفيذه من قبل الحكومة التي ستفرزها الانتخابات العامة في وقت لاحق من هذا

العام. والتحديات الرئيسية التي ينبغي للإصلاح النهوض بها تشمل تشديد التنافس بحيث يكون الدخول إلى الأسواق متاحاً أكثر أمام المستثمرين المحليين والأجانب؛ وخلق مناخ أعمال يجذب الاستثمار الخاص ويستبقه ويدعم المنشآت الصغيرة؛ وإصلاح أسواق العمل؛ وتخفيض العجز المالي بوسائل من بينها الحد من التبذير عن طريق سياسات الدعم العامة. [...] وستبقى الحاجة قائمة إلى استمرار التمويل الخارجي لعدة سنوات مقبلة، بما في ذلك التمويل من القطاع الخاص». [8]

ولن يكون من شأن هذه القروض الجديدة سوى مفاخرة العبء الثقيل جداً أصلاً للدين المصري، حيث تمثل خدمة الدين حالياً ربع نفقات ميزانية الدولة، وهي النفقات التي تزيد بنسبة 35% عن الإيرادات. وخيار المزيد من الاستدانة ضمن المنطق النيوليبرالي يعني أن الحكومة ستكون مضطرة بالضرورة إلى الاقتطاع من رواتب الموظفين الحكوميين ومن الدعم والمعاشات والإعانات التي تذهب لأشد المعوزين. وقد سبق لمصري أن وعد وفداً من رجال الأعمال جاء إلى مصر في سبتمبر/أيلول 2012 في زيارة نظمتها غرفة التجارة الأمريكية بأنه لن يتردد في إدخال إصلاحات بنوية صارمة لكي ينهض باقتصاد البلد من جديد [9]. هذه التوجهات الاقتصادية تقتزن حتمياً بالاستعداد لقمع النضالات الاجتماعية والعمالية، ذلك الاستعداد الذي تلوح أفقه في جهود الحكومة الجديدة الرامية إلى إلغاء الحريات النقابية التي تم انتزاعها بفضل الانتفاضة، بينما تتكاثر حالات تسريح النقابيين.

والحقيقة أن مرسى وحكومته، ومن ورائهما الإخوان المسلمون، يقودون مصر إلى كارثة اقتصادية واجتماعية. فالوصفات النيوليبرالية المطبقة في المناخ الاجتماعي-الاقتصادي الراهن في مصر قد أثبتت منذ زمن طويل وإلى حد بعيد عجزها عن إخراج البلاد من الحلقة المفرغة للتخلف والتبعية، بل على العكس، أغرقتها أكثر في تلك الحلقة المفرغة. هذا ومن شأن عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي العميق الناجم عن الانتفاضة أن يجعل أفق النمو المدفوع بالاستثمارات الخاصة أقل احتمالاً بعد. ويحتاج المرء إلى جرعة عالية من الإيمان ليصدق أن قطر سوف تعوّض شح الاستثمارات العامة في مصر.

وفي زمن مبارك، كان الملاذ المتبقي للفقراء يتمثل في الصدقة ممزوجةً بـ«أفيون الشعب». فعلى مدى عقود، وعدهم الإخوان المسلمون بأن «الإسلام هو الحل»، حيث يتخفى وراء هذا الشعار الأجوف عجزهم عن صياغة برنامج اقتصادي مختلف جوهرياً عن ذلك الذي يطبقه الحكم القائم. وها قد دقت ساعة الحقيقة. فمثلما أبرز خالد حروب، «في الحقبة القادمة سوف تتعرض هاتان المسألتان، أو الآليتان: شعار «الإسلام هو الحل»، والنطق باسم الدين وما تمثلانه من حمولة أيديولوجية، لاختبار علني وشامل في مخبر الوعي الشعبي. ربما يأخذ هذا الاختبار رديحاً من الزمن، وقد يلتهم عمر جيل بأكمله، لكن يبدو أنه لم يعد ثمة مناص من عبور هذه المرحلة التاريخية من عمر الشعوب العربية كي يتحوّل وعيها تدريجاً من الهوس المبالغ فيه بالهوية إلى وعي الواقع سياسياً واجتماعياً واقتصادياً. أو بلغة أخرى أن يتحوّل وعي الشعوب والراي العام من طوبى تعليق الآمال على شعارات أيديولوجية حاملة إلى مواجهة الواقع ومحاكمة الأحزاب والحركات بناءً على ما تقدّمه من برامج فعلية وحقيقية على الأرض» [10]

هاهم تجار «أفيون الشعب» قد وصلوا إلى السلطة. ومن شأن ذلك حتماً أن يضعف المفعل المنوم لعودهم، خصوصاً حينما لا يتوفّر لهم - بخلاف زملائهم الإيرانيين - ريعٌ نفطي كبير يتيح لهم شراء رضا قطاع عريض من السكان أو رضوخهم. وكان مكسيم رودنسون قد أحسن التعبير عن المسألة قبل أكثر من ربع قرن. «لا أعرف إلى متى ستستمر الحركة الأصولية، فقد يصل ذلك إلى ثلاثة أو حتى خمسة عقود من الآن. لكنها في جوهرها حركة عابرة. وهي ستبقى، طالما كانت خارج الحكم، نموذجاً مثالياً تغذيه الإحباطات والمظالم الاجتماعية الدافعة إلى التطرف. أما نبذ الحكم الديني فلن يحصل الا بعد تجربة طويلة من المعاناة في ظله (تذكر كم استغرقتنا ذلك في أوروبا!). باختصار: الأصولية الإسلامية

ستواصل سيطرتها على المرحلة زمنياً طويلاً. عندما يفشل نظام أصولي بشكل لا يقبل الشك ويقود إلى طغيان واضح ومجتمع ترابي خانع، أو يعاني نكسات من المنظور الوطني، سيقود ذلك الكثيرين إلى السعي نحو البديل. لكن هذا يتطلب وجود بديل يتمتع بالمصداقية ويثير الهمم ويعبىء الشعب. إنه بالتأكيد ليس بالأمر السهل». [11]

هذا المقال مقتبس من كتاب جليبر الأشقر، الشعب يريد: بحث جذري في الانتفاضة العربية، الذي صدر هذا الشهر بالفرنسية. وقد ترجمه إلى العربية عمر الشافعي بالتعاون مع الكاتب وسوف يصدر قريباً عن دار الساقى في بيروت

* * أستاذ في معهد الدراسات الشرقية والإفريقية SOAS وجامعة لندن. صدر له مؤخراً كتاب حول العرب والمحركة Les Arabes et la Shoah. La guerre israélo-arabe des récits, Sindbad/Actes Sud, Paris, 2009 «الشرق المتأجج»، طبعة جديدة 2004. الصادر عن مؤلفات Page deux ، لوزان، 2003، و«صدمة الهمجيات»، 10/18 باريس، آخر مؤلفاته: العرب والمحركة النازية: حرب المرويات العربية-الإسرائيلية، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ودار الساقى، بيروت، 2010. Le Peuple veut : une exploration radicale du soulèvement arabe, Actes Sud/Sindbad, Arles, 2013

[1] كان السيد الشاطر هو المرشح الأول للإخوان المسلمين في الانتخابات الرئاسية. وبعد رفض ترشيحه استُبدل بالسيد مرسي.

[2] Suzy Hansen, “The Economic Vision of Egypt’s Muslim Brotherhood Millionaires”, Bloomberg Businessweek, 19 April 2012.

[3] Nevine Kamel, “One Sure Thing: A Pro-Market Egyptian Constitution”, Ahram Online, 4 April 2012, <http://english.ahram.org.eg/NewsCon...>

[4] Hansen, “The Economic Vision.”

[5] Nadine Marrouchi, “Senior Brotherhood Member Launches Egyptian Business Association”, انظر Egypt Independent, 26 March 2012, <http://www.egyptindependent.com/nod...>

[6] هذه المعلومات مأخوذة من المقال التالي Al-Ahram Online, 28 Aug. 2012, <http://english.ahram.org.eg/NewsCon...>

[7] آلان غريش: «الإسلاميون وتحديات الحكم»، لوموند دبلوماسيكية النشرة العربية، تشرين الثاني/نوفمبر 2012، <http://www.mondiploar.com/article41...> [8] Staff of the International Monetary Fund, Economic Transformation in MENA: Delivering on the Promise of Shared Prosperity, Group of Eight Summit, May 27, 2011, Deauville, France (Washington, DC: IMF, 2011).

[9] Aya Batrawy, “Egypt Vows Structural Reforms, Meets US Executives,” Associated Press, 9 Sept. انظر 2012.

[10] خالد حروب، في مديح الثورة: النهر ضد المستنقع (بيروت: دار الساقى، 2012)، ص 119.

[11] جليبر الأشقر، “المستشرق الفرنسي الراحل مكسيم رودنسون وشؤون الإسلام السياسي والأصولية”، الحياة، 5 سبتمبر/أيلول 2004.

أربعة أيام هزت العالم

الخميس 4 تموز (يوليو) 2013

سامح نجيب

ما حدث يوم 30 يونيو هو بلا أدنى شك بداية تاريخية لموجة جديدة من موجات الثورة المصرية، بل أنها الموجة الأكبر منذ يناير 2011. وقد قدرت أعداد الجماهير التي تظاهرت في ذلك اليوم الأسطوري بما يتجاوز 17 مليون مواطن وهو حدث غير مسبوق تاريخياً. وهو يتجاوز في مغزاه مشاركة الفلول أو التأييد الظاهري للجيش والشرطة. فالمظاهرات الجماهيرية المليونية أحداث شديدة الندرة في التاريخ البشري وتأثيرها على وعي وثقة الجماهير في أنفسهم وفي قدرتهم على تغيير مسار التاريخ يتجاوز حدود الشعارات المرفوعة والبدائل السياسية المطروحة.

نعم أرادت النخبة البرجوازية الليبرالية استخدام هذا الزخم الجماهيري للإطاحة بحكم النخبة الإسلامية ليصلوا هم الحكم بتأييد ودعم المؤسسة العسكرية. وصحيح أن الفلول يريدون العودة إلى الساحة السياسية من خلال هذه الموجة الثورية الجديدة. ولكن للثورات الجماهيرية منطقاً خاصاً غير قابل للخضوع لأوهام ومخططات الليبرالية والفلول حتى وإن تأثرت قطاعات من تلك الجماهير بشكل مؤقت بشعارات ووعد تلك النخب كما تأثرت من قبل بشعارات ووعد النخب الإسلامية. نعم هناك تأثير بالحملة الإعلامية والدعائية الضخمة التي تقوم بها قطاع الطبقة الحاكمة المعادي للإخوان حول وقوف الجيش والشرطة مع الشعب وحول حيادتهم ووطنيتهم بل وثوريتهم! ولكن هذا التأثير لحظي وسطحي ولا يمكنه محو ذاكرة الجماهير وخبرتهم المباشرة للطبيعة المضادة للثورة والمعادية للجماهير سواء للمؤسسة العسكرية أو الأمنية.

والسبب الحقيقي لهذا التأثير المؤقت هو خيانة المعارضة الليبرالية المتمثلة في جبهة الإنقاذ لأهداف الثورة المصرية ولدماء الشهداء من أجل طريق مختصر إلى السلطة، وغياب بديل سياسي ثوري موحد قادر على فضح تلك الجبهة وكسب الجماهير حول برنامج ومشروع ثوري ملموس قادر على تجاوز النخبة الإسلامية والليبرالية معاً والمضي قدماً في تعميق الثورة المصرية وكسب كل مؤسسات النظام القديم بما فيها المؤسسات العسكرية والأمنية، وهم قلب الثورة المضادة.

لم تثور الجماهير من جديد رغبةً في الحكم العسكري أو حياً للبدل الليبرالي الفلولي للإخوان. ثار الجماهير من جديد لأن مرسي والإخوان خانوا الثورة ولم يحققوا أيّاً من مطالب الثورة من عدالة اجتماعية أو حرية أو كرامة إنسانية أو قصاص لشهداء الثورة، سواء الذين سقطوا على يد مبارك والعدالي أو على يد المجلس الأعلى للقوات المسلحة أو على يد الإخوان والداخلية خلال فترة حكم الإخوان.

بل عمّق حكم الإخوان من نفس سياسات نظام مبارك من إفقار وفساد ودفاع مستميت عن مصالح كبار رجال الأعمال ومن خدمة المصالح الأمريكية والصهيونية.

وبدلاً من تطهير أجهزة الدولة من الفساد ومن من لطخت أيديهم بدماء شهداء الثورة سواء وزارة الداخلية أو المؤسسة العسكرية والمخابرات، عقدوا الصفقات معهم أملاً في مشاركة الإخوان مع الفلول ورجال نظام مبارك في إدارة الدولة.

وأصبح حكم الإخوان هو مجرد امتداد على كافة الأصعدة لحكم مبارك الذي ثار ضده الشعب المصري.

هذا هو جوهر الانفجار الثوري الجديد والذي بدأ بيوم 30 يونيو التاريخي. لم يفهم الإخوان هذا الجوهر فتبخرت

شعبيتهم خلال شهور. وهذا ما لا يفهمه أيضاً قادة المؤسسة العسكرية وواجهتهم المدنية المتمثلة في جبهة الإنقاذ ليبراليهم وفلولهم. فليس بجعبة هؤلاء سوى نفس السياسات التي انتهجها مرسي والمجلس العسكري ومبارك من قبلهم. نفس السياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة، نفس التحالف الاستراتيجي بممالك الظلام في الخليج ونفس التبعية المذلة للاستعمار الأمريكي والصهيوني.

تحاول حكومات ووسائل الإعلام الأمريكية والأوروبية البرجوازية وصف ما يحدث في مصر على أنه مجرد انقلاب عسكري على رئيس منتخب ديمقراطياً، أي إنقلاب على «الشرعية» الديمقراطية الشكلية. ولكن ما حدث في الواقع هو تجاوز الديمقراطية الشكلية بصناديقها وشرعيتها من خلال ديمقراطية الثورة الجماهيرية؛ وهي ديمقراطية مباشرة تخلق شرعية ثورية وتفتح الآفاق لأشكال جديدة من سلطة الجماهير تتقدم أمامها ديمقراطية الصناديق المؤقتة والتي لا تنتج سوى ديمومة حكم البرجوازية بأجنحتها المختلفة واستمرار سلطة أجهزة الدولة الرأسمالية مع إيهام الجماهير أنهم يحكمون من خلال صناديق لا تفتح لهم إلا مرة كل عدة سنوات لاختيار من من النخبة البرجوازية سيحكمهم ويستغلهم وبدون الاقتراب بالطبع من أجهزة الدولة والشركات الرأسمالية المحصنة من لعبة الصناديق.

ما حدث في مصر هو قمة الديمقراطية، ثورة الملايين للإطاحة المباشرة للحكم. أما الإزاحة العسكرية لمرسي فلم تكن سوى تحصيل حاصل بعد أن رأت المؤسسة العسكرية أن الجماهير قد حسموا الأمر في شوارع وميادين مصر. فعل السيسي في 3 يوليو 2013 ما فعله طنطاوي من قبله في 11 فبراير 2011، وهو رضوخ لإرادة الجماهير الثائرة ليس من باب الثورية أو الوطنية، ولكن من باب الخوف من الثورة. فإن لم يكن السيسي قد تدخل لإزاحة مرسي، لم تكن الثورة ستوقف عند الإطاحة بمرسي والإخوان بل كانت مؤهلة - وما زالت - للتحويل إلى ثورة اجتماعية شاملة تطيح بالدولة الرأسمالية كلها بما فيها قيادات المؤسسة العسكرية.

المؤسسة العسكرية معادية للثورة المصرية، تخلصت من مبارك لتتخذ نفسها من نيران الثورة، وتتخلص الآن من الإخوان ومرسي، حلفاء الأمس أيضاً خوفاً من يصل إليها زلزال الثورة. وكما تأثرت قطاعات واسعة من الجماهير بوهم حيادية الجيش ووقوفه مع الثورة في بدايات حكم المجلس الأعلى للقوات المسلحة، تتأثر اليوم بالدعاية الكاذبة حول بطولية وثورية السيسي وجنرالاته.

وكما تجاوزت الجماهير سريعاً تلك الدعاية في أيام طنطاوي من خلال الخبرة والنضال، ستتجاوز في الأسابيع والشهور القادمة وهم «الجيش والشعب إيد واحدة» من جديد.

لقد تمكنت الجماهير المصرية من الإطاحة برئيسين في 30 شهر. هذه القوة الجبارة لم تنعكس فقط في المظاهرات المليونية ولكن أيضاً في موجات متتالية من الإضرابات العمالية والاحتجاجات الشعبية. فالثقة السياسية تتحول إلى ثقة في النضال الاجتماعي والاقتصادي والعكس صحيح.

لقد راهن الجيش بعد الموجة الثورية الأولى على قدرة الإخوان التنظيمية والجماهيرية على استيعاب وإجهاض الثورة. وقد فشل هذا الرهان وانتهى في 6/30. والآن يراهن الجيش على المعارضة الليبرالية بنفس الهدف. ولكن المساحة الشاسعة بين توقعات الجماهير الثائرة وبين ما تقدمه تلك القوى الليبرالية من سياسات اقتصادية واجتماعية وسياسية في ظل أزمة اقتصادية عنيفة ستؤدي سريعاً إلى فضح تلك القوى ومن ورائهم الحكام الحقيقيين لمصر المؤسسة العسكرية والمؤسسات الأمنية.

أحد المخاطر التي سنواجهها في الأسابيع والشهور القادمة هو أن موجة القمع الموجهة تجاه الإخوان والحركة الإسلامية

ستستخدم دعائياً من قبل القوى الليبرالية وأمنياً من قبل الجيش والشرطة لضرب الحركة العمالية والاحتجاجات الجماهيرية، بحجة الاستقرار في «هذه المرحلة الحرجة». إن استعادة الأجهزة الأمنية لثقتها في مواجهة الإسلاميين سيُترجم بلا شك إلى موجات من القمع للإضرابات والاعتصامات بغطاء إعلامي برجوازي كثيف.

لذا يجب علينا أن نكون متسقين في مواجهة كافة أشكال التنكيل والقمع التي يتعرض لها الإسلاميين من اعتقالات وغلق فضائيات وجرائد، فما يحدث اليوم للإسلاميين سيحدث غداً للعمال واليسار.

إن معضلة الثورة المصرية اليوم هي الضعف السياسي للقوى الثورية المتبنية مطالب استمرار الثورة وفي القلب منها المطالب الاجتماعية. تلك القوى التي لن تكتفي بديمقراطية الصناديق ولن تقبل استمرار سياسات الإفكار الرأسمالية ولن تتخلى عن مطالب القصاص لدماء شهداء الثورة وستظل مصر على الإطاحة بدولة مبارك بمؤسساتها الأمنية والعسكرية والقضائية والتي ما زالت تسيطر على البلاد وما زالت تحمي مصالح كبار رجال الأعمال وفلول مبارك وما زالت مستنقع كبير للفساد والنهب والاستبداد.

على القوى الثورية اليوم أن توحد صفوفها وتطرح نفسها كبديل سياسي ثوري مقنع للجماهير. بديل لقوى الليبرالية الصاعدة اليوم على أكتاف العسكر ولقوى الإسلام السياسي والتي هيمنت لعقود على قطاعات واسعة من الجماهير. علينا خلق منبر يوحد بين النضال الاقتصادي والاجتماعي في صفوف العمال والفقراء وبين كافة القطاعات المضطهدة في المجتمع، فهؤلاء هم من لهم مصلحة في استمرار الثورة وفي إسقاط قلب النظام وليس فقط ممثله سواء كان مبارك أو مرسي في السابق، وربما البرادعي في المستقبل القريب. لنبدأ من الآن التحضير للثورة المصرية الثالثة القادمة لا محال، ولنكن مستعدين لقيادة هذه الثورة للنصر النهائي. لقد أثبتت الجماهير من جديد أن طاقتهم الثورية ليس لها نهاية وأن ثورتهم بالفعل ثورة دائمة. فلنكن على قدر المسؤولية التاريخية ولنعمل معاً لإنجاح الثورة.

الانطباعيون والثورة

الجمعة 5 تموز (يوليو) 2013

أزنزار

الأيام الأربعة المصرية «التي هزت العالم» على حد تعبير رفاقنا «الاشتراكيين الثوريين بمصر» هزت أيضا تقدمييننا الزائفين بالمغرب الذين هجروا حقل «التعاطف مع الثورة»، بعد وصول الإسلاميين إلى الحكم بواسطة الانتخابات ناديين مصرير الشعوب التي تحول ربيعها إلى خريف.

عندما فازت حركة النهضة الإسلامية التونسية بأغلبية مقاعد المجلس التأسيسي وتلاها فوز المرشح الإخواني محمد مرسي في الانتخابات الرئاسية، صعدت أصوات عديدة تتحدث عن تحول «الربيع العربي» إلى «خريف عربي» وعن «تسونامي إسلامي» سيعصف ليس بمكتسبات الثورة فقط بل بمكتسبات «الحضارة». على حد التعبير الموفق لجلبير الأشقر «سرعان ما رأينا تكاثر طيور الشؤم التي استغلت رهاب الإسلام كي تعلن أن «الربيع العربي» سوف يفضي إلى ديكتاتوريات شمولية إسلامية من شأنها أن تثير الندم على النظم الساقطة..»، مستغلة ذلك- إلى جانب جرائم السلفيين في هذه البلدان وخصوصا بسوريا- لتحقير الانتفاضة العربية في مجملها.

تلى ذلك هجوم على الثورة يستقي بنوده من الدعاية الرجعية التقليدية؛ ما كان على الشعوب أن تثور وأفضل لها لو لم تسقط حكم مبارك وبنعلي، الذين- على الأقل- كانا يحافظان على النزر اليسير من الحريات الفردية وهامش- وإن كان ضيقا- من حرية الإعلام.

تناسلت الأصوات الرجعية بالمغرب مؤكدة بأن «المخزن» أكثر تقدمية من حركات الإسلام السياسي، وأن التناقض معه «تناقض ثانوي»، ويجب العمل لدرء الخطر «الرئيسي»، متجاهلين أنه نفس المسلك السياسي الذي جعل الإسلاميين يحتلون ساحة المعارضة التي أخلاها اليسار بعد هزيمته والليبراليين بعد خيانتهم للجماهير.. مؤدى الهجوم في نهاية المطاف؛ الثورة عملية لا فائدة منها وعلى الجماهير أن تتمسك بحظائر الطاعة.

بعض من هؤلاء اتخذ له مسلكا آخر غير مسلك الثورة وادعى أن الأمر يتعلق بالذهنيات وبلغ بهم التشاؤم حد القول- مستعنين بمقولات الاستشراق- أن قدر هذه الشعوب أن تحكم هكذا وتبقى إلى الأبد متخلفة.

إن الانطباعيين هؤلاء لا يرون إلا سطح الأحداث غير معنيين بما يقع في أعماق المجتمع، غير مدقنين فيما يسمونه «خريفا عربيا» ومنزهين أنفسهم عن التناول العلمي لما يطلقون عليه «تسونامي إسلامي».. وأن هذا التسونامي سطحي تماما مثل تفكيرهم ولن يستطيع الوقوف أمام انتفاضة الشعوب، هذه الأخيرة التي كان لا بد لها أن تمر بتجربة الإسلاميين.

حقيقة الخريف العربي والتسونامي الإسلامي

«بينما تسبب زلزال الانتفاضة العربية بالتأكيد في حدوث «تسونامي إسلامي»، وهو الأمر الذي كان يمكن توقعه، فإن «التسونامي» كان بالإجمال محدود الحجم والنطاق. وجدير بنا أيضا أن نذهب بالمجاز إلى منتهاه. فالتسونامي ظاهرة عابرة؛ وهو نادرا ما يبتلع اليابسة بشكل دائم. ومن الممكن جدا، مع مرور الوقت، أن نكتشف أن «التسونامي الإسلامي» كان نقطة الذروة في بزوغ الأصولية الإسلامية الجاري منذ سبعينيات القرن العشرين، وكذلك نقطة انطلاق دورة سياسية جديدة في المنطقة العربية، دورة تحددها السيرورة الثورية الطويلة الأمد التي أطلقها محمد البوعزيزي في تونس في 17 ديسمبر 2010». (جلبير الأشقر، الشعب يريد، بحث جذري في الانتفاضة العربية، دار الساقى، ص 269).

لقد كان ظاهرة عابرة- حتى الآن- فمرور الإسلاميين من امتحان السلطة كشف ادعاءاتهم أمام الجماهير، لقد تشرحت شعاراتهم تحت كشافات التاريخ الكبرى وتأكدت الجماهير أن شعار «الإسلام هو الحل» ليس إلا صدفة فارغة من كل مضمون اجتماعي واقتصادي، إلا ذلك الجانب الموال لنفس الرأسمالية التي كان مبارك وبنعلي يخدمانها..

في صعود الحركة الإسلامية السحري كمن انهيارها الحتمي.. فقد ثارت ضدها الآمال التي استثارها في الجماهير لمدة نصف قرن. وعندما تقاعسوا عن تجسيدها على الأرض الواقع نبذتها هذه الجماهير نفسها التي رفعتها إلى السلطة.

إن ظهور الإسلاميين في السلطة بمثابة خدام نفس النظام الاقتصادي- الاجتماعي القائم على الظلم الاجتماعي وعجزهم أو بالأحرى رفضهم الاستجابة لمطالب الجماهير، لا يتعلق بانتهازيتهم أو متاجرتهم بالدين- فقط- بل بطبيعتهم الاجتماعية والتركيبية الطبقيّة لحركتهم والولاءات الطبقة لقياداتهم، ف«البرجوازية الصغيرة تخفي تحت ظواهرها المتشددة تزلفها لقوة الثروة». (تاريخ الثورة الروسية، ليون تروتسكي).

إن «طبيعة الحزب لا تحددها في المقام الأول طبيعة مرجعياته الأيديولوجية العامة، ولا نوع «القيم» الأخلاقية التي يتبناها. بل هي تتحدد، قبل كل شيء، بطبيعة الفئات الاجتماعية التي ترتبط بها قيادته ارتباطاً عضوياً وبالطريقة التي يعبر عنها المشروع الحكومي الحقيقي للحزب عن آراء تلك الفئات ومصالحها وتطلعاتها». (جليبر الأشقر، الشعب يريد.. ص 272).

وهو نفس ما ينطبق على «إسلامينا» بالمغرب، فرغم التشدد السياسي والانغلاق الأخلاقي وإدعاء المعارضة اللامتناسبة، لا يختلف برنامجهم في شقه الاجتماعي والسياسي عما يدافع عنه الليبراليون وما يطبقه النظام (وصفات مؤسسات رأس المال الدولي).. إضافة إلى كون مشروعهم السياسي أكثر استبدادية وتيوقراطية.

«إن التصور العام الذي ينتظم المرجعية التشاركية يقوم على دعم حرية المبادرة، بما يعني التقاطع مع الليبراليين في هذه النقطة». (نجيب بوليف، حوار مع جريدة التجديد، عدد 1229 بتاريخ 31-08-2005).

أما بالنسبة للعدل والإحسان «المعارضة» فلا يمكن تمييز مشروعها عما كان يتغنى به الاتحاد الاشتراكي لعقود: «بل إن الفاعلين الاقتصاديين غير الدائرين في فلك المؤسسات الاقتصادية المخزنية وجدوا أنفسهم محاصرين في أكثر من موقع استثماري وفي أكثر من سوق نتيجة المنافسة غير المتكافئة وغير الشريفة بين الطرفين، مما أثر سلباً على الحركة الاقتصادية التنافسية التي لو كانت تجري في أجواء من العدل والحرية وتكافؤ الفرص لكان لها آثار إيجابية واضحة على الاقتصاد الوطني وعلى دخل الفئات الاجتماعية المتضررة». (وثيقة جميعاً من أجل الخلاص، موقع الجماعة على النت).

إن نقطة التلاقي هذه بين الإسلاميين وبين الأنظمة القائمة وحلفائها الليبراليين هي ما يتغافل مع الانطباعيون الذين يدعون «التقدمية» و«اليسارية».. فبدل مهاجمة الإسلاميين على صعيد برنامجهم الاقتصادي نراهم يركزون على نقاط الخلاف «الأخلاقية» و«السياسية المحضة» ما يخلق أرضية تلاقح مع الليبراليين ولما لا مع نفس الأنظمة المستبدة القائمة.

التسونامي الإسلامي بالأرقام

لمعرفة المدى الحقيقي للاكتساح الإسلامي علينا التحدث بالوقائع والأرقام، و«الحساب لا يعرف تشاؤماً ولا تفاؤلاً» على حد تعبير تروتسكي.

لم تعمل الثورة إلا على إظهار ما كان معداً قبلها.. وما كان واضحاً هو أن الإسلاميين بحكم عقود من معارضة الأنظمة السابقة والقمع الشرس الذي انهدم عليهم واستفادتهم من سياق عالمي مطبوع بتراجع المقاومة العلمانية (القومية

البرجوازية أو اليسارية) للإمبريالية والحجم الكبير من الدعم المالي القادم من الملكيات النفطية.. كان بديهيًا أن أي انتخابات «حرة» بعد الانتفاضة سيكون المستفيد الأول منها هي الإسلاميين، خصوصًا وأن المنافسة كانت هزيلة.

لكن تلك الاستفادة المتجلية في الاكتساح الإسلامي للانتخابات كان محدودة ونسبية:

فازت حركة النهضة في انتخابات المجلس التأسيسي بـ37% من الأصوات، و 41% من المقاعد. ولكن إذا أخذنا بعين الاعتبار أن أقل من 55% من الناخبين المؤهلين سجلوا أسماءهم في اللوائح الانتخابية، وأن أقل من نصف الناخبين المسجلين قد توجهوا بالفعل إلى صناديق الاقتراع.. فإن حركة النهضة لم تحصل في الواقع سوى على أقل من 19% من أصوات الناخبين المسجلين وأقل من 9% من مجموع الناخبين المؤهلين.

وفي مصر كانت النتيجة، خلال المرحلة الأولى من الانتخابات الرئاسية، في 23 و24 مايو 2012، والتي أدلى خلالها 23.7 مليون ناخب بأصواتهم، أن مرشح الإخوان المسلمين، محمد مرسي، لم يحصل سوى على 24.8% من الأصوات، أي 8.5 مليون صوت مقابل أكثر من 10.1 ملايين صوت كان الائتلاف الذي قاده حزبه قد حصدها في الانتخابات البرلمانية. وخلال الجولة الثانية من الرئاسية، في 16 و17 يونيو 2012 لم يحصل مرسي سوى على 51.7% من الأصوات (13.2 مليون صوت)، متقدما على منافسه بأقل من مليون صوت.

وحتى في قلعة الاكتساح الإسلامي هذه تمكن مرشح «اليسار» «حمدين صباحي» من اكتساح القلاع الرئيسية للثورة حيث فاز على أكثر من 20% من الأصوات (أكثر من 4.8 ملايين صوت). و«المفاجأة الأكبر هي النتيجة التي حققها في المدينتين الرئيسيتين في البلد وفي الانتفاضة، حيث احتل الصدارة: فاز في القاهرة على 27.8% من الأصوات وفي الإسكندرية (وهي مدينة كان ينظر لها على أنها معقل الإسلاميين) 31.6% فضلا عن بورسعيد، خامس مركز مديني مصري، حيث حصل على 40.4% من الأصوات.»

وكانت النتيجة بالنسبة للإسلاميين أسوأ في ليبيا أثناء انتخاب أعضاء المؤتمر الوطني 7 يوليو 2012، حيث لم يحصل «حزب العدالة والبناء» الذي أسسه فرع الإخوان المسلمين سوى على 10.3% من الأصوات المدلى بها (عدد المسجلين في القوائم الانتخابية 2.9 مليون من الناخبين المحتملين، أدلى منهم 1.8 مليون ناخب بأصواتهم أي 62% من الناخبين المسجلين)، أي أقل من ربع نسبة 48.1% التي حازها تحالف القوى الوطنية، وهو تحالف يهيمن عليه الليبراليون. (الأرقام الواردة أعلاه مقتبسة من كتاب جليبر الأشقر، الشعب يريد...).

بالمغرب أفرزت نتائج انتخابات 25 نوفمبر 2011 فوزا «كاسحا» لحزب العدالة والتنمية الذي حصده 107 مقعدا من أصل 395.. لكن الأرقام خادعة إذا لم نضعها في سياقها الحقيقي.. فهذه المقاعد لا تمثل إلا 27% من مقاعد البرلمان، صوت عليها 13 مليون مسجل في القوائم الانتخابية من بين 24 مليونًا ممن يحق لهم التصويت. فاكساح العدالة والتنمية يظهر بلغة الأرقام على الشكل التالي: 7.5% من المسجلين و 4% من مجموع الكتلة الناخبة.

هذه هي حقيقة الاكتساح الإسلامي.

تمرد المصريين

في الوقت الذي كان فيه «الانطباعيون» يندبون حظ «الحريات الفردية» ويلطمون خدودهم بكاء على وطن غلفه التشاؤم وأخلاق البدو.. كانت الجماهير تواجه سلطة البرجوازية ووجهها الإسلامي بمصر بمظاهرات شوارع وإضرابات مصانع ومحاولات فرض عصيانات مدنية وتعبئة قطاعات المجتمع المصري ضد هذا المسخ الليبرالي المتلبس بالإسلام.

آلاف الإضرابات ومواجهات شرسة مع الشرطة والجيش الحاميان لسلطة الإخوان الخادمة بدورها للسلطة الاقتصادية والاجتماعية للبرجوازية المصرية والمطبقة للتعالم المنزلة من صندوق النقد الدولي من تقشف وحرمان من الحقوق الاجتماعية.

عام من النضالات الشرسة انتهى، بعد حملة جمع عرائض حملة «تمرد» الداعية إلى انتخابات رئاسية مبكرة، بأربعة أيام من التظاهرات المليونية الجماهيرية فاقت ما سجلته الثورة الأولى ضد مبارك. وبعد أربعة أيام تدخل الجيش وعزل الرئيس محمد مرسي لإبقاء الثورة في حدود تغيير رأس النظام، في إعادة لنفس السيناريو الذي قام به طنطاوي والمجلس العسكري حين خلعوا مبارك.

فجأة طلع انطباعيون المتشائمون وأصبحوا ثوارا يتغنون بعظمة الشعب المصري وثورته، مكتفين مرة أخرى بحدودهم الانطباعية.. مؤكدين سقوط الإسلام السياسي إلا غير رجعة متناسين أن فصيلا واحدا فقط هو الذي لحقته هزيمة لا يمكن اعتبارها نهائية.. وأن هناك الفصيل الأشد رجعية المرتبط بالسعودية «السلفيين» الذي ركب موجة تمرد المصريين وقد يكون له دور في ما يلي من الثورة المصرية.

إن التربة الاجتماعية-الاقتصادية التي أفرزت الإسلام السياسي لا زالت قائمة وإن تبدلت شروطها السياسية نوعيا، فالفقر والظلم الاجتماعي الذي يرمي بقطاعات عريضة من المجتمع في حزن السلفيين لا زالت تفعل فعلها بل قد تكون أقسى في ظل حكومة «ليبرالية» تحت حماية العسكر.

إن شرط الهزيمة السياسية النهائية للإسلام السياسي هي نفسها شروط هزيمة جميع المشاريع السياسية للسلطة البرجوازية؛ «ثورة دائمة» تعصف بمجمل نظام الاضطهاد الاقتصادي والظلم الاجتماعي والاستبداد السياسي، وهذا ما لا نتظره من «أصدقائنا الانطباعيين» فهم سرعان ما سيعودون إلى أوكارهم منتقدين سيطرة العسكر على السلطة مرددين المقدمة نفسها: ما كان على الجماهير أن تثور.

الثورة قادمة لا محالة فلنعد لها العدة

أزنزار

=====

من خلق شرهوا الانقلاب في مصر؟ فليمدعن الإفواان النظر جيدا في المرأة

السبت 6 تموز (يوليو) 2013

أزناار

بعد أخذ العسكر مبادرة قطع الطريق أما الثورة المصرية ضد حكم الإخوان، وعزلهم لمحمد مرسي وتعطيل الحكم بالدستور، تعالت أصوات الإسلاميين زاعقة بالخروج عن الشرعية الدستورية وضرب مبادئ الديمقراطية عرض الحائط.

«مصر: الجيش ينقلب على الرئيس المنتخب»، كان هذا عنوان مقال إخباري نشر بتاريخ 4 يوليو 2013 على موقع جماعة العدل والإحسان الإلكتروني، وأضاف المقال أن القوات المسلحة عطلت «في انقلاب عسكري على الشرعية، العمل بالدستور الذي أقره الشعب المصري في الاستفتاء»... استهواا إسلاميي المغرب لما يقع بمصر عملا بالمثل الشعبي «إضرب المربوط.. يخاف السايب.»

زعيق الإسلاميين مرده أن الجيش ارتد ضدهم، ولم يسمع لهم صوت عندما كان الجيش طيلة الفترة الانتقالية يجمع الثوار في الميادين ويمدد فترة حكمه الانتقالية.. بل عملوا على إيجاد تبريرات تبيض صفحة العسكر بحديثهم عن «طرف ثالث» يتورط في قتل المتظاهرين الذين كانوا يرفعون شعار «يسقط.. يسقط حكم العسكر.»

وذكر فإن الذكرى تنفع المؤمنين

يتحدث الإخوان المسلمون عن أن تدخل الجيش في صراع المؤيدين والمعارضين انقلاب على «الشرعية»، لكن لمن ليست ذاكرته قصيرة ولا يعيش على الخسة والكذب؛ لا زالت واقعة عزل الجيش مبارك قائمة.

إن ما قام به العسكر في وجه سلطة الإخوان هو نفسه ما قام به ضد سلطة مبارك فبراير 2011، لكن عندها رحب الإخوان بمبادرة العسكر واعتبروها مشاركة للجيش في ثورة الشعب... لقد كان إجبار العسكر مبارك على التنحي نوعا من أنواع الانقلاب (التنحي) وهو نفس الحركة التي قام بها العسكر ضد مرسي (العزل).

«والحاصل أن تنحية مبارك كانت انقلابا عسكريا.. فقد أفضى إلى سلطة طغمة عسكرية.. وقد حيا الإخوان، شأنهم في ذلك شأن أغلب الحركة الجماهيرية المصرية، كما لو تعلق الأمر بانقلاب عسكري ثوري جديد على غرار ذلك الذي قاده «الضباط الأحرار» سنة 1952». (جلبير الأشقر، كتاب «الشعب يريد، بحث جذري في الانتفاضة العربية» صفحات 192 و193).

الإخوان والعسكر: تواطؤ سياسي مكشوف ضد الثورة عندما تولى المجلس العسكري مهمة إدارة البلد طيلة فترة انتقالية حدد مدتها في 6 أشهر وقرروا حل البرلمان وتعليق الدستور.. كلف لجنة خاصة، عين أعضاها بنفسه، بإعداد مواد دستورية مؤقتة طرحت على الاستفتاء، ووافقت عليها الأغلبية في 19 مارس 2011، ثم أدمجت في صيغة معدلة من الدستور الساري منذ 1971 أصدرها المجلس العسكري على هيئة «إعلان دستوري.»

وفي الوقت الذي دعت المعارضتان اليسارية والليبرالية إلى التصويت ب«لا»، شن الإخوان حملة نشطة من أجل التصويت ب«نعم» في استفتاء 19 مارس 2011، على التعديلات الدستورية، وقد أسفر الاستفتاء عن الموافقة على الدستور بنسبة 77% من الأصوات المدلى بها، بعد حملة اتسمت بضخامة الإمكانيات المستخدمة من قبل الأحزاب الإسلامية وبديماغوجيتها الدينية القسوى. فهي لم تتردد في تأكيد أن التصويت ضد التعديلات سيكون بمثابة تصويت ضد الله والإسلام، حيث روجت لكذبة مفادها أن الرهان في الاستفتاء الدستوري يتمثل في المادة 2 من الدستور التي تنص على

أن «مبادئ الشريعة» تشكل «المصدر الرئيسي للتشريع».

تجلى تلاقي المصالح بين الإخوان المسلمين والعسكر مرة أخرى خلال المرحلة الأولى من الانتخابات البرلمانية، التي تحدد لها يوم 28 نوفمبر 2011- أي بعد عام فقط من الانتخابات البرلمانية التي جرت في ظل حكم مبارك.

وكان البلد يومئذ يشهد «ثورة ثانية» في ظل أكبر حشود منذ فبراير 2011، وهي مظاهرات موجهة، هذه المرة، ضد المجلس العسكري، وقد تعرضت لقمع عنيف على يده. وبينما طالبت المعارضة الليبرالية واليسارية بتأجيل الانتخابات واعتماد دستور أولا بدلا من «الإعلان الدستوري» للجنرالات المفترض أن تجري العملية الانتخابية في إطاره، اتجه الإخوان المسلمون بأعداد كبرى إلى صناديق الاقتراع يوم 28 نوفمبر.

وفي هذه الثورة سجل القمع العنيف ضد المتظاهرين في «شارع محمد محمود» حيث استهدفت أعين المتظاهرين بالخرطوش واختطف العديد من الثوار وعذبوا بمخافر الشرطة العسكرية... عندها اصطف الإخوان إلى جانب العسكر وبرؤوا ذمتهم وتحذثوا عن طرف ثالث يستهدف استقرار مصر.

وصادق مجلس شورا هم على كل القوانين المكبلة للحريات التي صدرت طيلة الفترة الانتقالية ومنها قوانين إعدام الحريات النقابية، وانخرطوا في حملة العسكر ضد النضالات العمالية ووصفوها بـ«الاحتجاجات الفتوية» (خصوصا عندا الإعداد للإضراب العام 11 فبراير 2012)، وجيشوا أنصارهم في حملة للدفاع عن سير آلية الاستغلال الرأسمالية ودفع «عجلة الإنتاج» إلى الأمام.

ولم تعرف علاقة الإخوان مع العسكر توترا إلا في الانتخابات الرئاسية بعد ترشح أحمد شفيق وإصدار العسكر إعلانا دستوريا يحل بموجبه مجلس الشوري، عندها عاد الإخوان إلى الميادين وأعلنوا أن أي نتيجة غير فوز مرسي ستكون مزورة وسيبقون في الميادين «ثوارا».

عفا الله عما سلف في صيغتها المصرية الإجراءات التي اتخذها محمد مرسي تجاه المؤسسة العسكرية كانت في الاتجاه المعاكس لما ناضل من أجله الثوار ونقيضا لوعود الجماعة وحزبها الانتخابية بالقصاص.. مرسي بجرة إمضاء أعفى المجلس العسكري من المحاكمة على جرائمه ضد الجماهير الثائرة (وأبشعها مجزرة بور سعيد التي راح ضحيتها أكثر من 70 ضحية).

في 12 غشت 2012، أحال مرسي إلى التقاعد العضوين الأبرز في المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وهما عسكريان وثيقا الصلة بحسني مبارك: حسين طنطاوي القائد العام للقوات المسلحة ووزير الدفاع منذ سنة 1991، وسامي عنان، رئيس أركان الحرب منذ سنة 2005.

كانت قرارات الإحالة على التقاعد التي اتخذها مرسي في حق طنطاوي وعنان هبة من «السماء» للرجلين: فبدلا من محاكمتهم على الجرائم المرتكبة عن طريق القمع خلال الفترة التي تولى فيها المجلس الأعلى للقوات المسلحة حكم مصر، وهو ما طالب به بإصرار وإلحاح ثوار ميدان التحرير وغيره من المواقع البارزة للانتفاضة المصرية، حصل طنطاوي وعنان على حصانة فعلية إزاء أعمالهما السابقة وشكرهما الرئيس ومنح كلا منهما قلادة النيل العظمى، بل ومنصبا من مناصب الاستجمام الرفيعة.

وفي حالة محاكمة المجلس العسكري على جرائمه كان ينبغي أن يمثل مجموع أعضائه للمحاكمة، بما في ذلك عبد الفتاح السيسي الذي عينه مرسي وزيرا للدفاع والقائد العام للقوات المسلحة.

عين مرسي مدير المخابرات العسكرية عبد الفتاح السيسي محل طنطاوي. وكان السيسي قد اشتهر في يونيو 2011 بتبريره لـ«كشوف العذرية» التي أجراها المجلس العسكري، بين شتى صنوف الإذلال الأخرى، لسبع عشرة متظاهرة ألقى القبض عليهن في ميدان التحرير في مارس 2012. (تصريحات السيسي كانت محرجة إلى حد أن المجلس العسكري اضطر إلى التنصل منها).. إذن بدل أن يخضع السيسي للمحاسبة والعقاب عينه مرسي وزيرا لدفاع حكومته.. هذا السيسي هو نفسه الذي سعلن عزل مرسي من الرئاسة.

من قام إذن بإعداد الشروط المسبقة «لانقلاب» الجيش ضد مرسي.. أليست «الشرعية الدستورية» التي يتستر بها الإخوان حاليا، هي التي منحت مواقع قوة للجيش في دولة ما بعد ثورة 25 يناير.. إن منطق الوضع والتحالفات والتوافقات التي انخرط فيها الإخوان ضد الثورة، وبحثا عن نصيبهم من كعكة السلطة التي انتظروها بشوق طيلة 80 عاما، هو من قوى موقع الجيش في وجه الجماهير وفي نفس الوقت أضعف موقع الرئاسة أمام الجيش.. لقد كانت «الشرعية الدستورية» مهزوزة جدا لدرجة اعتمادها على سلطة العسكر في وجه المطالبات الجماهيرية المتنامية.

منطق الوضع هذا بالذات هو الذي خلق شروط الانقلاب وليس خروج الجماهير بالملايين إلى الميادين وعدم احترامها للشرعية.. فالانقلاب كان بالدرجة الأولى ضد ثورة الشعب المصري وليس ضد الإخوان بذاتهم ولذاتهم..

الخوف من عدم اقتصار ثورة الشعب المصري على إسقاط الإخوان وتجاوزه إلى العصف بمجمل نظام الاستغلال البرجوازي التبعي هو الذي دفع العسكر لعزل مرسي كما دفعهم نفس الخوف إلى إرغام مبارك على التنحي.

ديمقراطية الإخوان... ديمقراطية برجوازية

«ضرورة احترام الشرعية الدستورية».. «على الشعب الاحتكام إلى الصناديق».. «يجب ترك مرسي يستكمل مدته الدستورية في الرئاسة».. إنها جوهر الديمقراطية في صيغتها البرجوازية وهي غلاف ناصع أحيانا- وقاتم أحيانا أخرى- للديكتاتورية البرجوازية.

تنص الديمقراطية النيابية على حق الشعب في انتخابه من يمثله.. وقد أكمل ماركس التعريف بحديثه عن الديمقراطية التي تمنح للعمال مرة كل 5 أو 6 سنوات حق الذهاب إلى صناديق الاقتراع لاختيار من يمثلهم ويقمعهم طيلة هذه الفترة، دون منحهم حق محاسبتهم وعزلهم.

إنه نفس المنطق الذي يدافع عنه الإخوان المسلمون في وجه مطالبات الملايين من جماهير المصريين بانتخابات رئاسية مبكرة.

وقد ردت هذه الجماهير بوجه هذه الحجة «البرجوازية» بجوهر الديمقراطية العمالية التي تم تناسيها وأعلن مرارا نعيها ودفنها... من حقنا ليس فقط انتخاب ممثلينا بل محاسبتهم أيضا وعزلهم إذا لم يحترموا وينفذوا ما وعدوا به.. إنها الديمقراطية من أسفل بوجه الديكتاتورية من أعلى.

الإخوان والفلول.. يد واحدة

تناول جليبر الأشقر في كتابه «الشعب يريد، بحث جذري في الانتفاضة العربية»، بتفصيل زواج السلطة والمال الذي حققه الإخوان المسلمون.. وعندما وصل الإخوان إلى السلطة عبر انتخابات رئاسية طرحوا أنفسهم كممثلين للمصالح المشتركة للرأسمالية المصرية بمختلف أحجامها، بما في ذلك المتعاونون مع النظام السابق.

أبقت حكومة محمد مرسي على المرسوم بقانون رقم 4 لسنة 2012، الذي اعتمده آخر حكومة للمجلس العسكري

وصوتت لمصلحته الأغلبية البرلمانية التي سيطر عليها الإخوان المسلمون قبل حل البرلمان.

يحصن هذا المرسوم المستثمرين من أية مساءلة قضائية جنائية أو إدارية على جرائم الفساد أو اختلاس المال العام في ظل مبارك، حيث يتيح لهم التفاوض على تسويات ودية مع لجان حكومية.

تحالف الإخوان مع الفلول يتبدى بوضوح في الوفد المكون من ثمانين رجل أعمال رافقوا مرسي في زيارته إلى الصين في غشت 2012.. ودعي أرباب شركات عديدون من المتعاونين مع النظام القديم وأعضاء الحزب الحاكم السابق إلى المشاركة في الوفد.

«أحد هؤلاء هو محمد خميس، صاحب شركة النجاجون الشرقيون.. وكان عضوا في المكتب السياسي للحزب الوطني الديمقراطي وعضوا في البرلمان بهذه الصفة. وضم الوفد أيضا عضوا آخر من المكتب السياسي للحزب الحاكم السابق معروف بأنه كان قريبا من جمال مبارك: شريف الجبلي، عضو مجلس إدارة اتحاد الصناعات المصرية وصاحب شركة بولي سيرف المتخصصة في الأسمدة الكيماوية». (الشعب يريد، الصفحة 288).

ويتحدث الإخوان عن تواجد الفلول في الميدان.. وهل هناك فلول أكبر من طنطاوي (كلب مبارك كما يصفه الضباط الصغار في الجيش المصري) الذي قلده مرسي قلادة النيل العظمى وشكره على تدبيره الحكيم للفترة الانتقالية؛ فترة استشهد فيها على يد العسكر أضعاف من قتلوا على يد نظام مبارك.

شيء من التاريخ: إخوان متخاذلون

تاريخ الإخوان مليء بالخianات والاستسلامات في وجه الديكتاتورية بمصر، ويندرج سلوكهم هذا ضمن تراثهم الخانع حيال سلطة أبقثهم، منذ زمن السادات، في حالة حرية مؤقتة وخاضعة للمراقبة، مع حبسهم في كل مرة ترى أنهم تجاوزوا حدود تسامحها.

حصل آخر استسلام للإخوان قبل شهرين فقط من بدء الانتفاضة. فبينما كانوا قد تمثلوا في الجمعية الوطنية للتغيير- الائتلاف ذو منحى ليبرالي غالب الذي نشأ في فبراير 2010 جاعلا من محمد البرادعي.. رمزا له- فقد تغافل الإخوان عن دعوات المعارضة، الليبرالية والجزرية، إلى مقاطعة الانتخابات البرلمانية في نوفمبر- ديسمبر 2010 بغية إدانة طابعها اللاديمقراطي.

شارك الإخوان في الجولة الأولى في 28 نوفمبر، على أمل أن يحصلوا من السلطة، في مقابل موقفهم المتعاون، على جزء من المقاعد الثمانية والثمانين التي حازوها في انتخابات سنة 2005 بفضل الانفتاح الانتخابي الذي فرضته واشنطن على مبارك. وكالمعتاد، قدم الإخوان ضمانات للنظام عن طريق الاكتفاء بتقديم مرشحين لثلاثين في المائة فقط من المقاعد المطروحة للانتخاب. بيد أن التحايل الانتخابي للنظام كان من الفجاجة والثأرية بمكان إلى حد أنه لم يبق أمام الإخوان من خيار سوى مقاطعة الجولة الثانية. ووجدت الجماعة نفسها بلا نائب واحد في المجلس.

في عز الانتفاضة، وحينما عين مبارك عمر سليمان نائبا للرئيس ودعا هذا الأخير المعارضة إلى «الحوار»، قبلت قيادة الإخوان لقاءه، مثيرة موجة واسعة من الاستنكار في صفوف الانتفاضة.

*ملحوظة: بالنص فقرات بكاملها مأخوذة من كتاب جليير الأشقر: «الشعب يريد، بحث جذري في الانتفاضة العربية» الصادر عن دار الساقى، دون الإحالة إلى الصفحات.

الانقلاب العسكري بين تشافيز ومرسي: لماذا عاد الأول وعجز الثاني عن الرجوع

الثلاثاء 9 تموز (يوليو) 2013

أزنزار

«بشرى لكل أحرار مصر: سيعود مرسي للحكم منتصرا وقويا كما عاد شافيز»، كان هذا فاتحة ربورتاج قدمته قناة الحوار- المناصرة لحكم الإخوان- وانتشر بشكل واسع على اليوتيوب، مصورة أن ما وقع بمصر شبيه لذاك الذي وقع بفرنزويلا «وكأن الأسماء ترجمت من الفينزويلية إلى المصرية والأدوار تم تبادلها.»

إنها لمقارنة عبثية تقفز فروقاتها إلى العيون، لكن إسقاط الرغبات على الواقع جعل القناة تنظر إلى السماء راجية تكرار «السيناريو الفينزويلي» بمصر.

رغم كل مؤاخذات اليسار على التجربة «التشافيزية» وتثمين منجزاتها وانتقاد نقاط قصورها وأخطائها، إلا أن مقارنة «مرسي» ب«تشافيز» تبعث على الاستنكار بقدر ما تدفع إلى الاستهزاء. في الحقيقة إن «كل» مرسي يقف على الطرف النقيض من «كل» تشافيز، سياسيا واقتصاديا وفي علاقة كل منهما مع الإمبريالية (الأمريكية بالخصوص).

ما الذي جعل تشافيز يعود بسرعة بعد عزله من منصبه، محمولا على أكتاف الجماهير بينما لم يستطع الإخوان المسلمون بعنفهم المنفلت من العقال أن يمللوا الوضع بعد عزل مرسي قيد أمثلة.

تشافيز .. مرسي.. دستورين في الاتجاه المعاكس

تمثل مشروع تشافيز السياسي الكبير في إجراء إصلاح دستوري تحت شعار: «كل السلطة للشعب». اقتضى تحقيقه التصويت على مجلس تأسيسي باستفتاء. حصل أنصار تشافيز في انتخاب هذا المجلس على 90% من المقاعد. وكتب الدستور الجديد في اقل من سنة وصادقت عليه أغلبية الهيئة الانتخابية قبل تجديد كامل الانتدابات الانتخابية في غشت 2000.

ساند الإخوان مسخ الإعلان الدستور الذي طرحه المجلس العسكري في مارس 2011 ومرروا انتخابات مجلس الشورى قبل إعداد الدستور، وبدل انتخاب جمعية تأسيسية لصياغة الدستور تم «سلق» دستور على مقاس الإسلاميين، أثار غضب كل شرائح المجتمع. وسع تشافيز قاعدة حكمه السياسية بالاستناد على أغلبية تتكون من عدة أحزاب (حزب الوطن للجميع PPT، الحركة صوب الاشتراكية.. MAS..)

منذ البداية ظهر استئثار الإخوان بالحكم، ما يطلق عليه المصريون «التمكين» ففقد مرسي حلفاءه الرئيسيين الممثل في «حزب النور..»

تضمن «الدستور البوليفاري» لجمهورية فنزويلا البوليفارية إجراءات جديدة حقيقة في مجالات عدة. استبدل مفهوم دولة القانون بدولة القانون والعدالة، وادخل مفهوم الديمقراطية بالمشاركة. وأصبح المنتخبون قابلين للعزل. بينما حصن مرسي نفسه بإعلان دستوري يمنحه سلطات واسعة وتمنع محاسبته..

اعترف الدستور البوليفاري بحقوق السكان الأهالي بما فيها حق تملك الأرض وتسييرها وفق تقاليد أسلاف الشعوب القبكولومبية (شعوب أمريكا قبل كرسوف كولومب)، وجرى تأنيث الدستور. استثنى دستور مرسي الأقباط وجعلهم في وضعية دونية وحافظ على الأدوار التقليدية للمرأة بجعله حبيسة الأسرة (المادة 10)، وتنكر لوعوده قبل الانتخابات

بتعيين مستشارة قبطي ومستشارة أنثى. وهذا غيظ من فيض.

تشافيز المعتمد على التعبئة الشعبية

آلاف الحلقات البوليفارية والتجمعات الشعبية والنقابات المناضلة، وتجمعات النساء، والطلاب ولجان الأرض الحضرية أو الزراعية، وعشرات التجمعات السياسية بالقاعدة، كلها تجعل من فنزويلا سنوات 2000 مجتمعا متحركا. تستفيد كل هذه الجمعيات من المساندة الصريحة والكثيفة من رئيس الدولة، الذي يعتبرها عملية التوعية الحقيقية التي لا غنى عنها لتحويل البلد. كان الحراك الذاتي للسكان بتنظيماتهم ركيزة تشافيز للتخلص من ضغوط اليمين البرجوازي المسنود من طرف الإمبريالية.

مرسي المستند على ميليشيات الإخوان

دُكت سلطة الداخلية والشرطة دكا من الناحية المعنوية إبان ثورة 25 يناير، وهبطت رمزية العسكر إلى الصفر بعد التدبير الإجرامي للمرحلة الانتقالية. لم تنكفئ النضالات السياسية والاجتماعية بعد انتخاب مرسي رئيسا، لكن جهاز «القمع» التقليدي لن يقدر- بسبب ما ذكرناه آنفا- وضع حد لموجات النضال الاجتماعي والمعارضة السياسية في الشارع. حلت ميليشيات الإخوان محل «جهاز الطبقة المسيطرة لقمع الطبقة المسيطر عليها».. فقمعت المحتجين أمام قصر الاتحادية (05 ديسمبر 2012) ومقرهم بالمقطم (22 مارس 2013)، واعتقلوا المعارضين ونكلوا بهم في جلسات التعذيب المشابهة لما كانت تقوم به شرطة مبارك.

هاجم مرسي كل نضالات العمال والسكان من أجل حقوقهم الاجتماعية، ناعتا إياها بـ«الاحتجاجات الفتوية» التي تضر باقتصاد البلاد ومنع عجلة الإنتاج من «الدوران» ما ينفر المستثمرين، متملقا إياهم بما فيهم أكثرهم فسادا في عهد مبارك. بينما اعتمد تشافيز على التعبئات الشعبية من أسفل.

تشافيز والثورة.. المحفز

إننا في حالة تشافيز، بصدد إحدى أهم أفكار «الثورة البوليفارية»: رئيس الدولة هو المحفز الرئيسي للتمرد على الدولة بالتنظيم الشعبي. فبوجه دولة بالغة التبقرط، يدعو هوغو تشافيز مواطنيه إلى تسيير ذاتي مباشر لشؤون أحيائهم، ويدعو إلى الرقابة العمالية للمنشآت.

مرسي والثورة.. الكابح

إننا في حالة مرسي، بصدد أهم الأفكار الرجعية: رئيس دولة هو رأس حرب الطبقات السائدة لقمع التمرد الشعبي المتنامي بتقوية أجهزة الدولة القمعية ومدّها بعون «الفئات البرجوازية الصغيرة الهائجة» المعبأة بشعارات دينية. فبوجه سيروية تأبى الانطفاء يدعو مرسي إلى التهدئة وترك «الدولة تعمل» و«عجلة الإنتاج تدور».

تشافيز والكادحين

كراكاس مدينة يقطنها زهاء أربعة ملايين نسمة. يسكن قسم كبير من سكانها في barrios وهي أحياء سكن غير لائق يقطنها ضحايا نمو اقتصادي يمارس الإقصاء. كانت barrios أحياء قصدير في البدء، وتحولت مع الوقت إلى أحياء حقيقية حيث يبني السكان بيوتهم على أراضى محتلة دون الوراق ملكية.

ماذا قدم مرسي لسكان العشوائيات؟ البقاء في العشوائيات: لا زالت أكثر من 18 مليون أسرة تعيش في العشوائيات، يتراوح سكانها بين 5.5 و 18 مليون نسمة) العشوائيات .. سرطان ينهش مصر، 2013/2/23، موقع الرياة على النت

تشايفز والمعارضة

«التشايفية لم تمنع... أي جريدة ولا منعت حزبا، وليس لديها أي سجين سياسي». (فنزويلا: «الثورة البوليفارية»، ادوارد دياغو، جريدة المناضل-ة عدد: 8 يوليو 2005).

عندما دعت المعارضة اليمينية لإسقاط تشايفز ب«الطرق الدستورية» سنة 2004، بعد فشل الانقلاب وعودة تشايفز محمولا على أكتاف الجماهير، دعت المعارضة إلى استفتاء لعزل الرئيس. وكان سؤال الاستفتاء: «هل أنت موافق على إبطال الانتداب الشعبي الناتج عن الانتخابات الديمقراطية الشرعية (المجدد بانتخابات 2002) لصالح المواطن هوغو تشايفز فرياس كرئيس للجمهورية البوليفارية لفنزويلا للفترة الرئاسية الحالية؟» وافق تشايفز في الحين على طلب المعارضة، ونظم الاستفتاء. وكانت النتيجة:

صوتت الأغلبية بلا: 5 800 629 صوت (أي 58.94 بالمائة)، هذا للمصادقة على انتداب رئيس الجمهورية المنتهي في نهاية 2006. إنها نتيجة مقابلة لاقلية محترمة لصالح التصويت بنعم: 3 989 008 صوت (أي 40.53 بالمائة) الذين ادعوا عزل الرئيس من مجموع 14 037 900 ناخب مسجل كانت أصوات 51 988 منهم ملغاة.

مرسي والمعارضة

المعتقلين والمعتدين في المخافر والتضييق على الإعلاميين: حدث ولا حرج. حسب موقع قناة العربية على النت وصول عدد المعتقلين في عهد مرسي إلى 3460 معتقلا نقلا عن «جبهة الدفاع عن متظاهري مصر». عندما قامت حركة «تمرد» وجمعت ما يناهز 22 مليون استمارة تطالب الرئيس بتنظيم انتخابات رئاسية مبكرة، قدمت مقترحات للرئيس مرسي بطرح ما استفتاء شعبي، وكان رده «أنا.. أو الفوضى.»

أنصار تشايفز.. مناضلون من القاعدة

نقابيون ومناضلون سياسيون ومناضلون قاعديون في الأحياء الشعبية وأعضاء الحلقات البوليفارية، عندما تم تنظيم الاستفتاء، خرج ملايين المواطنين، معبئين بصوت أبواق البوليفاريين في كل أرجاء البلد، قصد التصويت، متحملين الانتظار في الصفوف 9 الى 14 ساعة، بسبب قلة مكاتب الاقتراع قياسا على تدفق المشاركين. كانوا يريدون ممارسة حقهم في التصويت.

أنصار مرسي.. على خطى «تنظيم القاعدة»

عندما نودي بانتخابات رئاسية مبكرة، قام أنصار الرئيس بالتهديد والوعيد أنه إذا عزل الرئيس، فستتحول مصر إلى ساحة جهاد، وستشهد قدوم الاستشهاديين والسيارات المفخخة، ونشرت على اليوتيوب أفلام جرائم ميليشيات الإخوان وأبشعها «إلقاء أطفال» فوق سطوح العمارات.

تشايفز والعداء للإمبريالية

«إنه الرجل الذي يتحدى الإمبراطور ويواجه الإمبراطورية بجسارة دون رهبة»، بهذه الجملة قدم مقال تحت عنوان «بحثاً عن تشايفز العربي»، بقلم «عبد العال الباقوري» نشر بموقع «ويكيبيديا إخوان»، هكذا قدموا تشايفز.

وبالفعل تعبئة تشايفز سكان أمريكا الجنوبية ضد منطقة التبادل الحر لدول القارة الأمريكية ZLEA و اتفاق التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية TLC ووصفهما بأنهما أدوات لإخضاع شعوب القارة، لم تعجب الولايات المتحدة..

وعمل تشافيز على الدفع بوحدة شعوبا لقارة الجنوبية في وجه هيمنة العملاق الشمالي وكان مشروعه هو الألبا :ALBA الوحدة بالتعاون..

لذلك دعمت الولايات المتحدة انقلاب العسكريين في فنزويلا وعزل تشافيز، حيث ترحتكوند اليزا رايس مستشارة الأمن القومي للرئيس بوش بانقلاب حكومة كارمونا.

وبالفعل ففناة الحوار على حق حين ورد في ربورطاجها أن «أمريكا لم يعجبها ما جرى» بفنزويلا وقامت بدعم الانقلاب.

مرسي والخنوع أمام الغرب

منذ وصول الإخوان إلى السلطة قلموا مخالهم الداعية إلى الجهاد ضد الغرب، وحافظ مرسي على كل قيود التبعية للإمبريالية (احترام اتفاقية كامب ديفيد، الانخراط في حملة دول الخليج الرجعية ضد الثورة السورية.. الخ)، السعي وراء مزيد من تقييد اقتصاد مصر ورهنه بديون صندوق النقد الدولي.

وهنا يظهر تصريح قناة الحوار أن أمريكا دعمت الانقلاب في مصر أنها «لم يعجبها ما جرى»، كذبا وتبجحا وقحا.

فعلاقة الإخوان منذ بداية السيرة الثورية بالمنطقة أصبحت في غاية الود. فبعد انطلاق الثورات «قررت إدارة أوباما التفاهم مع القوة السياسي التي كانت تعي أنها في أفضل موقع على الصعيد الإقليمي للاستفادة من الوضع الجديد، أو وهي جماعة الإخوان المسلمين. فاستعادت إدارة أوباما التودد إزاء الإخوان الذي كان لدى واشنطن حينما كانت متحالفة معهم ضد القومية العربية اليسارية والشيوعيين، وقررت أن تستأنف على نحو عاجل الحوار الذي سبق لإدارة أوباما استهلاله ثم قطعه سنة 2006». (الشعب يريد، بحث جذري في الانتفاضة العربية، جليبر الأشقر، صفحة 243).

«وحينما أعلن مرسي رئيسا من قبل اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية في 24 يونيو 2012، أظهر الارتياح الذي بدا في واشنطن إلى أي حد باتت الولايات المتحدة تعقد كل آمالها في استعادة النظام في مصر على الإخوان المسلمين». (نفسه صفحة 244).

والحديث عن دعم الولايات المتحدة لعزل مرسي وللانقلاب محض كذب، فقد أعلنت العديد من الدول الغربية رفضها للإطاحة بالرئيس المصري محمد مرسي، وأعلن الرئيس الأمريكي باراك أوباما قلقه الشديد من قرار القوات المسلحة المصرية الإطاحة بالرئيس مرسي وتعليق العمل بالدستور، وأصدر أوامر لمراجعة مساعدات بلاده للحكومة المصرية في ضوء القانون الأمريكي؟ (مدونة: مفكرة الإسلام نقلا عن قناة بي بي سي).

لكل هذا وذاك عاد تشافيز في أقل من 48 ساعة بعد عزله.. ولكل الجرائم والانحياز إلى رجال الأعمال والإبقاء على التبعية للإمبريالية والعداء للجماهير لم تستطع جماعة الإخوان المسلمين رغم ضخامة الحشود المدعاة ورغم حملات الرعب من طرف ميليشياتها. لم تستطع أن تعيد مرسي إلى سدة الحكم.

إذا كان الانقلاب القاسم المشترك بين مرسي وتشافيز، فإن ما يفرق بينهم أكثر جوهرية من المشابهات الشكلية التي تناولتها قناة الحوار، وترتبط بالولاءات الطبقية والسياسية لكلا «الشخصين».

أزرنار

مصر: « العمال في حاجة إلى معبر سياسي »

الاربعاء 24 تموز (يوليو) 2013

فاطمة رمضان

سأجيب على أسئلتك بصفة شخصية، نيابة عن النقابات وليس رسمياً، وذلك لأنه كلما كان هناك انقسام في المجتمع، تجد إنقساماً مماثلاً له داخل النقابات. إن الغالبية تدعم تدخل الجيش، وتعتقد أنه انتصار للشعب وتعبير عن إرادته. شارك العمال في حملة تمرد، ونزلوا إلى الشوارع في 30 يونيو، وبعده، لكنهم شاركوا كأفراد. كانت هناك بعض المشاركات المنظمة، على شكل بيانات نشرتها الاتحادات النقابية الوطنية والإقليمية، مثل نقابة عمال السويس الوطنية والاتحاد العمالي لبورسعيد. بعد نهاية 30 يونيو رأينا بدايات مشاركة العمال بشكل منظم، وصل إلى مستوى من العصيان المدني. على سبيل المثال، نجح بعض من مجالس العمال بالتعاون مع المحتجين في الشوارع في وقف العمل تماماً بالمؤسسات الحكومية المحلية في المحافظات. حدث هذا في محافظات الدقهلية والبحيرة. أعتقد أن الجيش أعلن بيانه في اليوم الأول، خوفاً من تجدر هذه الحركة، تماماً مثل عندما عزل مبارك.

مشاركة العمال ترجع جزئياً إلى تجاهل مطالبهم تماماً، على مدى العامين ونصف الماضيين. وكانت هذه المطالب التي رفعت، قبل وقت طويل من الثورة، و قد تطوع العمال إلى تحقيقها بعد سقوط مبارك، ولكن هذا لم يحدث. بدلاً من ذلك ارتفع اضطهاد النقابيين، لم يصدر قانون الحريات النقابية، في حين صدرت قوانين أخرى تجرم الاحتجاجات والإضرابات، و أُلقي القبض على العمال، وفككت إضراباتهم بالقوة لأنهم كانوا عزلاً و واجهوا أشكال أخرى من القمع. مارس نظام مرسي والمجلس العسكري نفس السياسات ضد العمال وقادتهم. أعتقد أن الحركة الشعبية تفتقر إلى التنظيم و إلى معبر سياسي. وقد أعطى هذا الوضع فرصة للجيش، والشرطة، وفلول النظام القديم، وحتى الليبراليين، للركوب على ظهر الحركة الجماهيرية. وأعتقد أن النقابات يجب أن تعمل بجد لتعزيز شبكاتها في الوقت الذي يرفعون صوت العمال ومطالبهم.

ما يمكنك القيام به:

إرسال رسائل التضامن إلى الحركة العمالية المصرية والنقابات المستقلة عبر menasolidarity@gmail.com :

إشارات التضامن (تضامن مع الثورة المصرية)

وهنا (تضامن مع النقابات المستقلة في مصر).

فاطمة رمضان

أوروبا متضامنة بلا حدود : رقم 29279

تعريب المناضل - ة

فاطمة رمضان، قيادية نقابية مدنية وعضو في اللجنة التنفيذية للاتحاد المصري للنقابات المستقلة.

إسقاط الإخوان لتعميق الثورة لا لتدعيم النظام.. لن نفوض

الخميس 25 تموز (يوليو) 2013

الاشتراكيون الثوريون - مصر

رغم جرائم الإخوان المسلمين ضد الأهالي والأقباط، وكل الجرائم التي ارتكبوها دفاعاً عن كرسي الحكم بإسم الدين، لن نفوض السيسي في أي شئ! لن ننزل الشوارع يوم الجمعة لنعطي شيكاً على بياض لارتكاب المذابح. إن كان لدى السيسي ما يفعله في إطار القانون، فلم يطلب من الناس الاضطفاف في الشوارع؟! ما يطلبه السيسي هو استفتاء شعبي على تنصيب قيصر جديد لا يردعه قانون.

نعم أذاق الإخوان الجماهير الشعبية الويل أثناء فترة حكمهم، واليوم تعود العمليات الإرهابية في سيناء والعريش وهجمات ضد الأهالي في المنيل والنهضة، لكن الجيش لا يحتاج إلى تفويض شعبي للتعامل مع أي أعمال إرهابية، فهناك من القوانين ما يتيح له ذلك وأكثر. ولكنه يريد المزيد، يريد حشد الجماهير وراءه لزيادة تماسك الدولة والطبقة الحاكمة تحت قيادته. يريد طمس أحد أهم معالم الثورة حتى الآن وهو وعي الجماهير بدور أجهزة الدولة القمعية وعداؤها الشديد لها. يريد استكمال كذبة «الجيش والشرطة والشعب ايد واحدة». يريد أن يبايعه الشعب في الميادين بعد أن كانت الجماهير تصرخ من عام واحد: «يسقط يسقط حكم العسكر».

إنهم يريدون عودة الاستقرار أخيراً: استقرارهم هم. يريدون عودة «النظام». يريدون الإجهاز على الثورة ويفعلون ذلك باستخدام الإخوان. فالإخوان بعد عام واحد في الحكم نجحوا في أن يكونوا فصيلاً منبوذاً من الجميع: الدولة القديمة بجيشها وشرطتها، الطبقة الحاكمة، الطبقة العاملة والطبقات الشعبية، الأقباط، الأحزاب السياسية والثورية. لقد كان سقوط الإخوان حتمياً، وكان أن احتفل الناس في الشوارع فرحاً بسقوط مرسي قبل أن ينزلوا في 30 يونيو.

المؤسسة العسكرية التي تحالفت مع الإسلاميين على مدار سنتين قررت إنهاء هذا التحالف بعد فشل التيار الإسلامي في احتواء الحركة الاجتماعية والغضب المتصاعد في الشارع، وانتهزت هذه الفرصة للإطاحة بمرسي، ولقطع الطريق على تطور الحركة الثورية وتعمقها، وقيادة هذه الحركة في اتجاه أكثر أماناً: التخلص من الإخوان وإعادة النظام القديم. قامت هذه الاستراتيجية على تبرئة الفلول والعسكر والشرطة وإلصاق جرائمهم في قائمة جرائم الإخوان، وفوق ذلك جعلوا ثورة 25 يناير نفسها، تهمة الصقوها بالإخوان أيضاً. فلا نجدهم يريدون محاكمة مرسي على قتل شهداء بورسعيد أو غيرهم، فلقد كانت شرطة مبارك/مرسي التي فعلت ذلك. والأهم أن هذا سيفتح باباً قد أغلق بالاتفاق مع مرسي: القصاص للشهداء.

إن الجرائم التي ارتكبتها مرسي ارتكبتها مع العسكر والشرطة ودولة مبارك. ويجب أن يُحاكموا جميعاً. إن تفويضاً للدولة القديمة بأجهزتها القمعية لتفعل ما تشاء في شركاء جرائم أمس لا يعني إلا إطلاق يد الدولة لتقمع كل معارضة بعد ذلك، لتقمع كل الحركات الاحتجاجية، الإضرابات العمالية والاعتصامات والتظاهرات. ولا يمكن أن ننسى أن الجرائم التي تم ارتكابها من قبل الإخوان في المحافظات والمناطق المختلفة تمت أمام أعين الجيش والشرطة دون أي تدخل منهما لحماية المتظاهرين أو الأهالي.

إن نزول الجماهير يوم الجمعة خطوة تضر بالثورة مهما خلصت نوايا المشاركين. التفويض الشعبي للجيش للتخلص من الإخوان سيؤدي حتماً إلى ترسيخ أركان النظام الذي قامت الثورة لإسقاطه. علينا أن نجعل من إسقاط الإخوان تعميماً

للثورة لا تدعيماً للنظام.

علينا أن نُجهز على الإخوان على المستوى الشعبي والسياسي، علينا التصدي لأعمال عنفهم بمنتهى الحزم، لنبني لجاننا الشعبية للدفاع عن أنفسنا ضد هجمات الإخوان، ولنحتمي بثورتنا التي لن تهدأ قبل أن يسقط النظام، قبل أن تنتزع العيش والحرية والعدالة الاجتماعية، والقصاص للشهداء من القتلة.. كل القتلة.

الاشتراكيون الثوريون

25 يوليو 2013

المناضل-ة عدد 41

يا رفاقنا، وأحباءنا، في مصر...

الخميس 25 تموز (يوليو) 2013

كميل داغر

أنتم تقفون، مع الشعب المصري العظيم، عند منعطف خطير، أو هكذا يراد لكم، أقصد تريد لكم الثورة المضادة، المتمثلة بالجيش (الذي يمتلك، بالمناسبة، ولا سيما عن طريق ضباطه الكبار، حوالى ثلث خيرات مصر، ويحصل كل عام على مساعدة أميركية وازنة، بأكثر من مليار وثلاثمائة مليون دولار، مستمرة، منذ كامب ديفيد، وحتى اليوم!!)، وعلى رأسه هذا المشعوذ، نصف هتلر - نصف بينوشيه، المسمّى السيسي!

والخطورة تكمن، بوجه أخص، في كون جزء وازن ممن يعتبرون أنفسهم يساراً، أو أقرب إلى اليسار، وديمقراطيين، يقدمون دعمهم له، ويعلنون تجاوبهم مع دعوته إلى مليونية دعم- يوم غد الجمعة 26 / 7 - لما يطمح لاتخاذها من إجراءات قمعية دموية شاملة، في الساحة المصرية، بحجة مواجهة الإرهاب الإخواني، فيما ذلك جزءٌ أساسي يريد ان يكون حاسماً من سيرورة المواجهة الفعلية للثورة الشعبية، التي تجددت في 30 يونيو/حزيران الماضي، وعمل على وضع حد، على الاقل، مؤقت، لها، عن طريق تدخله العسكري الفوري، ما أدى عملياً إلى وقف الزحف الجماهيري الهائل لـ 33 مليون مصرية ومصري، ولو مؤقتاً!!

يا أهلنا، ويا رفاقنا، في مصر، لعل افضل رد على مسعى السيسي وباقي ضباطه، غير الاحرار، إنما يكون بالامتناع عن النزول إلى الشوارع والميادين، تحت شعار تقديم الدعم للجيش والشرطة، وباقي جلاوزة القهر والقمع، وبالإعداد، على العكس، لمليونية أخرى، في يوم آخر، هذه المرة، تحت الشعارات الكبرى التالية:

لا للجيش والشرطة، والضباط القَتَلَة، والنصابين، واللصوص!

لا للإخوان، ومرشدهم العام، وللرئيس المعزول، محمد مرسي، وباقي قادة العصابة الإخوانية!

نعم لاستمرار الثورة المصرية، حتى تحقيق كامل مطالبها الأصلية: العيش، والحرية، والكرامة الإنسانية، والعدل الاجتماعي! نعم لوحدة العمال والفلاحين الفقراء، والطلاب، من الجنسين، وكل النساء المضطَّهَدات، بعامةٍ، والمهمشين، والمستبعدين، والمعطلين عن العمل، والمحرومين، فضلاً عن الجنود وصغار الضباط الشرفاء، الذين يجدون موقعهم الأساسي بجانب إخوتهم، كلِّ معدِّي مصر!

نعم للثورة المستمرة!!!

ضد التفويض والمجزرة وصعود الفاشية العسكرية

الاحد 28 تموز (يوليو) 2013

الاشتراكيون الثوريون

مجزرة جديدة صدمت المصريين فجر أمس عقب ساعات من انتهاء مليونية التفويض التي دعى لها وزير الدفاع، لتضاف إلى السجل الدموي للداخلية والعسكر، وتكون أولى بشائر التفويض على بياض مؤكدة توجه الدولة لمواجهة الاحتجاجات بقوة السلاح.

وإننا إذ نؤكد على حق الجماهير، كل الجماهير في التعبير عن الرأي بكل أشكال التعبير السلمي من التظاهر والاعتصام والإضراب ذلك الحق الذي انتزعتة ثورة يناير بدماء شهدائها، ندين تلك المجزرة التي راح ضحيتها العشرات من الفقراء القادمين من الأقاليم وشباب الإخوان المغيبيين بشعارات تجار الدين، ليس بينهم قياداتهم الذين لانراهم إلا على المنصات داعين للعنف أو في الفضائيات مستنجدين بأمريكا، ولانرى أي من أسمائهم أو أبنائهم في كشوف القتلى أو المصابين، بل يدفعون بالشباب بكل خسة ليواجهوا بطش الشرطة التي قررت أن التفويض يعني مواجهة الإحتجاجات بقوة السلاح والقتل.

إن تلك المدافع الموجهة إلى صدور الإخوان اليوم سرعان ما ستستدير ليتم توجيهها لصدور الثوار والمحتجين على النظام من العمال والفقراء بحجة حماية عجلة الإنتاج.

وإذا كان الإخوان اليوم يحصدون بعضاً مما زرعوا على يد وزير داخليتهم الذي قتل العشرات في يناير الماضي وسحل المصريين عرايا وكان وقتها بطلاً في عيونهم، فإن جرائمهم ضد أهالي المنيل وبين السرايات والجيزة وغيرها وأخرها أمس في القائد إبراهيم واليوم في الهجوم على الكنائس، تخلق موجة من غضب شعبي عارم استغله العسكر والشرطة للحصول على التفويض بحجة مكافحة الإرهاب.

إن بشائر عودة نظام مبارك الاستبدادي لا تخفى على أحد، وقد شهدنا أوضح تجلياتها في حديث وزير الداخلية أمس عن عودة رجال أمن الدولة المفصولين للأمن الوطني لمتابعة النشاط السياسي والديني، والتهديد باستعمال قانون الطوارئ لفض الاعتصامات، وتدخل الجيش في اعتصام عمال السويس للصلب.. وغيرها.. مما يثير تساؤلاتنا عن دور «حكومة العسكر» الحالية ومدى تورطها في الجريمة خاصة البلاوي الذي كان أول المفوضين لنائبه في مسيرة الاتحادية أمس، وكذلك عن أسباب استمرار العناصر المحسوبة على الثورة في مناصبهم بعد المجزرة وخصوصاً في ظل غياب مبادرة من طرفهم للخروج من الأزمة.

لا يمكن للقوة المسلحة أن تفض الاعتصامات وتنتهي الأزمة بل ربما تعمقها، ولا حل حقيقي لأزمة ثورتنا الراهنة إلا عبر طريق سياسي يتبنى تصوراً واضحاً للعدالة الانتقالية بحيث يضمن القصاص العادل من كل من أجرم في حق الشعب وثورته من رموز نظام مبارك والمجلس العسكري والإخوان وحلفائهم.

نحن نتوجه بالنداء إلى كل القوى الثورية والاجتماعية الأبية، إلى الأحرار من العمال والطلاب والمهنيين والفلاحين وغيرهم.. ندعوكم لمشاركتنا بناء جبهة ثورية مناضلة نتصدى بها معاً للفاشية العسكرية الصاعدة ولانتهازية ورجعية وجرائم الإخوان وحلفائهم في آن واحد، جبهة تتبنى طريق استكمال أهداف ثورة يناير وموجتها التالية في 30 يونيو ضد كل من خان.. فلول وعسكر وإخوان، ومن أجل العيش والحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية التي مازات

تُهدر في مصر الثورة.

المجد للشهداء.. النصر للثورة.. العار للقتلة كل القتلة

كل السلطة والثورة للشعب

الاشتراكيون الثوريون

28 يوليو 2013

الجيش المصري والإخوان المسلمين: قصة حب طويلة انتهت بالطلاق

الاحد 28 تموز (يوليو) 2013

أزناز

«الجيش خان الأمانة».. عبارة تناقلتها ألسن الإخوان المسلمين بمرارة في مصر بعد عزل وزير الدفاع «عبد الفتاح السيسي» لمحمد مرسي لدرء تحول 30 يونيو إلى «ثورة مستمرة» حتى إسقاط كل دعائم الاستبداد، والجيش ركيزة الاستبداد الأساسية.

«إن ما قام به بعض أعضاء المجلس العسكري إنما هو انقلاب عسكري كامل تم تدبيره بليل انقضاضاً على الشرعية، ونكوتاً عن القسم الذي أقسموه باحترام الدستور والقانون وحماية الوطن، وطاعة القائد الأعلى للقوات المسلحة». (بيان من الإخوان المسلمين يحدد موقفهم من الأحداث الجارية، 2013-07-08).

منذ سقوط مبارك في 11 فبراير 2011، تملق الإخوان المسلمون الجيش المصري ممثلاً في المجلس العسكري، واصفين إياه بـ«المؤسسة الوطنية» التي تسهر على حماية الوطن (غاضين الطرف هكذا عن اتفاقية كامب ديفيد ودور معونة الولايات المتحدة في إعادة تشكيل دور الجيش المصري)، ناشرين أسطورة «الجيش والشعب يد واحدة».

سنتناول في هذا المقال قصة العلاقة الطويلة بين الإخوان والجيش المصري، وكيف أن تلك العلاقة كانت من ضمن جذور تملق الإخوان للجيش المصري طيلة المرحلة الانتقالية وحكم مرسي.

لا شماتة... غرض المقال هو استنتاج الدروس من تجربة الإخوان القصيرة وفي نفس الوقت وضعهم في مكانهم المناسب واستجلاء مسؤوليتهم فيما آلت إليه أوضاع مصر.. لا تصالح مع أجهزة الدولة البرجوازية، لا حلول وسط مع خدام النظام القديم.. هذه هي عبر الدرس المصري.

لا شماتة.. فهي ليست من شيم الماركسيين الثوريين، رفاقنا الاشتراكيين الثوريين بمصر كان موقفهم واضحاً من جرائم العسكر ضد الشعب الثائر وضد الإخوان الآن كما يتبين من بياناتهم: إسقاط الإخوان لتعميق الثورة لا لتدعيم النظام.. لن نفوض»، (25 يوليو 2013).. «ضد التفويض والمجزرة وصعود الفاشية العسكرية»، (28 يوليو 2013).

الإخوان والجيش: محاولات السيطرة المتبادلة

ترجع علاقة الإخوان المسلمين بضباط الجيش إلى بداية الحرب العالمية الثانية (1938) حيث كان «عزيز المصري» - الفريق في الجيش آنذاك- شخصية محورية التف حولها جماعات من الجيش والإخوان والبوليس ووجدت كل منها في الأخرى سنداً في النضال ضد الإنجليز وساهم في إقامة علاقة بين الإخوان ومجموعة من صغار الضباط الساخطين على الأوضاع الاجتماعية والسياسية.

كان الإخوان ينشرون صحيفة «النذير» التي ركزت على القضايا الأخلاقية داخل الجيش كعدم «إقامة الأذان في أوقات الصلاة، بل وعدم تخصيص وقت لصلاة الجنود»، وأرسلوا عريضة إلى القصر في ديسمبر عام 1941م تطالب بمنع ما يتعارض مع الإسلام، وإلغاء معاهدة 1936م، ومنح الجندي الحق في الامتناع عن أي عمل يناقض الشرع، ووزعت منشورات في داخل وحدات الجيش بمضمون هذه العريضة التي وقعت باسم «الجنود الأحرار».

كان الإخوان على صلة بالضباط داخل الجيش المصري، ولم يكن عندهم مانع من التعامل معهم حتى لو كانوا غير أعضاء

في الجماعة وهو ما وضح في علاقة السادات بحسن البنا والأخير مهد لأن يلتقي الأول بعزيز المصري، واتفقوا علي أن خلاص البلاد لن يأتي إلا بانقلاب عسكري، وكان ذلك عام 1940.

«كان أنور السادات، أحد أعضاء المجموعة الثورية، هو الضابط الذي اجتمع به البنا في اللقاء الأول. ولم يكن معروفاً على وجه اليقين في ذلك الوقت من هم هؤلاء الذين يمثلهم السادات، إلا أنه كان ضابطاً عاملاً بالجيش وكان يشير إلى مجموعات تخطط للثورة». (ريتشارد ميتشل: الإخوان المسلمون، ترجمة عبد السلام رضوان، مدبولي، 1977، ص 59، نقلًا عن وكيبيديا الإخوان المسلمين).

برز دور جمال عبد الناصر والذي تقرب من الضابط «محمود لبيب»، هذا الذي كان «نواة التكوينات الإخوانية في الجيش كما أنه كان المشرف علي تنظيم التدريبات العسكرية للمدنيين من الإخوان سواء من كان منهم في «النظام الخاص» وغيره» (وكيبيديا الإخوان..)، وحصل منه علي قائمة بأسماء الضباط المنتمين لجماعة الإخوان داخل الجيش.. عمل جمال عبد الناصر الذي خاف من ازدواجية الولاء داخل التنظيم، على موازنة دور جماعة الإخوان داخل «الضباط» بفرض شخصيته المستقلة داخل نواة الضباط.

توفرت لجمال فرصة التخلص من تأثير الإخوان بعد اغتيال النقراشي باشا علي يد الإخوان واعتقال كافة أفراد الجماعة عدا «حسن البنا» والذي اغتيل في 1949 وهي أحداث أثرت علي قوة الضباط الإخوان داخل الجيش وهو أيضاً ما أتاح لعبد الناصر فرصة تكوين الهيئة التأسيسية لتنظيم الضباط الأحرار من ستة ضباط علي أن تبقي الحركة بعيدة عن تنظيم الإخوان المسلمين؛ « لكن ما لبث حماس الضباط للإخوان أن فتر سنة 1946 فقرروا البعد بحركتهم عن أية صلة بالإخوان وأن تقتصر على الجيش وتولدت لديهم الرغبة في التحرر من ارتباطهم بالإخوان وبدأ عبد الناصر في تحويل ولاء الضباط له دون علم الصاغ محمود لبيب» (جمال عبد الناصر وعلاقته بالإخوان المسلمين.. البدايات والتحول، وكيبيديا الإخوان...).

«لم تشهد أي علاقة تاريخية بهذا الكم من الالتباسات والأحداث كما شهدت علاقة الرئيس السابق جمال عبد الناصر بالإخوان المسلمين فمن عضو مباح لها إلى أشد من هاجمها وعذب واعتقل بل وأعدم قادتها». (وكيبيديا الإخوان..). رغم العلاقة الملتبسة هذه رحب الإخوان بانقلاب جمال عبد الناصر و«كان الإخوان المسلمون حريصين منذ اليوم الأول لقيام الثورة على تحريض مجلس قيادة الثورة ضد الأحزاب وتكوين قناعة بضرورة حلها». (لماذا يكره الإخوان المسلمون جمال عبد الناصر؟، بقلم: أحمد الحبيشي).

«كانت جماعة الإخوان المسلمين، الهيئة المدنية الوحيدة التي كانت تعلم بموعد قيام الثورة، والقوة الشعبية التي كان يعتمد عليها ضباط الجيش في تأمين الدولة ومواجهة الإنجليز حتى أعلن هؤلاء الضباط في (17/1/1953م) حل كل الأحزاب السياسية باستثناء حركة الإخوان المسلمين». («الجيش المصري والإخوان علاقة ملتبسة» موقع السفير العربي، 26 تموز 2013).

حاول الإخوان فرض أنفسهم كموجهين أيديولوجيين للثورة المصرية ف«بعد أربعة أشهر على قيام الثورة، وبالتحديد في صبيحة يوم صدور قانون حل الأحزاب في يناير سنة 1953م حضر إلى مكتب جمال عبد الناصر وفد من الإخوان المسلمين مكون من الصاغ الإخواني صلاح شادي والمحامي منير الدولة وقال له: «الآن وبعد حل الأحزاب لم يبق من مؤيد للثورة إلا جماعة الإخوان ولهذا فإنهم يجب أن يكونوا في وضع يليق بدورهم وبحاجة الثورة لهم». (لماذا يكره الإخوان المسلمون جمال.. نفسه)

وكان شرط الإخوان لدعم الانقلاب: «عرض كافة القوانين والقرارات التي سيتخذها مجلس قيادة الثورة قبل صدورها على مكتب الإرشاد لمراجعتها من ناحية مدى تطابقها مع شرع الله والموافقة عليها.. وهذا هو سبيلنا لتأييدكم إذا أردتم التأييد». (نفس المقال)

وقد رفض جمال عبد الناصر بكل حزم هذين الشرطين لأن الإخوان أرادوا من خلالهما وغيرهما من الشروط الأخرى الحكم من خلف الستار وعدم تحمل تبعات الحكم الداخلية والخارجية.. وكانت تلك بداية قطع العلاقة بين الإخوان والحكم العسكري ونهاية القصة كانت مؤلمة ومكلفة.

بعد وفاة جمال عبد الناصر أطلق السادات سراح الإخوان من السجون وسمح للمنفيين منهم (من دول الخليج بالخصوص) للعودة وذلك قصد استعمالهم ضد اليسار وبقايا الناصريين الذين كانوا يعارضون «نزع الناصرية» والمسار الليبرالي الذي اتخذه. ز وانتهى هذا الفصل من القصة باغتيال أنور السادات وتوترا لعلاقة مع خليفته «حسني مبارك» في إطار توازن التعامل معهم بين تضييق وحرية مضبوطة سلوكهم ومؤقتة وخاضعة للمراقبة، مع حبسهم في كل مرة ترى أنهم تجاوزوا حدود تسامحها.

الجيش جهاز قمع يجب تدميره

الجيش جزء من جهاز قمع ضخم توجهه الطبقة السائدة لقمع الطبقة المسودة، هذا ما لا يوجد في أيديولوجية الإخوان المسلمين، فمنذ إنشائهم لأنوية «ضباط» تابعة لهم، كانوا يتغافلون عن بنية الجيش الطبقية، وكل ما أرادوه هو ولاء الجيش الأيديولوجي لجماعتهم، دون تدمير ما يشده من أواصر مع مجتمع الظلم الطبقي.

إن نجاح أي ثورة وجدريتها تقاس بالمدى الذي تحطم به جهاز الدولة القديم، وتنشئ أجهزة سلطة الكادحين، أجهزة جديدة مغايرة ليس فقط في شكلها لجهاز الدولة القديم، بل في جوهرها الطبقي.. ويعتبر ذلك شرطا رئيسا لدرء انتصار الثورة المضادة ومنع عودة النظام القديم الذي لن يستسلم بسهولة أمام نزع سلطته السياسية والاقتصادية.

وفي صبيحة أول يوم شهد المصريون شمسهم بدون مبارك (السبت 2011/2/12م) قال الإخوان المسلمون في بيان رسمي: «إنهم حريصون على الجيش المصري البطل ودعمه وتقويته وسلامته من أي مغامرات غير محسوبة؛ حتى يظل درع الأمة وحصنها الحصين ضد أي عدوان خارجي.»

هذا التملق الذي عاكس الإجراء الأول الذي يجب أن تتخذه أي ثورة ظافرة وهو تحريض الجنود والضباط الصغار لخلع الانضباط القديم ودمقرطة الجيش ومنح الجنود حق انتخاب ضباطهم ومحاسبتهم وعزلهم... لكن الإخوان فضلوا «الحفاظ على الجيش ودعمه وتقويته.. حتى يظل درع الأمة ضد أي عدوان خارجي». وكان «المؤسسة العسكرية هي كتلة اجتماعية وسياسية واحدة. وهذا أمر غير موجود في الواقع، فهناك الجنرالات الذين يتحكمون وربما يحصلون على الملايين وهناك الجنود وصغار الضباط الذين لا يستفيدون تقريبا من الأوضاع الاقتصادية للجيش». («النخبة والجيش»، عاطف شحات، موقع جدلية، 2012/01/30).

هذا التملق عاكس أيضا وضع الجيش المصري منذ توقيع السادات على اتفاقية كامب ديفيد، هذا الجيش الذي «عجنته واشنطن وشكلته» على حد تعبير مقال بجريدة الأخبار اللبنانية، معتمدة على دراسة تحت عنوان «أبو الهول والنسر: القوات المسلحة المصرية والعلاقات العسكرية الأميركية المصرية»، أصدره كينيث بولاك المحلل السابق في وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية (سي آي إيه) ومدير قسم الخليج في مجلس الأمن القومي في عهد الرئيس الأسبق بيل كلينتون، مشيرا إلى أن ما يهم الولايات المتحدة حول قدرات الجيش المصري هو أربعة أمور أبرزها، الكيفية التي

يكون فيها الجيش المصري جزءاً من إستراتيجية الأمن القومي المصري: ما هي التهديدات التي تواجهها مصر، وكيفية استخدام الحكومة المصرية القوات المسلحة لمواجهة هذه التهديدات والوسائل التي سيتم تبنيها لاستخدام الجيش كأداة لسياستها الخارجية». (الأخبار اللبنانية، العدد 2064 الجمعة 26 تموز 2013).

«منذ اتفاقية كامب ديفيد، والولايات المتحدة، ممثلة بوزارة دفاعها، تعمل على الإمساك بالجيش المصري، تمويلاً وتسليحاً وتدريباً وعقيدة. نجحت في عجنه وإعادة تشكيله من جديد وفق مصلحتها القومية. حتى إنها أدخلت تغييرات جوهرية على بنيته، وأعدت تحديد عدوه، مسقطه بذلك إسرائيل وما تنفقه من أموال، كما عملت على إعادة تدويره إلى شركات الأسلحة الأميركية». (الأخبار اللبنانية، نفسه).

عن أي «درع وعن أي حصن حصين للأمة» تتحدث عنه إذن جماعة الإخوان المسلمين.. إن عبارات التملق هذه التي وصفها تروتسكي في كتابه «تاريخ الثورة الروسية ناعتا إياها بـ«لهجة التهاني الرسمية، مقلدة ومنتزعة، ومستعارة من الديمقراطية البرجوازية الصغيرة، الخطابية، العاطفية، المزيفة»، كان لها دور سياسي بالدرجة الأولى وهو إرسال إشارات سياسية بأن الإخوان لن يتعرضوا للجيش وسيحفظون له مكانته التي كانت في ظل مبارك، وفي نفس الوقت التخلي عن شعارات مواجهة الصهيونية وأمريكا بتعهد الإخوان احترام اتفاقية كامب ديفيد.

وقد نجح الجيش في ذلك بمساعدة الإخوان المسلمين.

الجيش يحفظ مصالحه

بدأ المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية فور توليه السلطة عقب إطاحة مبارك، باتخاذ خطوات لحماية امتيازات اقتصاده المغلق، الذي لا يدفع من خلاله الضرائب ويشترى الأراضي العامة بشروط ملائمة ولا يكشف شيئاً عنه في البرلمان أو إلى العامة.

«وقد سعى جنرالات المجلس الأعلى للقوات المسلحة إلى تثبيت ذلك قبل عقد الانتخابات التشريعية والرئاسية التي انبثق عنها تشكيل حكومة جديدة استهدفت ضمان استمرار رضا الولايات المتحدة. وقد أكدت نصوص الدستور المصري، الذي أشرفت على وضعه حكومة مرسى، على منح الجيش المصري ما وصف بـ«حكم ذاتي» فلا أحد يتدخل في ميزانياته». (هكذا عجن ت واشنطن الجيش المصري وشكّلته، محمد دلبح، الأخبار اللبنانية، العدد 2064 الجمعة 26 تموز 2013).

فقبل ثورة 25 يناير كان دور الجيش السياسي ضامراً بفعل خوف مبارك من ظهور منافس داخل المؤسسة العسكرية وحتى يمهّد الطريق لتوريث نجله، فجاء الإخوان ليمنحوا الجيش في دستورهم «المسلوق» وضعاً خاصاً جداً، بعد أن أقاموا الدنيا ولم يقعدوها على «وثيقة السلمي»، وقالوا إنها ستجعل القوات المسلحة دولة داخل الدولة. واتضح أنهم يريدون أن يبرموا هم هذه الصفقة مع الجيش وليس غيرهم، موفرين مزايا للقوات المسلحة أكبر بكثير مما ورد في الوثيقة المشار إليها.. ولن ينسى أحد ما قاله مرسى أمام القادة في أحد المواقع العسكرية: «هناك من يريد أن يوقع بيني وبينكم، لكن هذا لن يحدث. لن يمس أحد أموالكم وعرقكم».. ولا تزال ترن في كل الأذان مقولة مساعد وزير الدفاع للشؤون المالية، في معرض حديثه عن المشروعات الاقتصادية للجيش قبيل انطلاق الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية: «هذا عرقنا وسندافع عنه بدمنا». (الجيش المصري والإخوان: علاقة ملتبسة، عمار علي حسن، السفير العربي، 26 تموز 2013).

الجيش مؤسسة اقتصادية ضخمة

يصل عدد أفراد القوات المسلحة المصرية إلى نحو 500 ألف جندي نظامي إلى جانب نحو 450 ألفاً من الاحتياط، وهي مجهزة بنظم تسليح أميركية، تعطي واشنطن نفوذاً كبيراً على الجيش المصري وغيره من المؤسسات المهمة. وتبلغ الحصّة العسكرية من المساعدات الأمريكية لمصر نحو 40 مليار دولار، مما جعل مصر ثاني أكبر متلقٍ لمساعدات من هذا القبيل بعد إسرائيل.

تتحكم المؤسسة العسكرية فيما تتراوح نسبته - ولا توجد أية إحصاءات دقيقة لذلك - بين 25 و40% من الاقتصاد المصري، معظمها يتحكم فيها جهاز مشروعات الخدمة الوطنية، التي يديرها لواءات الجيش ويعمل بها جنوده، وتجنّي هذه المشروعات أرباحاً ضخمة، ما يجعل الكثير من الجنرالات مستفيدين استفادة مباشرة منها. تمارس نشاطها الاقتصادي في مجالات كثيرة بدءاً من المقاولات كبيع وشراء الأراضي والشقق، والخدمات كتنظيف المنازل وإدارة الكافتریات، وإدارة محطات البنزين، إلى الزراعة وتربية الدواجن والمواشي، إلى صناعة المكروونات والمشمعات البلاستيك للموائد!

يعد الحديث عن المؤسسة العسكرية والاقتصاد أحد محرمات السياسة المصرية، حيث ظلت القوات المسلحة حريصة على الاحتفاظ به كشأن خفي عن العامة والخاصة على السواء في الثلاثين سنة الأخيرة.. وقد ضمن الإخوان هذا السر بنصوص الدستور.

وقد شهد الجيش نفس التحولات التي شهدها المجتمع مع غزو النموذج النيوليبرالي بنمطه الاستهلاكي؛ ف«بعد أن كانت قيادات الجيش في عهد عبد الناصر قد اعتادت على الاستهلاك الزاهد للملابس والسيارات، نشهد اليوم خلع المشير طنطاوي مثلاً لعباءة التقشف القديمة تلك إذا ما نظرنا للسيارة الجيب الأمريكية الفارحة التي دخل بها الميدان ذات مرة أثناء الثورة ليدرّس بطرف عينه من فيه. تذكر إحدى مقالات جريدة النيويورك تايمز أن أحد أبرز أعضاء المجلس العسكري يحرص في زيارته السنوية لوزارة الدفاع الأمريكية كل الحرص لأن يتسوق هو وزوجته في مول تايسونز كورنر بفرجينيا، وأن لديه ولعاً بالمنتجات الأمريكية. وفي الواقع هناك حالة ولع عام بين ضباط الجيش الصغار بالاستهلاك على النمط الأمريكي، حتى أن من تسنح له الفرصة لأن يشتري زيه الرسمي وبيادته من الولايات المتحدة يفعل!». («الجيش والاقتصاد في بر مصر»، موقع جدلية، 21-12-2011).

الشبه الاقتصادي بين الإخوان والجيش

يضم الإخوان في صفوفهم، وحتى مستوى القيادة، ممثلين عن الرأسمال الكبير، وقد نصبت الجماعة نفسها ممثلة لمصالح برجوازية السوق ضد برجوازية الدولة الفاسدة.

إن أعضاء البرجوازية الثقيلة» المصرية المنخرطين في الجماعة «ليسوا مختلفين كيفياً عن بقية برجوازية «الانفتاح» المصرية أو العربية، وهي برجوازية تعمل بصورة رئيسية في التجارة والبناء والمضاربة. ويضم الإخوان أيضاً في صفوفهم أو في محيطهم القريب صناعيين في قطاع سلع الاستهلاك المحلي، وهم يعكسون بذلك التكوين العام لرأسمالية السوق المصرية». («الشعب يريد، بحث جذري في الانتفاضة العربية، جليبر الأشقر، دار الساقى).

«إن عقيدة الإخوان المسلمين الاقتصادية القائلة باقتصاد الحر غير المقيد بتدخل الدولة لهي أكثر انسجاماً مع المذهب النيوليبرالي من واقع الرأسمالية السائدة في ظل مبارك... وتتجلى هذه «الرأسمالية القسوى» في اختيار الخبراء الاقتصاديين المشاركين في الجمعية المكلفة بكتابة الدستور المصري الجديد، وهي جمعية يهيمن عليها إلى حد كبير الإخوان المسلمون والسلفيين». (نفس المصدر).

ويعتبر رجل الأعمال خيرت الشاطر، والرجل الثاني في تنظيم الإخوان المسلمين الممول الأساسي للجماعة، نظراً لما يمكنه

من ثروة هائلة تقدر بما لا يقل عن 20 مليار دولار ادخلته في قائمة المائة لأكثر أثرياء العالم. وكانت التجارة والأعمال هما نقطتا قوة الشاطر، وكان عضو في مجالس إدارة العديد من الشركات في البحرين، ولكسمبرغ، والمملكة المتحدة. كما شغل الشاطر مناصب سابقا، حيث كان عضوا في مجالس «البنك الدولي للتنمية» والاستثمار، و«المهندس بنك» وهو المالك الرئيسي لشركة «السلسيل للتجارة والاستثمار». وشريك مؤسس ومالك لشركة «رواغ» صاحبة الامتياز المصري لتأجير الأثاث التركي إيستيكبال. («الشاطر الرجل الثاني في الإخوان المسلمين بقائمة المائة لأكثر أثرياء العالم، موقع العرب وصحيفة كل العرب، 30 أكتوبر 2012). هذه هي الأرضية الطبقيّة الصلبة التي استند إليها تحالف الإخوان المسلمين مع الجيش، فكلاهما يدافع عن نفس المصالح الاقتصادية وكلاهما يسعى للحفاظ على بنية الاقتصاد الرأسمالي المصري، رغم أن المصالح الاقتصادية المشتركة ليست شرطا «لا غنى عنه» لاستمرار التحالفات السياسية.

الإخوان يستغيثون بالجيش

«يتهم الإخوان في مصر منافسيهم بأنهم يستدعون الجيش إلى الساحة السياسية من جديد. وهذا الاتهام لا يقوم على ادعاء، بل له أصل لا تخطئه بصيرة ولا يهمله عقل. لكن كان يجب على الجماعة أن ترى الخشبة في عينها قبل أن ترى القشة في عين خصومها.» (الجيش المصري والإخوان: علاقة ملتبسة، عمار علي حسن، السفير العربي، 26 تموز 2013).

فالإخوان هم أول من يستدعي الجيش إلى الساحة السياسية، لأنهم يظنون أنه ذراعهم الأمني، لفظ اعتصامات العمال وإضراباته التي ينعتها الإخوان بالفئوية والمدعومة من طرف الفلول.

وسجل التاريخ أن محمد البلتاجي استنجد بوزير الدفاع والداخلية في رسالة مؤرخة بـ 26 يناير 2013، سنورد نصها كاملا:

«السيد رئيس الجمهورية

السيد رئيس الوزراء

السادة وزراء (الدفاع والداخلية):

ماذا تنتظرون أن يحدث أكثر من ذلك حتى تتدخلوا (بكل قوة وحزم) لمنع قتل المواطنين ووقف حرق المنشآت وانهاء قطع الطرق والكباري والأنفاق وتوفير أمن المدن والسكان. واجبكم التدخل الفوري لمواجهة تلك البلطجة بكل الوسائل المشروعة التي كفلها الدستور والقانون بما في ذلك اعلان حالة الطوارئ (الموقوتة بالزمان والمكان والأسباب) اذا اقتضت الظروف. سيحاسبكم الله والتاريخ والشعب اذا وقفتم دون مواجهة (حاسمة) لجرائم القتل والحرق والنهب والقطع. مهمتكم الأولى أمام الله والشعب حفظ ارواح الناس وتحقيق امنهم . أظن أن هذا الواجب هو محل اجماع شعبي ولا علاقة له بالخلاف السياسي او الاختلاف في تقدير الموقف الوطني ولا علاقة له كذلك بحقوق التظاهر والاعتصام والاحتجاج السياسي (السلمي).»

هل خدع الجيش مرسي؟

ساعد مرسي وجماعته على إعادة الشرعية والمصداقية التي فقدتها الجيش بفعل تدبيره الإجرامي للمرحلة الانتقالية، فحتى اللحظة الأخيرة لمرسي في الحكم وفي خطابه الأخير «حرص الرئيس محمد مرسي على توجيه تحيات للقوات المسلحة بدت مبالغا فيها لكثير من المصريين، وتأكيدات بدت لهم أيضاً غير مفهومة على كونه القائد الأعلى لها، وأن كل ما تقوم به خاضع لإمرته وقراراته. وأكد الرئيس أكثر من مرة أن هناك محاولات فاشلة وأصابع خفية تسعى للإيقاع بين الرئاسة والجيش وضرب العلاقة الحميمة بينهما، وأنه- كالعادة- سوف يقطع هذه الأصابع. وذهب الرئيس إلى أبعد

من هذا، حيث هدد باستخدام القانون العسكري في محاسبة كل من يتجرأ على سب أو إهانة القوات المسلحة وقادتها بإحالتهم إلى محاكمات عسكرية تعاقبهم على فعلتهم». (الجيش والرئيس والإخوان، ضياء رشوان، موقع المصري اليوم، 28 يونيو 2013).

وبعد أن فشل الإخوان الذريع في ضمان الاستقرار السياسي والقطع نهائياً مع الثورة، بان أن الجيش ليس راضياً على حكمهم وتناست المقالات والتحليل حول ذلك، «وحدهم الإخوان كانوا ينكرون أن شيئاً سيحدث، كانوا يتحاشون الحديث عن الجيش ربما كي لا يواجهوا أنفسهم بحقيقة أن مرسي لا يحكم خناقه على المؤسسة الأخطر بما يكفي». («كيف أطاحت الدولة العميقة بالدولة الغبية»، أحمد الدريني، موقع المصري اليوم، 07 يوليو 2013).

إن المدى الذي انحطت إليه شعبية الإخوان جعلت الجيش يكتفي بتزك مرسي يسقط - كثمرة فاسدة - بمشهد الملايين التي ملأت الميادين يوم 30 يوليو، ثم تولى الجيش مشاهد التكفين وصلاة الجنازة.. وهو مشهد كلاسيكي حيث تتفرج النخب البرجوازية على الشعب يضحي بنفسه على المتاريس وقتال الشوارع وتأتي هي في اللحظة المناسبة لقطف الثمار.

جواباً على السؤال.. نعم لقد كان مرسي مخدوعاً، لكنه خدع نفسه بنفسه وصدق كذبة الجيش كدرع وحصن الأمة الحصين. ولا زال الإخوان المسلمون يلوكون أسطورة «الشعب والجيش يد واحد» حتى بعد الانقلاب: «إننا نثق تمام الثقة في أن جيشنا العظيم الذي يفتدينا ونفتديه ويحبنا ونحبه لا يمكن أن يكون قد أسهم في هذه المؤامرة، وإنما من حاكها ونفذها هم مجموعة من قادة المجلس العسكري الذين أولاهم الرئيس ثقته وللأسف لم يكونوا أهلاً لهذه الثقة، فجيشنا يؤمن بما جاء في المادة (194) من الدستور بأن القوات المسلحة ملك للشعب ومهمتها حماية البلاد والحفاظ على أمنها وسلامة أراضيها، ومعنى هذا أن الجيش والشعب جسد واحد، وأن وظيفة الجيش محددة وليس من بينها الخوض في السياسة». («بيان من الإخوان المسلمين يحدد موقفهم من الأحداث الجارية»، 08-07-2013).

الدرس الروسي

مباشرة بعد إسقاط القيصر فبراير 1917، وتحت ضغط الجنود ولد «الأمر رقم واحد» المشهور، والذي يعتبر الوثيقة المحترمة الوحيدة في ثورة فبراير وقانون حريات الجيش الثوري». (ليون تروتسكي، تاريخ الثورة الروسية).

وقد حدد هذا الأمر طريقاً جديداً للجيش: خلق لجان منتخبة في كافة القطاعات العسكرية، وانتخاب مندوبي الجنود إلى السوفيات، وإخضاع القطاعات في الأمور السياسية لسلطة السوفيات ولجانه، ووضع الأسلحة تحت مراقبة السرايا والكتائب، و«عدم تسليم هذه المسؤولية إلى الضباط في أية حال من الأحوال، والحصول خارج أوقات الخدمة على كافة حقوق المواطن المدنية، وإلغاء التحية العسكرية وألقاب الرتب التسلسلية خارج أوقات الخدمة، ومنع الضباط من معاملة الجنود بغلظة أو بذاءة... (نفسه).

لم يبادر الثوار الروس (وعلى رأسهم البلاشفة) إلى قتل الجيش القيصري، بل سعوا إلى نقل الصراع الطبقي إلى داخله، فقد كان الجنرالات والضباط يمثلون النظام القديم بكل عفنه واضطهاده وغروره الطبقي وكانوا نواة الثورة المضادة بروسيا، بينما انحاز الجنود منذ البداية إلى الشعب، ووجهوا أسلحتهم إلى صدور قادتهم وضباطهم بدل توجيهها إلى الشعب الثائر.

طبعاً لا ينتظر مثل هذا السلوك السياسي من طرف جماعة الإخوان المسلمين، فهي رغم كل خطابها الأخلاقي الذي يدعي خدمة «الفقراء» ورغم هيجانها ضد بعض مساوئ المجتمع، تمثل جناحاً من المجتمع البرجوازي، ولن تتجرأ على مس تراتبية مؤسساته وسلطات قممها خصوصاً إذا كانت هذه المؤسسة الجيش.

«إن طبيعة تكوين وفكر وانحيازات الإخوان، السياسية والاقتصادية والثقافية، تجعلهم رافضين تماماً لأي شكل من أشكال التجذير السياسي الثوري. بل إن هدفهم هو وراثة الدولة القديمة كما هي. لكن الإخوان يريدون مع هذه «الوراثة» احتلال موقع القيادة والسيطرة، الذي يروونه ضرورياً من أجل تحقيق مشاريعهم الأيديولوجية». (ما الذي يحدث في مصر الآن؟ أشرف الشريف، موقع جدلية، 15-07-2013).

في الوقت الذي كان الجيش يجمع تظاهرات الثوار واعتصامات العمال استمر الإخوان في عزف سيمفونية الشعب والجيش يد واحدة» بينما انخرط رفاقنا الاشتراكيين الثوريين في حملة شعبية لاقت صدى جماهيرياً تحت شعار «العسكر كاذبون»، وأصدروا بياناً بتاريخ 21 فبراير 2011 تحت عنوان «في مواجهة جنرالات مبارك: الشعب والجنود يد واحدة»، منادين أن يكون شعار الثورة في المرحلة القادمة: «الشعب والجنود يدا واحدة في مواجهة نظام مبارك وجزالاته».. وكان رد الإخوان رفع دعوى ضدهم بدعوى محاولتهم هدم الدولة.

الدرس الشيلى فى الاتجاه المعاكس

عاشت تشيلى فترة ثورية مابين 1970-1973، إذ بدأت سيطرة العمال على المصانع، كما استولى الفلاحون على الأرض وتركت حركة المضطهدين العريضة بصمتها في تشكيل المجتمع الجديد.

وفي 1970، انتخبت حكومة الوحدة الشعبية بقيادة الليندى. وتشكلت حكومة الليندى من تحالف يضم الأحزاب الاشتراكية والشيوعية، وجاءت بسياسات التأمين، التي تحدث رجال الأعمال.

واستخدمت الطبقة الحاكمة التشيلية، التي تدعمها الإمبريالية الأمريكية، كل ما لديها من أسلحة لقطع الطريق على إصلاحاته- من الإرهاب إلى اغتيال كبار الجنرالات التابعين لحكومته..

لكن أليندى بدل مواجهة جهاز الدولة هذا سعى إلى الوصول إلى حل وسط مع هذه القوى الرجعية، بينما كان يحاول في الوقت نفسه إحباط الطموحات المتنامية للحركة التي أتت به إلى السلطة. وقد أدى هذا الحل الوسط في النهاية إلى الإطاحة به، وقتله على يد انقلاب بقيادة أوجستو بينوشيه الذي حكم فترة 1973-1990 تشيلى بقبضة حديدية وصار للبلاد تجربة واسعة في الليبرالية الجديدة.

أزىزار

المناضل-ة عدد 41

يسقط حكم العسكر.. لا لعودة الفلول.. لا لعودة الإفوان

الجمعة 16 آب (أغسطس) 2013

المكتب السياسي لحركة الاشتراكيين الثوريين

مجازر بشعة وقمع عنيف.. تصاعد كبير للهجمات على الكنائس ومسيحيي مصر.. وترسيخ يجري على قدم وساق للدولة العسكرية القمعية.. تطورات سياسية هائلة مرت علينا خلال الأسابيع الماضية، وكما تحمل التطورات تحديات كبرى تضعها أمام الثورة، تحوي أيضاً فرصاً تؤهل لموجات جديدة قادمة في مسار الثورة المصرية، والتي يمكن للاشتراكيين الثوريين استغلالها بشكل جيد لبناء الحركة - في حال تطوير تكتيكات قادرة على التعاطي مع الأوضاع المتغيرة.

وفي إطار بناء وتطوير التكتيك السياسي، يقدم المكتب السياسي لحركة الاشتراكيين الثوريين هذه الورقة للرفاق من أجل بناء موقف الحركة والتوحد عليه من خلال النقاش الجماعي والرفاعي العميق، والانطلاق من هذا الموقف لوضع تكتيكات محددة في الفترة المقبلة.

ثورة أم انقلاب عسكري؟

بعد خروج الملايين إلى الشوارع للإطاحة بمحمد مرسي، وإعلان السيسي بعد ذلك إزاحته عن الرئاسة، تسود اليوم العديد من الجدلالات حول تقييم الأوضاع، ما إذا كانت هذه ثورة جماهيرية أم مجرد انقلاب عسكري أطاح بالرئيس ليؤسس لديكتاتورية عسكرية. الإجابة على سؤال «ثورة أم انقلاب؟» تكمن أهميته في وضع استراتيجية الشهور، وربما السنوات المقبلة، من الثورة المصرية.

إن من يتجاهل تدخل الحركة الجماهيرية العملاقة التي دشنت موجة جديدة من الثورة المصرية، يهرب من التعاطي مع كل التناقضات الكامنة فيها، وبالتالي من التحديات الجديدة أمام الثورة المصرية.. ومن بعض الفرص التي يحملها المستقبل. وليس غريباً أن الثوريين الذين يتجاهلون قيمة تدخل الجماهير، أو على الأقل يعتبرون الجماهير مفعولاً به في لعبة الثورة المضادة، يعانون اليوم من إحباط عميق نتيجة ما يسمونه تراجعاً وانتهاءً لمسار الثورة المصرية، ناهيك عن إنكار كافة الفرص المتاحة. لكنهم ليسوا وحدهم من يتجاهلون دور الجماهير وتدخلهم المباشر في إسقاط مرسي، وإسقاط شرعية الصندوق معه. فتقريباً كافة الأطراف التي تتدخل في الأوضاع السياسية اليوم، بما في ذلك الأطراف الدولية، كانت تتجاهل هذا الدور الجماهيري.

الاستثناء من كل هذه الأطراف، كان المؤسسة العسكرية التي اكتوت من قبل بنار الحركة الجماهيرية، فلم تكن تستطيع تجاهلها أو التغاضي عنها، بل أن أفق وتطور الحركة الجماهيرية يشكلان محدداً رئيسياً لسياساتها ولتدخلاتها. فالمؤسسة العسكرية تمثل الدعامة الرئيسية للطبقة الحاكمة والنظام والدولة، وهي رأس حربة الثورة المضادة التي ما أن تفرض الحركة الجماهيرية نفسها كأمر واقع، حتى يتنابها الذعر من إمكانية تطور هذه الحركة، وتسعى بكل السبل لكبح جماحها إما بالاحتواء في إطار مُعين لا يشكل خطراً ولا تهديداً لمصالح الطبقة، أو بالقمع المباشر كما حدث من قبل.

كان الجيش بالتأكيد يريد احتواء الحركة الجماهيرية العملاقة المطالبة بإسقاط محمد مرسي ضمن حدود مرسومة وخطوات محسوبة، دون أن تفلت من إطار إسقاط مرسي إلى ما هو أعمق من ذلك لتشكيل تهديداً حقيقياً على النظام برمته، لذا كان الهدف الأساسي للمؤسسة العسكرية هو إعادة الملايين من الشوارع التي اجتاحتها وسيطروا عليها إلى المنازل بأسرع وقت ممكن وإيقاف الحركة عند حد الإطاحة برمز النظام والتخلص منه. وفي نفس الوقت كان هذا

الهدف متوافقاً مع تطلعات المؤسسة العسكرية بعد أن فشل مرسي في إجهاض الثورة وشكّل إرباكاً للطبقة الحاكمة في مواجهتها طوال عام من توليه السلطة.

فبعد أن سعد محمد مرسي إلى سدة الحكم العام الماضي، بمباركة أمريكية ومباركة من المؤسسة العسكرية وقسم كبير من رجال الأعمال وغيرهم، قد فشل في تحقيق أهداف الطبقة الحاكمة في إجهاض الثورة المصرية. كان مرسي يشكل في البداية خياراً أفضل بالنسبة للطبقة الحاكمة، أو معظم قطاعاتها؛ فهو يتبنى مشروع الليبرالية الجديدة وينحاز لمصالح رجال الأعمال وليس لديه أي غضاضة في التحالف مع الولايات المتحدة وهو أيضاً حريص على عدم إزعاج الكيان الصهيوني، علاوة على كونه أول رئيس منتخب بعد الثورة، لكن أيضاً الأهم هو استناده إلى التنظيم الجماهيري الأضخم في بر مصر، ذلك التنظيم الذي يعمل على الأرض بعشرات ومئات الآلاف من الأعضاء والمتعاطفين والمناصرين، الذين يستطيعون استيعاب الغضب الشعبي وإقناع الجماهير بمشاريع الليبرالية الجديدة وخطط التقشف القاسية المصاحبة لها، أي تجنب الطبقة الحاكمة أخطار انتفاض الجماهير أثناء محاولات التخلص من الأزمة الاقتصادية - أو على الأقل تخفيف وطأتها - على حسابهم.

على العكس من كل ذلك، أدت الأزمة الاقتصادية وفشل مرسي في تحقيق مطالب الثورة، بل وتحديه لهذه المطالب والأهداف بشكل صريح، إلى تضاؤل شعبيته هو وجماعته إلى الحد الذي توقفت فيه الطبقة الحاكمة وأجهزتها على الرهان عليه في مواجهة الجماهير.

وحيثما بات من الواضح أن الغضب الشعبي سيتم تكثيفه بشكل كبير للإطاحة بمرسي، وقد كان، صار من اللازم على المؤسسة الأكثر قوة وتماسكاً في الطبقة الحاكمة - المؤسسة العسكرية - التدخل بشكل سريع لاحتواء الغضب الجماهيري بتنفيذ مطلبه، ومن ناحية أخرى للتخلص من رهان خاسر على رأس السلطة وإعادة ترتيب وتوحيد الطبقة الحاكمة حول رموز جديدة يبدون كالأبطال الذين ينفذون للشعب مطلبه ويتوحدون معه في «صف واحد».

كان الجيش حقاً بين نارين؛ نار الحركة الجماهيرية واحتمال كسرها للحدود في حال استمرار مرسي على رأس السلطة، ونار مواجهة جماعة الإخوان والإسلاميين في الشوارع وفتح جبهات معقدة في سيناء بالدرجة الأكبر وبعض مناطق الصعيد مثلاً بدرجات أقل، في حال الإطاحة بمرسي. ناهيك عن الخلافات التي تتطور مع الإدارة الأمريكية وتهديد ما يسمونه «المسار الديمقراطي».

اختار الجيش أن يتجنب نار الحركة الجماهيرية، أن يتفادى الاكتواء بها مهما كانت التوابع، وقرر أن يطيح بمرسي ويستوعب الجماهير ويوقف تطور حركتهم، ويواجه نار مواجهة الإخوان والإسلاميين التي هي أقل وطأة من نار الجماهير. أما بالنسبة للإدارة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي بدرجة أقل، فالعلاقات الطويلة والاستراتيجية بينهما وبين المؤسسة العسكرية المصرية لها كفيلة بتنحية أية توترات تنجم عن الإطاحة بمرسي. هكذا وصل ذعر المؤسسة العسكرية من إمكانية تطور حركة الجماهير وانفلاتها من عقابها؛ فالخيار الآخر بالنسبة لها كان محفوفاً بمخاطر لا تُحمد عقباه، وإذا لم يطح الجيش بمرسي لكانت الحركة تطورت باتجاه أكثر جذرية وعمقاً وكانت اهتزت ثقة قطاعات واسعة من الجماهير - هذه الثقة التي تولدت في ظل غياب أي بديل آخر بإمكانه الحسم مع مرسي - في الجيش، الأمر الذي كان سيدفع بالحركة خارج الإطار المرسوم لها.

ولإكمال المشهد واحتواء الحركة الجماهيرية، قامت المؤسسة العسكرية بتنصيب رئيس مؤقت وحكومة جديدة كواجهة مدنية تلعب دور المحلل لها، بحيث تحتفظ الأولى ليس فقط بكافة صلاحياتها وامتيازاتها، لكن أيضاً بدورها في التدخل والقمع العنيف إذا لزم الأمر، وتستكمل الثانية مشروع الثورة المضادة اقتصادياً وسياسياً. ولا يُعد ذلك انكماشاً للمؤسسة

العسكرية في السلطة، بل على العكس؛ فعلى الرغم من تراجع المؤسسة العسكرية من الناحية الرسمية وراء الستار المدني للحكومة الجديدة، إلا أنها تدير كافة الأمور الآن كما كان الوضع خلال عام ونصف من حكم المجلس العسكري بزعامه طنطاوي وعنان.

نحن إذن بصدد موجة جماهيرية ضخمة في 30 يونيو والأيام القليلة التي تلتها، وركوب للمؤسسة العسكرية على الثورة، منذ 3 يوليو، وقطع الطريق على تطور الحركة الجماهيرية التي كان من الممكن أن تتخذ أبعاداً أكثر عمقاً وجذرية، بالأخص مع بداية الإضرابات الجزئية في النقل العام والسكة الحديد والمحلة وموظفي مجلس الوزراء، وغيرهم الكثير. نحن أيضاً بصدد عودة للطبقة الحاكمة برموزها العسكرية ورموزها القديمة، بكامل قوتها وشراستها، بعد استئصال الإخوان منها؛ حيث تقود المؤسسة العسكرية الطبقة الحاكمة وقوى الثورة المضادة لتنفيذ ما فشل فيه مرسي والإخوان، أي إجهاد الثورة، وحركة جماهيرية مشحونة بثقة جبارة، لكن مليئة بالتناقضات في الوعي والتنظيم، ولا مناص أمامنا إلا التعامل معها كما هي بكل تناقضاتها واستغلال الفرص الكامنة فيها تمهيداً لموجات أقوى قادمة في الثورة المصرية.

ومن هذه الزاوية، لا يعد تشبيهه 11 فبراير 2011 بـ 3 يوليو 2013 دقيقاً ولا صحيحاً على الإطلاق في عديد من الأوجه والجوانب؛ ففي الحالة الأولى كانت الطبقة الحاكمة مضطرة للتخلص من رأس السلطة وانفتح الباب أمام المزيد من الارتباك في صفوفها. كانت الدولة في حال أضعف كثيراً مما يبدو عليه اليوم مع انهيار الداخلية والعداء الشديد لفلول مبارك، بينما في الثانية، تخلصت الطبقة الحاكمة من رأس السلطة من أجل توحيد صفوفها وترتيب أوراقها ومحاولة رأب كافة الصدعات للاستعداد للهجوم على كافة التحركات الثورية. لكن هذا لا يعني أن أزمة الطبقة الحاكمة قد انتهت على الصعيدين الاقتصادي والسياسي.

الإسلاميون

في مواجهة الإطاحة بمرسي، سعى الإخوان وحلفهم الإسلامي لتصعيد تحركاتهم على الأرض بمسيرات واعتصامات من أجل استعادة «شرعية» أسقطتها الجماهير ومشروع فاشل ومعادٍ لأهداف الثورة، وقد ارتكبوا في سبيل ذلك جرائم شنعاء لا يمكن غفرانها في الكثير من المناطق في عدد كبير من المحافظات، علاوة على خطابهم الطائفي وتحريضهم على الأقباط وصب غضبهم عليهم بمهاجمة الكنائس. علينا الوقوف ضد هذه الاعتداءات والهجمات على الكنائس وضد أي تعدٍ على مسيحيي مصر بكل حسم، فهذا من مبادئ الاشتراكيين الثوريين التي لن يحدوا عنها.

علينا أن ندرك جيداً أن معركة الإخوان هي معركة بقاء بالطبع لن يستسلموا فيها بسهولة. وبالتوازي مع اعتداءات الإخوان وجرائمهم، يتعرضون لقمع عنيف على أيدي المؤسسة العسكرية والداخلية، بدءاً من مجزرة الحرس الجمهوري، وانتهاءً بالفض البربري لاعتصامي النهضة ورابعة العدوية، مروراً بمقتل ثلاثة سيدات منهم في المنصورة، وما غير ذلك.

أودت جرائم الإخوان بأغلب فصائل اليسار لتبني موقف في غاية الانتهازية والوضاعة بالتحالف مع المؤسسة العسكرية وتأييد الدولة القمعية، بل وترديد نفس تهويلات وأكاذيب الإعلام البرجوازي والفلولي في تخلٍ تام عن أي مضمون ثوري وطبقي. وهذا الموقف مبني على تحليل كارثي مفاده أن الإخوان المسلمين وحلفاءهم يشكلون الخطر الأكبر على الثورة المصرية، في حين أنه، في الحقيقة، إذا كان الإخوان المسلمين يشكلون خطراً بقدر معين، فإن مؤسسات الدولة التي تحتكر وسائل العنف تشكل أضعاف أضعاف هذا الخطر على الثورة مع عودة الدولة القمعية الشرسة وتجليات ذلك في الإعلان الديكتاتوري وتعيينات المحافظين بين لواءات شرطة وجيش وفلول والهجوم على إضراب السويس للصليب، إلخ.

وإلى جانب المواقف الانتهازية والخائنة المنحازة للعسكر ممن يصفون أنفسهم بالليبراليين واليساريين، وعلى رأسهم من

شاركوا في حكومة السيسي، هناك أيضاً الكثير من وجهات النظر التي ترى أن المعركة بين الإخوان المسلمين والسلطة الجديدة/ القديمة هي معركة لا تعني للثورة شيئاً وليس للثورة فيها ناقة ولا جمل، وبالتالي يتعين على الثوريين أن يلتزموا موقف الحياد، وكان طرفي الصراع متساويين في القوة وعلى نفس درجة الخطورة على الثورة. وجهات النظر هذه تتسم بضيق شديد في الأفق؛ فهي لا ترى المضمون الحقيقي لأهداف السلطة الحالية في الإمساك بمقاليد الأمور، وتكشير المؤسسة العسكرية عن أنيابها اليوم في وجه الإسلاميين في بروفة فض اعتصامي رابعة والنهضة كبروفة للانقضاض على الثورة المصرية، وهو ما سيحدث غداً لأي قوى معارضة حقيقية تنصدر المشهد، وبالأخص الحركة العمالية، وهو ما رأينا لمحة منه في الهجوم على إضراب السويس للصلب.. المجازر ضد الإسلاميين لا تشكل إلا الخطوات الأولى في خارطة طريق الثورة المضادة، وعلينا بالتأكيد أن نفضح هذا المضمون وأن نهاجمه بحدة ومبدئية واتساق.

نتعرض اليوم لقدر كبير من الهجوم على موقفنا في إدانة عنف مؤسسات القمع تجاه الإسلاميين، وعلى هجومنا على السيسي قائد الثورة المضادة، لكن ذلك لن يدفعنا إلى تميع موقفنا بخلق نوع من «التوازن» في الهجوم على العسكر والإسلاميين بنفس القدر والمساواة بينهما في الخطورة على الثورة. فنحن بصدد ثورة مضادة شاملة وكاسحة كان فض اعتصامات الإخوان هو فقط بروفة أولى لها. والوقوف بحزم ضد الدولة القمعية لا يعني الوقوف إلى جانب الإخوان. لن نوائم أو نتهاون في موقفنا الصارم ضد المؤسسة العسكرية وقمعها الشرس.. التوازن والمواءمة لن تكون إلا انعكاس لتردد وتذبذب في اتخاذ موقف واضح وجريء من الدولة القمعية ولعب على حبال الجميع.

لا يمكن أن نصمت عن مجازر العسكر التي قُتل فيها عشرات الإسلاميين، ولا يمكن أن نؤيد الدولة في فض اعتصاماتهم، ولا أن نكف عن التذكير بجرائم العسكر والتحذير من الداخلية والمطالبة في كل مناسبة بمحاكمة مجرميهم، وكذلك التحذير من عودة دولة مبارك وأجهزتها القمعية بكامل قوتها والهجوم عليها أيضاً.

كما علينا ألا ننساق وراء محاولات الفلول وبلطجيتهم للتنكيل بالإسلاميين وقتلهم في الشوارع؛ فهناك فرق شاسع بين دفاع الجماهير عن نفسها - ولو حتى بوسائل عنيفة - في مواجهة اعتداءات الجماعة (كما رأينا في المنيل وبين السرايات والجيزة منذ أسابيع مثلاً)، وبين عنف مؤسسات القمع وبلطجية الفلول تجاه الإخوان. فالأخير ليس عنفاً دفاعاً عن المتظاهرين أو الثورة، بل من أجل استتباب الأمور في يد السلطة الجديدة من دون معارضة، أياً كانت هذه المعارضة. والجيش والشرطة وبلطجية الفلول لم يتدخلوا، ولو لمرة واحدة خلال الأسابيع الماضية، لحماية الأهالي أو المتظاهرين في أي من الاشتباكات. وتأتي في هذا السياق الدعوات التي أطلقتها «تمرد» واليسار الملصق بالبيادة لتشكيل لجان شعبية لحماية الدولة وأجهزة القمع وإعانتهم على سحق الإسلاميين، فهي دعوات فاشية بامتياز لا يمكن أن نقبلها أو نرددها.

علينا كذلك مواجهة أكاذيب الإعلام التي توفر غطاءً سياسياً لـ «تلبيس» الإخوان في كافة جرائم الفلول والعسكر، وتحدي النغمة البغيضة التي تسعى لمحو ثورة 25 يناير واستبدالها بـ «ثورة 30 يونيو» التي شاركت فيها «كافة الطبقات»، والتي لم يكن فيها «حرق للأقسام» ولا «تعد على المنشآت»، وكان ثورة يناير كانت محض مؤامرة إخوانية، لذا وجبت الإطاحة بالإخوان والثورة ضدهم وليس الثورة ضد الطبقة الحاكمة بدولتها وأجهزتها القمعية. ناهيك عن الخطاب العنصري الكريه تجاه الفلسطينيين والسوريين.

تحشد الدولة ورائها تقريباً كل القوى السياسية والثورية (سابقاً)، وقطاعات واسعة من الجماهير، في مواجهة الإخوان المسلمين والحلف الإسلامي من حولهم. وفيما يسمونه «الحرب على الإرهاب»، يستخدمون نبرة وطنية بغيضة «لا يعلو فيها أي صوت على صوت المعركة» بغية كبت مطالب الثورة والتشويش عليها.

أما عن حديث الإقصاء والمصالحة، فلا يمكن للاشراكيين الثوريين أن يبنوا موقفهم حيال هذه القضية بمعزل عن مزاج

الجماهير وتوجهاتها - برغم تناقضاتها الداخلية الشديدة. فهذه الجماهير لن تقبل مصالحة مع الإخوان المسلمين». وكما ذكر أحد بيانات الحركة، فإن «ترديد اسطوانة المصالحة لا يعني سوى المساواة بين القاتل والمقتول، وهو أمر مرفوض تماماً دونما تقديم قتلة الشهداء، كل الشهداء، والمحرضين على العنف إلى محاكمات عادلة». وإذا كان الأمر بالنسبة للجماهير يتعلق بإقصاء الإخوان سياسياً في تجاهل الفلول والعسكر تحت تأثير الإعلام والدعاية البرجوازيين، فلنهاجم نحن أيضاً عودة الفلول وعودة دولة مبارك برعاية السيسي.. كلاهما أعداء للثورة المصرية وآفاقها المستقبلية، والسيسي بالتأكيد أكثر خطراً عليها من البلتاجي بما لا يُقاس.

لابد علينا في هذا الظرف، بشكل مباشر وبجرأة ووضوح ومن دون أي تردد، أن نرفع شعار «يسقط حكم العسكر.. لا لعودة الفلول.. لا لعودة الإخوان.»

هل نخاف من العزلة؟

ليس هناك من شك أن تكتيكات الاشتراكية الثورية تعتمد بشكل أساسي على تحديد مستوى تطور وعي الجماهير وفي القلب منها الطبقة العاملة وطلعتها من ناحية، ومن ناحية أخرى على مستوى وإمكانيات وفرص تطور الحركة الجماهيرية لاتخاذ أبعاد عميقة في مسار الثورة.

تعاني الحركة الجماهيرية اليوم من تناقضات كبيرة في داخلها، وتواجه تحديات كبرى، لعل أبرزها هو التصالح البادي بين قطاع من الجماهير من جانب، ومؤسسات الدولة، وعلى رأسها المؤسسة العسكرية والداخلية، رؤوس ومراكز الثورة المضادة، من جانب آخر. وبالرغم من الإحباط الشديد الذي يصيب قطاعات عريضة من الثوار الذين ناضلوا ضد المجلس العسكري خلال عام ونصف من الثورة واستكملوا النضال فيما بعد ضد سلطة مرسي، إلا أن ما من سبيل آخر للاضطلاع بدور حيوي داخل الحركة الجماهيرية سوى التعاطي معها كما هي وفهم تناقضاتها من دون إغفالها تماماً أو المبالغة في إمكانياتها الراهنة.

لقد نجح تحالف وانسجام الإعلام الفلوي والليبرالي مع المخابرات والمؤسسة العسكرية والداخلية في تزييف وعي الجماهير بدرجة كبيرة من خلال إبراز صورة كاذبة حول حيادية المؤسسة العسكرية والداخلية، بل وانحيازهما للشعب في مواجهة مرسي والإخوان وأعانتهما من الإسلاميين، في محاولة أيضاً لمحو جرائم الدولة في القتل والتنكيل والتعذيب من ذاكرة الجماهير. وقد لعبت العديد من القوى السياسية، أبرزها جبهة الإنقاذ الانتهازية وحملة تمرد والتيار الشعبي وغيرهم، أسوأ الأدوار وأكثرها انتهازية وخسة في ترسيخ هذه الصورة من خلال دعوات «وحدة الصف» والدور الوطني للجيش المصري ومؤسسات الدولة في تلبية مطالب الشعب في الخلاص من سلطة الإخوان التي اعتبروها الخطر الأكبر والوحيد على الثورة المصرية. لكن كل ذلك لا يمثل سوى قشرة تحيط بالوعي الجماهيري. صحيح أن هذه القشرة متينة وتقريباً كل الأطراف تعمل على صقلها بمزيد من الصلابة، إلا أن تحت هذه القشرة يكمن وعي حقيقي بمطالب الثورة وأهدافها في العيش والحرية والعدالة الاجتماعية.

ولا يمكن أن نتغافل عن أن، في وسط كل هذه التناقضات في الوعي، هناك ثقة كبيرة لقطاعات من الجماهير في نفسها برغم التشتت وضباب «الحرب على الإرهاب»؛ فلقد فرضت الجماهير إرادتها بشكل حقيقي وأسقطت رئيسين وأربع حكومات منذ بداية الثورة حتى الآن. هذه الثقة، الكامنة تحت قشرة الوعي المتناقض، هي التي دفعت الجماهير للانتفاض في وجه مرسي في البداية، وهي التي تمنحها اليوم بعض الاستعداد لاستكمال النضال تدريجياً ضد الحكومة الجديدة حينما يتضح شيئاً فشيئاً المضمون الاقتصادي والسياسي المعادي لمطالب الجماهير، حتى بالرغم من الأمل النسبي المعقود لدى قطاعات منها على هذه الحكومة في تلبية مطالب الثورة.

علينا في هذه المرحلة أن نصل بكل السبل الممكنة إلى اللب الأصيل في وعي الجماهير الفقيرة والكادحة والتي لها مصلحة أساسية في استمرار الثورة وتحقيق مطالبها، من خلال إبراز القدرات العملاقة التي أظهرتها الجماهير في موجة 30 يونيو وفي الموجات السابقة من الثورة والتأكيد المستمر عليها، ومن خلال تصدير المطالب الحقيقية للثورة المصرية والحشد عليها في كل محافظة وفي كل موقع نتواجد به. لكن ذلك لا يجب ولا يمكن أن يدفعنا على الإطلاق لإخفاء أو تأجيل بعض من سياساتنا المبدئية من أجل حوز تأييد جماهيري قريب ومؤقت لخطابنا وشعاراتنا.

بل على العكس؛ فإخفاء بعض من شعاراتنا أو سياساتنا من أجل تحقيق أهداف سياسية قريبة المدى لن يُعد سوى ضرب من ضروب الانتهازية التي لم يعتد عليها الاشتراكيون الثوريون، والتي عليهم تجنبها تماماً من أجل بناء مشروعهم التنظيمي في الأوساط الجماهيرية ومن أجل انتصار الثورة المصرية. فلا يمكن على سبيل المثال أن نتهاون في الهجوم على ما يقدمه الإعلام الفلوي والليبرالي البرجوازي من أكاذيب، أو أن نكف عن الهجوم على بروفات الثورة المضادة التي يستعرضها العسكر والداخلية اليوم، أو التذكير بالتاريخ الإجرامي للمجلس العسكري وفلول مبارك والمطالبة بمحاكمتهم إلى جانب قيادات الإخوان الذين أبدعوا في الأسابيع الماضية في التحريض على العنف والقتل وأطلقوا العنان لأبواقهم الطائفية البغيضة. لا يمكن بأي حال أن نتهاون في تصويب الهجوم السياسي المباشر على الفلول والانتهازيين في حكومة البلاوي وعلى التوجهات الليبرالية الواضحة لهذه الحكومة وعلى ترسيخ الدولة القمعية بتعيينات المحافظين الجدد. كما لا يمكن أن نتوانى عن التشهير بالصلاحيات والامتيازات الضخمة التي تنعم بها المؤسسة العسكرية في الدستور، وبسيطرتها على ما يقرب من رُبع الاقتصاد المصري، وعلى الإبقاء المذل على اتفاقية كامب ديفيد، إلخ. علينا أن نتعامل بمبدئية شديدة في مثل هذه الأمور.

إن الاستخفاف بعودة دولة مبارك وقمع المؤسسة العسكرية أمر في منتهى الخطورة؛ فدولة مبارك، التي صحيح أنها لم تختف من المشهد منذ بداية الثورة، تعود بكامل قوتها بدون أزمات في داخلها، وبتأييد قطاعات واسعة من الجماهير، وهذا الوضع يفرض علينا التوجه بالهجوم، وفوراً، على هذه الدولة ورموزها التي لن تنتظر طويلاً لشن الهجوم على كل من ينادي بمطالب الثورة.

قد يتسبب خطابنا المبدئي، الذي لن نفرط فيه، في انعزالنا - مؤقتاً - عن الأوساط الجماهيرية بحيث لن يلقى هذا الخطاب قبولاً واسعاً بين الجماهير بشكل عام، حتى بالرغم من كل الجهود التي ستبذل في العمل والنشاط في المواقع العمالية والطلابية وفي الأحياء الشعبية. هذه العزلة بدأت بالفعل من قبل 30 يونيو نتيجة مبدئية موقفنا ضد العسكر والفلول والإخوان. إلا أن ذلك ليس من شأنه أبداً أن يصيبنا بأي قدر من الإحباط؛ فطالما استمرت التناقضات في وعي وقدرة الجماهير على تنظيم نفسها، تظل الحركة الجماهيرية مركبة وقابلة للتأثر بالكثير من العوامل المتداخلة التي تجبرها على المضي في مسارات متعرجة وليس على خط مستقيم متصاعد على الدوام. وسيتكشّف المضمون الحقيقي للسلطة القمعية الحاكمة أمام أعين الجماهير التي ستبدأ من جديد شيئاً فشيئاً في النضال ضدها.

ولا يعني ذلك أيضاً عزلة تامة وانفصلاً كاملاً عن الجماهير؛ فلا يزال هناك الآلاف وعشرات الآلاف من الشباب الثوري الذين ناضلوا بكل شراسة ضد حكم العسكر في موجات عاتية من الثورة المصرية واستكملوا النضال ضد سلطة مرسي، ولا تزال ذاكرتهم حية راسخين على المبادئ الثورية بقدر أقل كثيراً من التناقضات في الوعي، لا يضعون رهانهم على مؤسسات الدولة، لاسيما المؤسسة العسكرية عصب الثورة المضادة. هؤلاء سيجدون الموقف المبدئي للاشتراكيين الثوريين جذاباً لهم في ظل انجراف القوى السياسية بالجملة إلى جانب المؤسسة العسكرية والسلطة الجديدة التي نصبته. هؤلاء يجعلون الأوضاع أفضل - من هذه الزاوية - مما بدت عليه في الشهور اللاحقة على 11 فبراير 2011؛ فحينها ظل الخطاب

ضد السلطة العسكرية لشهور عديدة مقتصراً فقط على الاشتراكيين الثوريين وبعض النشطاء الفرادى.

في الأسابيع والشهور المقبلة، أمامنا فرصة لجذب وضم بعض من هؤلاء الثوار وتعزيز صفوف الحركة بهم للاضطلاع بأدوار أكثر حيوية وثباتاً في الموجات المقبلة من الثورة. لكننا في نفس الوقت نريد الاندماج أيضاً بين العمال والفقراء الذين صنعوا الثورة وشاركوا في موجتها الأخيرة في 30 يونيو بالأساس من أجل أهداف الثورة التي لم تتحقق. وهنا تأتي الأهمية القصوى لإعادة إحياء مشروع الجبهة الثورية مع أطراف سياسية مبدئية لا تنجرف إلى أحضان الدولة وسلطتها الجديدة، ولا تتحالف مع الإسلاميين ضد هذه الدولة، وتتبنى برنامجاً لمطالب الثورة وأهدافها.

15 أغسطس 2013

المناضل-ة عدد 41

المكتب السياسي لحركة الاشتراكيين الثوريين

=

مول الديالكتيك المادي، في مصر، بين المأساة والمهزلة، قال..مأساة!

الجمعة 16 آب (أغسطس) 2013

كميل داغر

«يعيد التاريخ نفسه دوّمًا مرتين: المرّة الأولى كمأساة... والمرّة الثانية كمهزلة!»

كارل ماركس، مقدمة 18 برومير ولويس نابوليون بونابارت-

ولكنّ يتدخل الديالكتيك المادي، في حالة ما حدث في مصر، في الفترة الأخيرة، حين اعتقد الجنرال السيسي أنه... جمال عبد الناصر !! وإذا بالمهزلة، المسماة عبد الفتاح السيسي، تعود فتتحول، مجدداً، إلى مأساة مفتوحة، مع بحر الدم النازف من مئات الضحايا، وأكثر منهم بكثير من الجرحى والمعوّقين.. والحبل على الجرار، إذ إن ما فعله الجنرالات، في الجيش المصري وقوات الشرطة، حين قرروا إغراق بلدهم في الدم، بحجة فض اعتصام الإخوان المسلمين، الذي طال، بحسبهم، في كل من رابعة العدوية وميدان النهضة، ما فعلوه - نقول - هو من قبيل إطلاق الجن... علماً بأن المقصود، بالفعل، ليس الاقتصار على قمع الجماعة، أيّاً تكن تجاوزاتها، وجرائمها، سواء في السلطة أو خارجها، بل إعادة جو حالة الطوارئ والاحكام العرفية، ضد مصر ككل، وبوجه أخص ضد اليسار الجذري، والطبقة العاملة المصرية، وباقي الكادحين والمهمشين.

نقول «إطلاق الجن»... أجل، ونحن ندرك ما ينطوي عليه ذلك من مخاطر كبرى: الجنرالات يفتحون الأبواب، على مصاريعها، على حقبة بكاملها من المجازر والمآسي، التي تندرج، قبل كل شيء، وفوق كل شيء، في خانة الثورة المضادة، خوفاً من استمرار الشعب المصري في السيرورة، التي بدأت في 25 يناير/كانون الثاني 2011، أي سيرورة التغيير الثوري، مع انعكاساتها الهائلة المفترضة، في كامل المنطقة العربية، وعبر العالم!

ولكن الكلمة الأخيرة ليست للجنرالات، على وجه الحصر... الكلمة الأخيرة يجب ان تكون لمن نهضوا في السنوات الماضية (عمالاً وفلاحين فقراء، وعاطلين عن العمل، ومهمشين، ومستبعدين، ومحرومين، ذكوراً وإناثاً)، لكي يضعوا قطار التاريخ على السكة الوحيدة الجديرة به، سكة التغيير الثوري!!

هؤلاء سيعرفون كيف يحددون أعداءهم، ولن ينجروا إلى الدخول في خيارات زائفة بين المتصارعين الظاهرين، اليوم، في ساحات مصر وميادينها، كما في أزقتها وزواربها، إخواناً مسلمين، وعسكر، مع باقي المتعاطفين مع هذا المعسكر او ذاك... ففي حين يرفضون رفضاً مطلقاً القمع الدموي للتعبير عن الرأي، أيّاً تكن أشكاله، طالما بقي في حدود التظاهر السلمي البحت، يرفضون أيضاً كل نفاق الإخوان وتوجهاتهم العدوانية الدموية، فضلاً عن الأشكال الاستثنائية، المتنافية مع أبسط متطلبات الديمقراطية الحقيقية، التي اتخذتها ممارستهم للسلطة، في العام الاخير، وعن برنامجهم الابعد ما يكون عن مطالب الجماهير المصرية، وحاجاتها الفعلية، سواء على المستوى الاقتصادي - الاجتماعي، أو على المستوى الوطني... ولأجل ذلك فهم سيعرفون ان اهم ما يجب ان يضعوه على اعلى جدول اعمالهم، إنما هو الإعداد الحثيث واليومي الدائب لبناء سلطتهم الخاصة بهم، سلطة العمال والفلاحين الفقراء، والطلاب، والجنود البسطاء، القادرة، الآن، وعلى الفور، على تحقيق المطالب الثلاثة التي رفعوها في الأيام الأولى لثورة 25 يتاير 2011: «عيش وحرية وعدالة اجتماعية»، وذلك في الطريق الطويل، ولكن الحثيث والدائب، نحو الاشتراكية...

كميل داغر

المناضل-ة عدد 41

جلبير الأشقر: حوار حول مصر- من يتصور أن الفمسينيات قابلة للإعادة..واهم

الاربعاء 20 تشرين الثاني (نوفمبر) 2013

جلبير الأشقر

يونيو كان برأيي ذروة لغضب جماهيري كاسح علي ممارسات الإخوان المسلمين خلال رئاسة مرسي، وتعبيرا عن ٣٠ الديمقراطية الجذرية التي هي إحدى نتائج الانتفاضة الإقليمية الكبرى التي بدأت ١١٠٢ نحن إزاء سياسات لا تستطيع حل الأزمة الاجتماعية والاقتصادية ، فلن تستطيع خلق شعبية طويلة الأمد، وما نشهده اليوم هو حالة سطحية جدا ، وستزول بسرعة في حال اختبار السلطة

لا يري جليب الأشقر أن نقطة النهاية قد وضعت لا في مصر ولا في البلاد العربية التي شهدت انتفاضات جماهيرية في بداية ١١٠٢، بل يسمي الأشقر في كتابه «الشعب يريد» (الصادر مؤخرا عن دار الساقي) ما يحدث في العالم العربي «سيورة ثورية طويلة الأمد» حيث تشير تلك الصيغة إلي أن ما حدث شكّل صدمة ثورية في المنطقة العربية كافة حتي وإن كانت الانتفاضات الكبرى قد اندلعت – حتي الآن – في ستة بلدان عربية فقط، كما تشير إلي أن البلاد التي شهدت تغييرا سياسيا – مصر، تونس، وليبيا – غير قادرة حتي الآن علي حل الأسباب العميقة للانفجار الذي أشعل المنطقة، والتي يقتضي حلها تغيرات اجتماعية/ اقتصادية عميقة.

يحلل صاحب «صدام الهمجيات» في حديثنا معه الحالة المصرية بعد الثلاثين من يونيو، وكيف تغيرت تحالفات الخريطة السياسية في مصر، وما مستقبل تلك التحالفات، موقف الإخوان ومستقبلهم في المدى القريب، ومدى ما يمكن أن تقوم به المؤسسة العسكرية في صورتها الحالية من تغيرات.

وجلبير الأشقر – الذي يعمل كأستاذ لدراسات التنمية والعلاقات الدولية في معهد الدراسات الشرقية والأفريقية في جامعة لندن، وهو رئيس مركز الدراسات الفلسطينية بالمعهد – يختم كتابه بقوله إن «الانتفاضة العربية ليست سوي في بداياتها.» ثم يضيف: «كتب الجنرال ديغول في مذكراته خلال الحرب : «المستقبل يدوم طويلا». إنه لتعبير جميل عن الأمل».

بداية، يدور في مصر نقاش كبير حول ما حدث في الثلاثين من يونيو: هل هو ثورة أم انقلاب؟ كيف تري هذا النقاش؟ اعتقد أن نقاش «هل ما حدث هو ثورة أم انقلاب؟» هو نقاش خاطئ، فهو يفترض وجود تناقض مطلق بين الحالتين في حين لم يكن هناك تناقض في الواقع، بل جمعت الظروف الأمرين.

يوم الثلاثين من يونيو كان برأيي ذروة لغضب جماهيري كاسح علي ممارسات الإخوان المسلمين خلال رئاسة مرسي، وتعبيرا عن الديمقراطية الجذرية التي هي إحدى نتائج الانتفاضة الإقليمية الكبرى التي بدأت مع بداية 1102

فالتوقعات التي جمعها شباب «تمرد» والدعوة للتظاهر في 03 يونيو للمطالبة بانتخابات رئاسية جديدة، كل هذا كان موقفا ديمقراطيا جذريا، يتخطي الديمقراطية الشكلية الثابتة عالميا والتي تقتصر فيها الإرادة الشعبية علي الإداء بالاصوات يوم واحد كل أربع أو خمس سنوات بحسب البلد، بينما الديمقراطية الحقيقية لا بد من أن تتضمن حق الناخبين في إقالة من أنتخبوه وتبديل المنتخبين، وإلا يصبح المنتخب – كما هو في الأنظمة القائمة الآن علي مستوي العالم – حر في تصرفه تماما، حتي لو خان معظم الوعود التي تم انتخابه علي أساسها. من هذه الناحية الثلاثون من يونيو

يشكل موجة جديدة في الثورة المصرية، وتجذير لها أيضا.

ولكن المسألة لا تقتصر علي ذلك حيث اختلط في الحشد الذي خرج في تلك التظاهرات، من خرج ليعلن غضبه علي سوء الاوضاع المعيشية وتردي الوضع الاقتصادي والاجتماعي، ومن خرج بنية إرجاع الأوضاع إلي النظام القديم، هذا الرافد الذي يسمى ب«الفلول»، علما بأن هذا التعبير غير دقيق لأن الدولة العميقة في مصر لم ترح من السلطة أبدا. ومن ظن أن تنحية طنطاوي وعنان وتعيين السيسي فعل ثوري من قبل مرسي وتحقيق للسيطرة المدنية علي المؤسسة العسكرية كان موهوما بالكامل، كما بينت في كتابي.

هذا وقد ارتبط الحراك الشعبي بأوهام كبري حول الجيش، مثلما رأينا في يناير/ فبراير 1102، وبالتالي كانت الحصيلة ما لا يمكن وصفه سوي بالانقلاب من حيث العملية الفعلية، تماما كما كان 11 فبراير انقلابا عسكريا أدى إلي استيلاء المجلس العسكري علي السلطة. هذه المرة أيضا قام الجيش بانقلاب ولكنه استوعب تجربة المجلس العسكري الأولي ففضّل وضع مدنيين في الواجهة، مع الوضوح الشديد لحقيقة أن الرجل القوي في السلطة المصرية الحالية ليس حازم البلاوي، ولا عدلي منصور بطبيعة الحال، ولكنه عبد الفتاح السيسي.

كيف تري الحالة الحاصلة الآن بعد مضي أربعة أشهر علي الثلاثين من يونيو؟

الوضع الراهن هو وضع انتقالي إلي أقصى الحدود، بمعنى أنه وضع هش وغير مستقر علي الإطلاق، وثمة تناقضات عديدة كامنة فيه. فالظاهر أن هناك معسكرين، معسكر 03 يونيو ومعسكر الإخوان، لكن الواقع هو أن تركيبة حركة 03 يونيو تركيبة هجينة، تماما مثلما كانت تركيبة حركة يناير / فبراير 1102 تركيبة هجينة حيث ضمت الميادين الإخوان واليسار والناصريين والليبراليين وأعدادا كبيرة من غير المسيسين، ولم يكن يجمع هذه التشكيلة الواسعة سوي العداء لمبارك، والرغبة في التخلص منه، أما ما عدا ذلك فلا يوجد ما يجمعهم، وهذا ما ظهر بعدها عندما تعاون الإخوان والسلفيون مع الجيش في استفتاء مارس 1102 حين تصدي حلف المجلس العسكري والإخوان للمعارضة اليسارية والليبرالية.

ولكن سلوك الإخوان المسلمين ورغبتهم في الانفراد بالسلطة، وإجراءاتهم الرامية إلي أخونة الدولة، أدت إلي تبدل في خريطة التحالفات – فالخريطة السياسية لمصر بعد فبراير 1102 كان فيها ثلاث قوي أساسية هي الجيش والإخوان والمعارضة اليسارية والليبرالية علي انواعها – فبدأ المعسكر الثالث في تصعيد المعركة ضد الإخوان. ولكن هذا المعسكر الثالث ليس لديه قوة تنظيمية خاصة به تسمح له بالإطاحة بمرسي فاعتمد علي الجيش لتخليصه من الإخوان.

والآن نري أن التناقض بدأت في التصاعد من جديد داخل معسكر الراغبين في التخلص من مرسي، فعلي سبيل المثال نري هذا التناقض يتصاعد بين شباب التيار الشعبي ومشروعهم السياسي ورغبتهم في أن يكون حمدين صباحي مرشحهم الرئاسي وبين موقف القيادة العسكرية في جو من الدعاية الضخمة لترشيح السيسي للرئاسة.

المشكلة أن هناك قطاعاً عريضاً من الليبراليين واليساريين والناصريين يظنون بسذاجة أن الجيش قام فقط بتحقيق رغبات الشعب، وتنفيذ ارادة الجماهير، وأنه ليس لدي قيادة الجيش طموحات في السلطة، وهؤلاء يصورون الجيش كما يرغبون أن يكون وليس كما هو في الواقع.

توجد ضجة دعائية ضخمة في مصر حول دور الفريق السيسي وتشبيهه بعبد الناصر، وحملات لدفعه للترشح للرئاسة، هل تري في ذلك مخرجاً من الوضع الراهن؟

حتي الآن لا نعرف ان كان وزير الدفاع سيترشح للانتخابات الرئاسية، أم انه سيفضل الموقف الأكثر راحة وتحكما فيبقي علي رأس المؤسسة العسكرية، وبالتالي يبقي الرجل القوي في السلطة، بدون أن يتحمل تبعات ادارة الشؤون الاقتصادية

والاجتماعية. فلو تولى الفريق السيسي رئاسة الجمهورية سيؤدي ذلك إلى زوال الحالة الراهنة من عبادة الفرد المحاكاة حوله، لأننا لسنا في 2591 ولا في 4591 فقد استطاع عبد الناصر أن يحصل علي شعبية هائلة بسبب ما قام به من انجازات كبيرة علي الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والوطني عبر التأميمات والمشاريع الكبرى والصحة والتعليم إلى آخره. نعم حدث ذلك في إطار ديكتاتورية عسكرية صريحة، ولكن لا شك أن تلك الديكتاتورية كانت تقدمية في جوانب عديدة ولهذا السبب كان لعبد الناصر تلك الشعبية العظيمة.

لا مجال اليوم لتكرار مثل ذلك أبدا، لأن المؤسسة العسكرية اليوم هي راعية السياسات الاقتصادية النيوليبرالية منذ عشرات السنين وهي تتكل علي السعودية والامارات في تمويل الدولة، وبالتالي نحن إزاء سياسات لا تستطيع حل الأزمة الاجتماعية والاقتصادية التي تمر بها مصر، فلن تستطيع خلق شعبية طويلة الأمد، وما نشهده اليوم هو حالة سطحية جدا واصطناعية إلى حد بعيد، وستزول بسرعة في حال اختبار السلطة.

كيف تري طموحات المؤسسة العسكرية؟ بمعنى آخر ألا يمكن أن تخلق المؤسسة العسكرية في تركيبها الحالية دولة تختلف عن دولة مبارك؟

لا يمكن. وذلك لسبب بسيط، وهو الفرق الكبير بين ثورة 2591 وبين الوضع الحالي، وأي تشبيه بينهما هو تشبيه سخيف. فمن قاموا بثورة 2591 هم ضباط صف ثان من الشباب، حتي أنهم استعانوا باللواء نجيب حتي يكون لهم واجهة من ضباط الصف الأول. وبالرغم من اتجاهاتهم السياسية المختلفة إذ ضم الضباط الأحرار شتي ألوان المعارضة للملكية من الإسلامي إلى الشيوعي، إلا ان طموحاتهم التي عبر عنها عبد الناصر كانت مرتكزة إلى مشروع تغيير عميق هو مشروع وطني بالدرجة الأولى، وبممارسة هذا المشروع تم الاصطدام بمصالح الدول الكبرى من بريطانيا وفرنسا وأمريكا، و بإسرائيل طبعاً، في عالم كان يتميز بثنائية الأقطاب، وبوجود الاتحاد السوفيتي الذي استطاع عبد الناصر الاستناد عليه بل تقليده علي أكثر من مستوي.

إذن نحن أمام ضباط صف ثان أرادوا خدمة الوطن والشعب، ولو بتصورات عسكرية، ولا شك في اخلاصهم في هذا المجال. وقد تجذرت تلك الرغبة عبر التجربة منذ الخمسينيات وصولاً إلى الميثاق في بداية الستينيات وهنا بدأت ملامح المشروع الناصري تكتمل.

الآن أين نحن من كل هذا؟ نحن لسنا أمام حركة ضباط صغار تتولي ادارة الجيش ولكن نتحدث عن الفريق السيسي وقيادة الجيش الحالية الذين كانوا أعمدة أساسية لنظام مبارك، ولم يكن السيسي ضابط صف ثان في عهد مبارك بل كان قائد المخابرات الحربية، وفي إطار مؤسسة عسكرية تشكل دولة داخل الدولة ولها نشاطات اقتصادية ضخمة في قطاعات لا علاقة لها بالأمور العسكرية، وبالتالي أي مقارنة بين عبد الناصر وبين السيسي لا معني لها، فلا يوجد أي شيء مشترك بينهما سوي انتمائهما للجيش فقط.

ومن لديه أوهام في هذه النقطة سرعان ما سيخسرهما بنفس سرعة تبدد الاوهام حول مرسي، فقد كان هناك قطاع كبير من الشعب لديه أوهام حول مرسي وتبددت تلك الاوهام بسرعة فائقة، لأنه كان عاجزا عن تلبية حاجات الجماهير، والتي هي في المقام الأول حاجات اقتصادية واجتماعية ومن ثم حاجات وطنية وسياسية.

هناك الآن حالة انحسار للحركة الجماهيرية - إذا استثنينا تظاهرات الإخوان - وتبدو الأمور كما لو أن قمع الدولة سيعود وبقوة...هل تري الوضع كذلك؟

أجزم بأن الأمور لن تستقر، لأن حجم الأزمة الاجتماعية والاقتصادية في مصر كبير وعميق، وهذا يرجعنا للسؤال الأساسي: لماذا انفجر الوضع في المنطقة؟ لأن حجم البؤس وصل إلي حد لا يطاق، والمحرك الرئيسي للانتفاضة العربية، أو ما أسماه

«السيرورة الثورية الطويلة الأمد»، هو تلك الجذور الاقتصادية والاجتماعية، بمعنى انسداد أفق التنمية وبالتالي انتشار البطالة بشكل واسع وعلي الأخص بطالة الشباب، وهذا الوضع لم يتم حله بل يزداد تفاقمًا يوماً بعد يوم، لأن السبب الاساسي في انسداد آفاق التنمية إنما هو اتكال الحكومات — انطلاقاً من النظرة النيوليبرالية — علي القطاع الخاص، بينما الاستثمار الخاص غير مستعد للقيام بالمهمة التنموية. في الخمسينيات عندما رأى عبد الناصر أن القطاع الخاص غير مستعد للقيام بهذه المهمة جعل الدولة تقوم بها. هل يتصور أحد أن قيادة الجيش الحالية لديها برنامج من هذا النوع؟ من يتصور ذلك هو موهوم. إذا انتقلنا إلي المعسكر الآخر: الإخوان... في الأيام الأولى تصورنا أن ما يحدث هو بداية نهاية الإسلام السياسي، ولكن يبدو أنهم عادوا مرة أخرى إلي خانة الضحية؟ كيف تري الأمر؟

ما قامت به المؤسسة العسكرية من مصادرة للثورة الشعبية سمح للإخوان بالتظاهر بأنهم ممثلو ثورة يناير، وحاملو لواء الديموقراطية. والمشكلة أن العنف الذي تعرضوا له أعطاهم فرصة كي يلعبوا علي هذا الوتر.

بينما أظهر الإخوان واقعيًا نوعاً من العمي السياسي المذهل، ليس فقط خلال فترة مرسي التي لم يحاولوا من خلالها بناء تحالف وطني عريض، علماً بأن مرسي تم انتخابه بفضل أصوات الدورة الثانية وهي بالاساس أصوات لم ترد مرسي في الدورة الأولى، بل انتخبته لأنها لم تكن تريد عودة النظام القديم. وتصرفوا بشكل منفرد تماماً مصدقين أن ساعتهم قد حانت وأن الرب يرعاهم، ولم يباليوا بأحد، حتي نفر منهم الجميع بما فيهم السلفيون. لقد أظهرت القيادة الحالية للإخوان — التي تمثل التيار المتشدد داخل الجماعة — حالة نموذجية من الغباء السياسي.

تلك القيادة لم تمتلك درجة كافية من الادراك لتأخذ العبرة من حجم مظاهرات 03 يونيو. عندما اندلعت مظاهرات 8691 في فرنسا ضد ديغول — وهو شخصية تاريخية أعظم من مرسي بما لا يقارن — دعا إلي انتخابات نيابية استثنائية، ومن ثم دعا إلي استفتاء علي مشروعه السياسي ولما خسره استقال من الرئاسة، وكان مثل هذا السلوك كفيلاً بأن يخلص الجماعة من المأزق. لكن مرسي تشبث بالرئاسة بحجة أنه يمثل الشرعية. بعدها حدث الانقلاب وأصبح واضحاً أن تزواج قوة الجيش مع حشد جماهيري ضخم أقوى من الإخوان بكثير، ومع ذلك قرروا بغباء سياسي منقطع النظير الاستمرار بمظاهرات هزيلة — لا تنتج سوي المزيد من الضحايا — للمطالبة بعودة مرسي، بدلا من الاستفادة من مساعي المصالحة الامريكية والأوروبية التي تحاول إيجاد سبل لمساومة بينهم وبين الجيش.

وما هو مستقبل الإخوان في المدي القريب؟

أي سلطة تقوم في مصر لا تحمل برنامجاً للتغيير الاجتماعي والاقتصادي وتعيد إنتاج السياسات القائمة منذ أيام مبارك والتي استمرت في زمن مرسي وتتكلم علي المملكة السعودية وعلي الولايات المتحدة، ستفشل عاجلاً أم آجلاً وستواجه نقمة الجماهير. ساعتها سيتثمر الإخوان هذا الغضب الجماهيري في صالحهم، وهذا ما أظن أنهم يراهنون عليه.

والشارع هل سيصدقهم مرة أخرى؟

ممكن طبعاً، بمعنى أن خطاب الإخوان سيعتمد علي حجة انه «لم يفسح لنا المجال لتنفيذ مشروعنا النهضوي، ووضعت أمامنا العراقيل، وأطيح برئيسنا بعد عام واحد من حكمه»، إلخ. وهذا الخطاب من الممكن أن يكون مقنعاً في حال تصاعد الغضب الجماهيري إزاء السلطة الحالية وإذا لم تظهر علي الساحة قوة معارضة أخرى تمثل التطلعات التقدمية للجماهير. هذا هو التفسير العقلاني الوحيد الذي أراه لموقف الإخوان، وبدون هذه المراهنة، يصبح موقفهم أرعن بالكامل.

هل تتصور امكانية لجوء الاخوان للعمل المسلح؟ وان تصبح مصر معرضة للسيناريو السوري؟

لا اعتقد، هذا السيناريو بعيد عن مصر، لأن تركيب الدولة السورية مختلف تماما. وكي نقرب الصورة أكثر، تصور أن رئيس الجمهورية في مصر مسيحي، والمنتفعين وأكبر الرأسماليين كذلك، وثلاثة أرباع ضباط الجيش من المسيحيين، والقوات الخاصة الأهم داخل الجيش مسيحية بالكامل جنودا وضباطا. هذه هي الحالة القائمة في سوريا مع اختلاف كون الذين يحتلون المواقع المذكورة علويين وليسوا مسيحيين، أما نسبة العلويين في سوريا فهي تعادل تقريبا نسبة المسيحيين في مصر.

من ناحية أخرى لا اعتقد أن الإخوان سيصل بهم الأمر إلى ذلك الانزلاق الذي هو مشروع انتحاري بكل معني الكلمة. ممكن أن تتجه بعض الأوساط التكفيرية إلى ذلك كما نرى في سيناء علي سبيل المثال، لكن الإخوان كتنظيم فلا أظن.

حتى الآن يتحرك الجميع ضمن حدود ضمنية، سواء الجيش أو الإخوان، فلا الإخوان يذهبون إلى حمل السلاح، ولا الجيش يلجأ إلى تصفية الجماعة. سيبقى الإخوان في انتظار الانفجار الشعبي القادم، في ظل ازمة اقتصادية واجتماعية لم تحل، مراهنين علي أن من سوف يمثل المعارضة آنذاك سيكسب شعبية كبيرة.

وهنا مكنم الخطورة في أوضاعنا الراهنة مع تأرجح التقدميين المستمر بين قطبي النظام القديم والإخوان المسلمين، والمطلوب للخروج من هذا الوضع هو بروز قطب ثالث يجسد الشعار الذي تم رفعه في نهاية فترة المجلس العسكري الأولي: «لا فلول ولا إخوان...لسه الثورة في الميدان».

حوار : محمد فرج

مصدر: أخبار الأدب يوم 2013/11/10

مصر: قانون الصندوق وقانون الثورة

الاثنين 30 كانون الأول (ديسمبر) 2013

مصطفى بسيوني

ثورة يناير التي فاجأت نظام مبارك، فاجأت أيضاً القوى السياسية، فلم يكن أي منها مستعداً لاستلام السلطة وإقناع الجماهير بقدرتها على إدارة الدفة وتلبية مطالب الجماهير المنتفضة عقب ثورة تبدلت بعدها القواعد التي استمرت فاعلة لعقود. الحزب الوطني الذي أطاحته الثورة وحوّله لفلول، ترك فراغاً ملحوظاً في صناديق التصويت التي كان يحسم أغليتها دائماً، عبر صناديق مطعون في نزاهتها، ويترك هامش محدود يوزع بالتراضي على المعارضة الرسمية لزوم استكمال الشكل الديموقراطي. القوة التي كانت جاهزة لملء الفراغ الذي تركه الحزب الوطني كان التيار الإسلامي بقيادة الإخوان المسلمين. فالتنظيم القوي الضخم، والقدرات المالية غير المحدودة، والخطاب الديني الذي حشد الأصوات من فوق المنابر، بالإضافة لتجربة انتخابية ممتدة مكنت كلها التيار الإسلامي من خوض «غزوات صناديق» متتالية وحسمها – في ظل ضعف تنظيمي واضح لمختلف القوى السياسية – ابتداءً من التصويت على الإعلان الدستوري في مارس/ آذار 2011 وحتى الاستفتاء على دستور 2012، مروراً بالانتخابات البرلمانية والرئاسية. التيار الإسلامي لم يستوعب درس الثورة جيداً. فالحزب الوطني الذي أطاحته الثورة استطاع أيضاً حشر بطاقات التصويت لصالحه في الصناديق. والمفارقة أنّ الثورة انفجرت بعد أسابيع من الانتخابات التي تباهى الحزب الوطني باكتساحها. ومع ذلك لم يتوقف الإسلاميون عن التباهي بنسب التصويت، وتحدي معارضيه أن يأتوا بمثلتها. الردّ الجماهيري جاء سريعاً، ليس فقط في 30 يونيو، ولكن من قبل ذلك بكثير، عندما انطلقت احتجاجات الغضب في كل محافظات مصر تطالب بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية حتى وصلت لمعدلات احتجاج قياسية كان معناها الوحيد أن الاستمرار مستحيل.

فشل الإخوان المسلمون وحلفاؤهم في اختبار السلطة فشلاً ذريعاً. وهو ما جعل جملة خطابهم محل شك وارتباب وحتى تكذيب من قبل القاعدة العريضة، فكل ما انتقده الإخوان في السلطة السابقة جاؤوا به وأكثر. والفضاء الواسع الذي تحركوا فيه عقب ثورة يناير ضاق عليهم بشدة، فتراجعت قدراتهم التنظيمية والمالية والدعائية، وعادوا تحت الملاحظة والقمع. بناء على ذلك سيبدو بديهياً أن تتراجع قدرة الإخوان المسلمين وحلفائهم على حشد الأصوات أو تنهار تماماً في أي انتخابات أو استفتاء قادم. ولكن ما جرى في مصر منذ مطلع 2011 وحتى اليوم لم يكن أصلاً خاضعاً للبيدييات، وكانت المفاجآت تأتي تباعاً دون أي استئذان. وربما أسئلة بسيطة قد تبين لنا أن حساب الأصوات في الصناديق القادمة قريباً لن تكون بسيطة بالمرّة. فمثلاً ما حجم ما سيخسره الإخوان المسلمون وحلفاؤهم في الصناديق القادمة وأي قطاعات ستنصرف عنهم. وهل العوامل التي دفعت المصريين للتصويت للتيار الديني قد انتهت بالفعل خاصة وأن جزءاً من التيار الديني استطاع أن يتفادى السقوط مع الإخوان، فإذا كان مستوى التعليم والثقافة والتدين الشعبي كلها عوامل ساعدت الإخوان في حصد الأصوات، فهذه عوامل لا تزال متوفرة ولم يطرأ عليها تغيير يذكر. والأهم هل استطاعت القوى التي عارضت الإخوان أن تشكّل القطب البديل للتيار الديني بحيث تتمكن من حصد الأصوات التي قد تنصرف عنه. كذلك كيف تدار المرحلة الحالية وهل تمكن من يديرها من إقناع القطاعات الأوسع من المصريين أن الحاضر والمستقبل سيكون أفضل مما فعله الإخوان. ولكن قبل الإجابة عن أي من هذه الأسئلة يجب إدراك أمر هام، أنّ الأحداث في مصر أثبتت على مدار سنوات ثلاث أن الإجابات السهلة هي بالضرورة الإجابات الخاطئة.

لقد أثبتت تجربة السنوات الثلاث المنصرمة أن قوانين التصويت ليست هي نفسها قوانين الثورة. لقد انفجرت تظاهرات عارمة للمطالبة بإقالة أحمد شفيق عندما كان رئيساً للوزراء ولأه مبارك قبل رحيله عن السلطة واعتبر من بقايا نظامه.

وبعد شهر كان أحمد شفيق المرشح لرئاسة الجمهورية يحلّ الثاني في انتخابات رئاسة الجمهورية ليخوض معركة الإعادة ويصبح قاب قوسين أو أدنى من رئاسة الجمهورية. فرح الإخوان المسلمون بالملايين التي صوتت للدستور الذي وضعوه ووصفوه بأنه أعظم دساتير العالم، كما فرحوا قبلها بالأغلبية التي حصدها في البرلمان. فانطلقت ملايين أكثر تطيح بالدستور والرئيس بعدها بشهور. واليوم تشير الكثير من المؤشرات إلى انهيار الإخوان المسلمين شعبياً وتراجع كافة قدراتهم السياسية والتنظيمية والمالية والإعلامية التي سهلت عليهم الفوز في الانتخابات المتتالية. وتبدو خسارتهم في أي «غزوة صناديق» تالية حتمية. حتى أنهم أصبحوا أنفسهم يبدون التخوف من تلك الصناديق ويفكرون في سلاح المقاطعة الذي هاجموا من قبل، واتهموا من يستخدمه بالسلبية والعجز. ومع ذلك فالطرف الآخر الذي انعقد تحالفه في الثالث من يوليو ليس في أفضل أحواله. فبعد وحدة بين فرقاء فرضتها المواجهة مع الإخوان تبدأ الخلافات اليوم في الظهور بين الحلفاء. فبعض مواد الدستور المعدلة لا تحظى بإجماع الحلفاء، وقانون التظاهر الذي أعاد سطوة الداخلية وبطشها كذلك واجه انتقادات من داخل الحلف الذي عانى بعض أفرادها من بطش الداخلية. وترتيب خطوات خارطة الطريق التي أعلنت في الثالث من يوليو تشهد خلافاً معلناً خاصة في الخطوات التي تمثل جني الغنائم لأطراف التحالف مثل الانتخابات البرلمانية والرئاسية. لا تقف مشكلات جبهة الثالث من يوليو، التي تضم إلى جانب مؤسسات الدولة قوى ليبرالية وقومية ويسارية وإسلامية، عند خلافاتها الداخلية. فعدم تقدمها في حل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية رغم تدفق مساعدات وقروض غير مسبوقه، تجعل التساؤل عن مصير تلك التدفقات يبدأ بالظهور تدريجياً، واستمرار الاحتجاجات الاجتماعية والاقتصادية قد يمثل المشكلة الأكبر أمام الدولة في المستقبل القريب، خاصة مع صعود الإضرابات العمالية من جديد.

تتعامل الأطراف المختلفة مع صناديق التصويت التي ستفتح تباعاً في الفترة القادمة على أنها ستكون اختباراً جدياً لحصاد ما بعد الثالث من يوليو. سيختبر تحالف الإخوان المسلمين قدرته على تقليل خسائره بعد خروجه من السلطة وفقدانه جزء كبير من شعبيته وقدراته اللوجستية. سيكون اختباراً أيضاً لتحالف الثالث من يوليو وقدرته على أنه أفضل من الإخوان وأن الجماهير التي خرجت في 30 يونيو ضد حكم الإخوان أكثر رضا بما آلت إليه الأمور، وأن خارطة الطريق تسير بخطوات واثقة.

بالتأكيد لن تكون النتائج التي ستفصح عنها الصناديق القادمة شبيهة بالنتائج التي تحققت سابقاً. لن يتمكن الإخوان المسلمون وحلفاؤهم من الحصول على ما حصلوا عليه من قبل. وإن كان حجم الاختلاف في النسب لا يمكن تقديره مع الضعف المتبادل في الجبهات المتصارعة وقد تظهر مفاجآت. ولكن الأهم من ذلك أن صناديق الانتخابات السابقة جميعاً، لم تحصن الفائزين بها من مفاجآت الشارع الغاضب. وأياً كان الفائز في الصناديق القادمة ما لم يترجم فوزه سريعاً إلى خطوات فعلية وحاسمة في الاتجاه الذي تتوقعه الجماهير التي انفجرت مرات عدة من قبل، فإن الصناديق لن تقيه شر انفجار جديد.

*كاتب مصري

مصدر: جريدة الأخبار - لبنان : عدد 2187 ؛ 30 ديسمبر 2013

السياسي وانتخابات الرئاسة: لماذا التباطؤ في مسد القرار؟

الاربعاء 26 آذار (مارس) 2014

مصطفى بسيوني

قفزة بعيدة إلى الأمام تستدعي بالضرورة التراجع خطوات عدّة إلى الخلف. بهذا المنطق يمكن تفسير تأخر إعلان المشير عبد الفتاح السيسي ترشحه للرئاسة حتى الآن.

ولكي يترشح السيسي للرئاسة، عليه أن يعلن استقالته من وزارة الدفاع، ويصبح من دون أي سلطات، ولو شكلياً، فيتحول بذلك من حاكم فعلي أطلق «خريطة الطريق» في الثالث من تموز الماضي إلى مجرد مرشح للرئاسة.

ويبدو أن التخلي، ولو مؤقتاً وشكلياً، عن السلطات والصلاحيات التي يتمتع بها وزير الدفاع عقب الثالث من تموز، ليس بالأمر السهل.

ومن المؤكد أن ثمة ضرورة لإجراء ترتيبات داخل المؤسسة العسكرية قبل مغادرتها إلى ميدان الانتخابات، لضمان استمرار خريطة الطريق واستقرار الأوضاع حتى انتهاء الانتخابات الرئاسية.

وهناك أيضاً ترتيبات خاصة بخوض انتخابات الرئاسة، مثل ضمان عدم حدوث مفاجآت بدخول مرشحين آخرين من الخندق ذاته، على غرار الفريق شفيق والفريق سامي عنان. وثمة ضرورة أيضاً لضمان مواقف الحلفاء، وبخاصة الإقليميين، والتأكد من وفائهم بتعهداتهم في ظل أزمة اقتصادية واجتماعية خانقة.

في كل الأحوال، لا يبدو حتى الآن أن أياً من خطوات «خريطة المستقبل»، وبخاصة تلك المتعلقة بانتخابات الرئاسة قد خرجت عن المسار المقرر لها سلفاً. هذا ما يؤكده رئيس «منتدى الحوار الإستراتيجي» اللواء المتقاعد عادل سليمان، قائلاً لـ«السفير» إن «هناك سيناريو موضوع ويجري تنفيذه بالفعل. مبارك قال في 2010: خليهم يتسلوا، والواقع أن كل التكهّنات والتحليلات اليوم تذهب في هذا الاتجاه.»

ويرى سليمان أن ثمة مبالغة في الحديث عن تأخر السيسي في إعلان ترشحه، موضحاً أن «باب الترشح لم يفتح بعد، والسيسي يريد أن يتقدم للانتخابات كشخص ذي مكانة وليس كأى مرشح آخر»

ويتساءل سليمان «لماذا يتعجل السيسي في بدء سباق الرئاسة قبل أن يفتح باب الترشح؟ غيره قد يحتاج إلى فترة دعوية أما السيسي فلا، فهو الحاكم الفعلي لمصر منذ الثالث من تموز الماضي، والانتخابات ستكون تقنياً لوضعه.»

ويتابع: «في جميع الأحوال، يبدو أن فترة الترقب قد شارفت على نهايتها، ومن المفترض أن يُتخذ قرار الترشح في اجتماع يعقد اليوم، على أن يتقدم السيسي غداً باستقالته من منصب وزير الدفاع.»

وعلى عكس الكثير من التوقعات، يضع سليمان احتمالاً لا يبدو كبيراً حين يقول «قد لا تكون خطوة السيسي في اتجاه الترشح هي الاستقالة من وزارة الدفاع، فربما يصدر قرار بإعفائه مؤقتاً من مهامه العسكرية، في ما يشبه الإجازة خلال فترة الانتخابات.»

لكن الخبير العسكري محيي نوح ينفي بالكامل هذا الاحتمال، إذ يقول لـ«السفير»: «لا توجد إجازة... يجب على السيسي أن يستقيل لكي يصبح مرشحاً مدنياً. أما بقاؤه حتى اليوم فيرتبط بترتيبات أهمها حركة (تعيينات) الضباط والترقيات والملفات الخاصة بالتسليح. كل تلك أمور كان يجب الانتهاء منها إلى جانب أمور أخرى. وقد تم كل ذلك بالفعل واليوم

سيعقد اجتماع يعلن بعده السيسي قراره تمهيدا لاستقالته يوم غد.»

ويشدد نوح على أن «إعلان السيسي سيكون واضحاً وحاسماً وسيعلنه بنفسه»، مضيفاً أن المشير «يتشاور بالفعل مع خبراء حول برنامجه الانتخابي والقضايا الملحة، ولكن في اللحظة المناسبة سيعلن قراره بنفسه.»

وبالرغم من أن إجراءات الانتخابات الرئاسية لم تبدأ بعد، وبالتالي لا فإنّ السيسي ليس متأخراً بالفعل عن السباق الرئاسي، إلا أن الأمر على المستوى السياسي يختلف عنه على المستوى الإجرائي.

وبالفعل، فقد تم تسريب معلومات كثيرة بشأن إعلان استقالة السيسي من وزارة الدفاع في شهر شباط الماضي، وبعضها جاء من مقرّبين منه ومؤيدين له، ولكن الرجل أحبط كل تلك التوقعات حتى اليوم. كما أن الأسباب التي قدّمت لتبرير تأخر الإعلان عن الترشح قد استهلكت.

ويقول مدير «مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية» ضياء رشوان لـ«السفير» إن «الأمر الوحيد الواضح والحاسم في إعلان ترشح السيسي هو ترتيب الأوضاع الداخلية للقوات المسلحة. وهو ما جرى بالفعل. أما باقي ما يقال فهو مجرد تحليلات قد تصيب أو تخطئ، ومن بينها مثلا الترتيبات الإقليمية والدولية ومراعاة كافة الملاحظات التي قد تقال من حلفاء أو حتى غير حلفاء.»

ويضيف «لقد ذهب السيسي إلى الإمارات بالفعل، ولا أعرف إن كان طرح موضوع الرئاسة في زيارته أم لا. كما أن هناك اتصالات إقليمية ودولية لا نعرف مضمونها على وجه الدقة.»

وينفي رشوان أن يكون سبب تأخر السيسي لإعلانه أمنياً أو اقتصادياً إذ يرى ان «الظرف الاقتصادي والظرف الأمني سببان للتعجل في الترشح وليس العكس.»

ليس لدى السيسي ما يدفعه إلى التعجل في الاستقالة وبدء السباق الرئاسي، وهو ليس في حاجة إلى المزيد من الأيام للدعاية الانتخابية، كما ان السباق لن يبدأ بدونه على أي حال، ولا داعي للبقاء لفترة طويلة خارج وزارة الدفاع ورئاسة الجمهورية. هذا ما يؤكده الكاتب الصحفي عبد الله السنوي لـ«السفير»، قائلاً إن «الفكرة الأساسية هي أن تكون الفترة بين خلع البدلة العسكرية وإعلان نتائج انتخابات الرئاسة أقل ما يمكن. لذا فمن المنطقي أن يعلن السيسي ترشحه غداً باستقالته من الحكومة كما هو متوقع، وأن يتولى الفريق أول صدقي صبحي وزارة الدفاع، وأن يتولى الفريق عبد المنعم التراس رئاسة الأركان كما هو مرجح، لأن اللجنة العليا للانتخابات ستعلن يوم الأحد موعد فتح باب الترشح. ويجب أن يدرج السيسي في الكشوف قبل 24 ساعة من فتح باب الترشح.»

وينفي السنوي أن يكون تأخير ترشح السيسي نابغاً من أي قلق على استمرار موقف المؤسسة العسكرية منه بعد استقالته. ويوضح أن «الفريق صدقي صبحي له نفس موقف السيسي تماما وبنفس الصلابة منذ الثالث من تموز، وهو من قال من قبل: إذا الشعب استدعى الجيش سنكون في الشارع في دقائق». ويتابع «ليس هذا مصدر القلق، وربما يكون القلق سببه أممي فالسيسي مستهدف من قبل القوى الإرهابية، وإن كان أمنه سيظل في عهدة الجيش حتى بعد خروجه. وهناك أسباب اقتصادية تتعلق بتأمين دعم الحلفاء الإقليميين لبرنامج الانتخابي وإنجاز البرنامج نفسه. ولكن ما تجدر الإشارة إليه أن اللجنة العليا للانتخابات إذا ما أجلت إجراءاتها فسوف يتأجل قرار السيسي حتى لا يطيل فترة بقائه خارج الوزارة والرئاسة معاً.»

بقلم، مصطفى بسيوني من حركة الاشتراكيين الثوريين بمصر

مصر: السيسي مرشما، النظام العسكري يبعث عن شرعية

الاحد 20 نيسان (أبريل) 2014

فيفيان لفون

ليس في إعلان ترشيح المشير السيسي، يوم 26 مارس ، للانتخابات الرئاسية المصرية القادمة المقرر إجراؤها في مايو، ما يثير الاستغراب مطلقا. رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة، ووزير الدفاع، ونائب رئيس الوزراء، تحتم على هذا الرئيس السابق للاستعلامات العامة في عهد مبارك، قانونيا مغادرة منصبه ليتمكن من الترشح ليحل محل الرئيس المؤقت عدلي منصور، الرئيس الرسمي للبلد منذ عزل محمد مرسي، عضو جماعة الإخوان المسلمون، في يونيو 2013. لقد استعاد الجيش مباشرة السلطة في أعقاب المظاهرات الكبرى المناهضة لمرسي في نهاية يونيو.

بعد التخلص من مرسي وتسليمه للقضاة، واعتقال مسؤولي الإخوان المسلمون، لم يكتف الجيش بمواصلة القمع ضد مؤيدي الجماعة باسم مكافحة «الإرهاب». لقد واصل نشر المراسيم والمذكرات التي تهدف إلى خنق كل معارضة لسلطته: لقد شرعت المراسيم المناهضة للتظاهر التي تم تمريرها في الخريف، على اعتقال المعارضين اليساريين، بما في ذلك وقائيا في منازلهم، وإدانتهم كما كان في عهد مبارك. تقدر منظمات غير حكومية بأنه ، منذ يوليو 2013، تم سجن 15.000 معارض سياسي.

لا يمكن، في الواقع، للسلطة أن تكتفي بصورة « مناهضة مرسي » التي رعاها السيسي، ولا بالانفراج الحقيقي الذي شعر به جزء كبير من السكان، الذين تحرروا من الوجود الثقيل لجماعة الإخوان المسلمون بالحكومة. أصبحت القيادة العليا للجيش في الخط الأول لمواجهة نفاذ الصبر الشعبي: ليس فقط أن أسعار جميع السلع الضرورية زادت، ولكن أيضا الوجود بحد أدنى للأجور للعاملين في القطاع العام - قانون تمت المصادقة عليه في ما بعد مبارك - التي لم يتم الوفاء بها سوى نادرا. أما بالنسبة لأرباب العمل في القطاع الخاص الذي يمثل فيه الأجراء ثلثي 26 مليون عامل أجبر في البلاد ، فلم يقوموا حتى بالوقوف ضده.

لذا فليس مستغربا أنه، أثناء حكم طنطاوي، وأثناء حكم مرسي كما هو الحال أثناء حكم السيسي ، استمرت المظاهرات والإعتصامات، ما دام تجاهل الحد الأدنى من مطالب العمال والمستخدمين قائما. استمر قمع المضربين بعد انقلاب 3 يوليو، بل تعزز في بعض القطاعات. رغم أنه شهد هدوء بداية الصيف الماضي، وبرغم استئناف حركات السخط العمالية، على سبيل المثال للمطالبة باستقالة مدير فاسد وتطبيق الحد الأدنى للأجور، كما هو الحال في فبراير الماضي بمصنع نسيج مصر بالمحلة الكبرى.

في مصانع أخرى للغزل والنسيج ، خيضت إضرابات للتضامن، طالبت، بالمناسبة، بالأجور غير المدفوعة أو المكافآت النصف سنوية التي لم تدفع. مؤخرا، أوقف إضراب واسع لوسائل النقل العام الكبيرة الحافلات في ثمانية وعشرين مستودعا بالقاهرة الكبرى، بسبب مطالبة الموظفين بعقود عمل دائمة و زيادة الأجور. تباكي رئيس مجلس الوزراء الجديد، محل ، الرئيس السابق لشركة المقاولون العرب، معلنا أن « المطالب تتجاوز المنطق ومن شأنها أن تدمر البلاد» ، ورغم ذلك لم تتوقف الاعتصامات والاحتجاجات ولم يتوقف انقطاع الكهرباء.

يعد الحكم مؤخرا بالإعدام على أكثر من 500 من المتظاهرين المؤيدين لمرسي إشارة حكم صارم، ليس موجهها فقط لمؤيدي الرئيس السابق، الذين تم حاليا إبعاد حزبهم من المشهد السياسي. إنه تهديد موجه إلى جميع السكان والعمال

بوجه الخصوص، عندما يحتجون ويطالبون بحقوقهم.

يهدف انتخاب السيسي للرئاسة منح شرعية ديمقراطية لسلطة العسكر. لكن يجيب بأي حال على وضع الغالبية العظمى من فقراء الشعب المصري. ومن الراجح أن يستمر تذكير العسكر، والرأسماليين المحليين والقوى العظمى التي تدعمهم، بذلك من طرف هذه الأغلبية الساحقة المفقرة.

بقلم فيفيان لفون

جريدة النضال العمالي، فرنسا

تعريب جريدة المناضل-ة

المفكر اللبناني جليبر الأشقر لـ «الشروق»: أمريكا والسعودية وإسرائيل تعتبر صباهي قطاً أمراً.. والرياض ضغطت على السيسي ليترشح

الخميس 22 أيار (مايو) 2014

الشروق، جليبر الأشقر

قال المفكر والأستاذ الجامعي اللبناني جليبر الأشقر إن أمريكا والسعودية وإسرائيل، لا يريدون وصول المرشح الرئاسي حمدين صباحي لرئاسة مصر.

وأضاف الأشقر في حوار مع «الشروق»، أن حكم مصر «مهمة صعبة»، واقترح على الرئيس القادم «تأميم الثروات التي تراكمت من المحسوبية والعلاقات بالنظام القديم، وفرض ضرائب تصاعدية»، ورأى أنه مهما بلغ التوتر بين الولايات المتحدة الأمريكية والمشير عبد الفتاح السيسي، فإن الجيش المصري يظل حليفاً استراتيجياً لواشنطن في المنطقة، معرباً عن اعتقاده بأن أي «حاكم قادم سيتبنى السياسات القديمة، محكوم عليه بالفشل».. وإلى نص الحوار

أين ترى محطة الانتخابات الرئاسية في مصر، من مسار الثورات العربية؟

مجرد محطة وليست نهاية المطاف، فما وقع في 2011 لن ينتهي إلا بإيجاد حلول جذرية للمسألة الاجتماعية التي هي أساس الانفجار الكبير، وما حدث منذ ذلك الانفجار هو تناوب، على صعيد المنطقة، بين قوتين، كانتا رئيسيتين، في الساحة العربية بوجه عام، هما النظام القديم من جهة، ومن جهة أخرى، المعارضة الأصولية لهذا النظام القديم، والتي تعارضه على أسس أيديولوجية خاصة بها، لكن لا تختلف عنه فيما يخص معالجة الموضوع الاجتماعي، بمعنى أنها تلتقي معه في سياسات اقتصادية واحدة، بينما المطلوب هو تغيير تلك السياسات الاقتصادية.

سؤال المستقبل الرئيسي، هو هل ستظهر بما يكفي من القوة والوضوح الاستراتيجي، قوة تُمثل طريقاً ثالثاً، وهل يجد هذا الزخم المؤلف من العمال والشباب والنساء والتقدميين بوجه عام، الذي صنع الانتفاضات، تعبيراً سياسياً له، يكون مستقراً على نهج يتميز عن القطبين الآخرين المذكورين.

المشكلة حتى الآن هي ضعف القوى الحاملة لأمان الانتفاضة من «عيش وحرية وعدالة اجتماعية»، ضعفها السياسي بشكل خاص الذي جعلها تنتقل من تحالف مع قطب إلى تحالف مع القطب الآخر، والعكس بالعكس، وهذا التذبذب كان مسيئاً جداً لقدرتها على شق طريق ثالث على مسافة واحدة من قطبي السياسات الاجتماعية والاقتصادية القديمة.

وكيف تنظر لفرص إنجاز هذا التغيير المأمول في مصر في الفترة المقبلة؟

لا أرى قدرة على حل المشكلة الاجتماعية في مصر من خلال استمرار السياسات الاقتصادية القديمة، ولا من خلال الاتكال على المساعدات الخارجية والخليجية بوجه خاص، والمطلوب هو تغيير جذري في طبيعة الدولة القائمة، كدولة مستندة إلى قوى اجتماعية تسعى وراء الربح السريع، ويسود فيها الفساد والمحسوبية، مثل هذه القوى لا تستطيع أن تكون مرافقاً لعملية تنمية اقتصادية حقيقية.

المطلوب هو تغيير جذري في السياسات الاقتصادية، يترافق مع تغيير جذري في الطبيعة الاجتماعية للدولة وللسلطة، والانتقال مما نحن فيه، إلى دولة تمثل فعلاً السيادة الشعبية، يكون فيها للجماهير كلمة الفصل، وتكون الدولة تحت الرقابة الشعبية بشكل ديمقراطي عميق.

يجب تغيير السياسات الاقتصادية إلى سياسات تستعيد الروح التنموية التي كانت قائمة في العهد الناصري، لكن دون ما شاب تلك التجربة من انعدام للديمقراطية، المطلوب هو استعادة السياسات التنموية وسياسات العدالة الاجتماعية في ظل دولة ديمقراطية حقا، تحت رقابة شعبية تتصدى للفساد في كافة المؤسسات.

من أين يبدأ التغيير الاستراتيجي في الاقتصاد؟

يبدأ بتأميم الثروات العديدة التي تمت مراكمتها عن طريق المحسوبية والعلاقة بالحكم والنظام في العهود السابقة، وهذا مطلب شعبي لم يتحقق، بل جُل ما تحقق هو مقاضاة بعض الرؤوس الأكثر بروزا ممن ارتبطوا بالعهد السابق وبجمال مبارك على وجه الخصوص، وهي رموز محدودة جدا، لكن هناك تكتل أكبر بكثير من الثروات التي تمت مراكمتها باستغلال العلاقة بالدولة، وهي تشكل موردا أساسيا وطاقة كبيرة لم يتم مصادرتها وتأميمها.

لكن هناك من يرون أن التأميم ضد القانون والدستور؟

بالعكس هذا مع القانون تماما، لأن قسما كبيرا من الإثراء غير مشروع، ويمكن تعميم العملية فلا تقتصر على أمثال أحمد عز وحسين سالم فقط من الرموز المحدودة. ثم هناك قطاعات منفعة عامة تدر أرباحا طائلة مثل التليفون الخليوي (المحمول) على سبيل المثال، تمت عبرها مراكمة ثروات ضخمة جدا على امتداد المنطقة العربية، حيث أغنى الناس اليوم ممن استغلوا هذا القطاع، وحصلوا فيه على الرخصة من خلال علاقتهم بالسلطة، وهذا وضع معمم في المنطقة.

أما بالنسبة للرأسمالية المبنية على النشاط الاقتصادي الانتاجي بدون محسوبية، فلا بد من فرض ضريبة تصاعدية على نشاطها، نحن في منطقة من العالم لا يدفع الضريبة فيها إلا العامل والموظف المأجوران، أما أصحاب رؤوس الأموال فلا يدفعون شيئا يُذكر.

من خلال هذين المصدرين، التأميم والضريبة التصاعدية، يمكن تجنيد الثروة المحلية، وتعبئة الموارد الوطنية في يد دولة تنموية ديمقراطية تقوم بالتوظيف الكثيف، وبالدور الرئيسي والموجه في عملية التنمية الاقتصادية، لأنه لا مناص من ذلك، إذا أردنا الخروج من التخلف وانعدام التنمية الذي نعاني منه.

من يتصور أن القطاع الخاص والاقتصاد الحر كفيلا بتحقيق التصنيع والتنمية إلخ، موهوم بالكامل، القطاع الخاص بمفرده لا يستطيع أن يقوم بهذه المهمة، بالأخص في ظل الدول القائمة لدينا، فلا بد من دور أساسي للدولة بعد تغييرها. وحتى لو نظرنا للتجارب القليلة من الجنوب العالمي التي حققت نجاحا في التنمية الاقتصادية مثل كوريا الجنوبية، وإذا نظرنا إلى التنمية الاقتصادية السريعة لبلد كالصين اليوم، وهي تحقق أعلى وتأثير النمو الاقتصادي بالعالم، نرى في كل هذه الحالات دوراً أساسياً للدولة والقطاع العام. والذين تصوروا أن مشكلة المرحلة التاريخية السابقة كانت في أن الدولة هي التي كانت تقوم بذلك، وأن الحل تمثل في الخصخصة وتحرير الاقتصاد، لم يفهموا المسألة الرئيسية، فالمشكلة لم تكن في دور الدولة بالمطلق، لكن كانت في طبيعة الدولة ودورها، ومازلنا لم نخرج من ذلك.

هل هناك أمد زمني معيّن، لتحكم على النظام الجديد الذي يولد في مصر في غضون أيام قليلة بعد الانتخابات، بأنه قد ينجح أو أنه محكوم عليه بالفشل كما قلت سابقا عن نظام الرئيس المعزول محمد مرسي؟

في ضوء انعدام التوازن الصارخ في الإمكانيات المادية وطبيعة الحملة الإعلامية، يكون من باب المعجزة لو تمكن حمدين صباحي أن يفوز، مع أنه فاجأ الجميع في عام 2012 بخمسة ملايين صوت، ويهمني أن أرى ماذا سيكون زخم حملته هذه المرة، لكن طالما أن المقصود من السؤال يتعلق بالمشير عبد الفتاح السيسي، فإنني أرى أن الحاكم الفعلي للسلطة القائمة منذ 3 يوليو هو الفريق ثم المشير عبد الفتاح السيسي، ولا أعتقد أن هناك شخصا واحدا موهوم بأن القائد الفعلي

للحكم ما بعد 3 يوليو كان اسمه عدلي منصور.

لكن الحكومة نفت ذلك؟

من حق الحكومة أن تنفي ما تريد، لكننا أمام مواصلة محتملة لما بدأ في 3 يوليو، ولا أرى في ما حصل حتى الآن أي إشارة إلى تبدل في السياسة الاقتصادية والاجتماعية نحو النهج المطلوب، لا بل أرى ارتدادا عن بعض البوادر المحدودة التي بدت في الحكومة الأولى بعد 3 يوليو، تم الاستعاضة عنها بعودة إلى ما يشكل استمرارا لعهد الرئيس المخلوع حسني مبارك، فلا أرى ما يوحي بالتغيير المطلوب للخروج من المأزق التاريخي الذي وُلد الانفجار.

ألا يمكن حدوث هذا التغيير عبر طريق إصلاحي خاصة وأن غالبية المصريين يقولون إن البلد في حالة حرب على الإرهاب؟ نحن في منطقة من العالم، كانت مقولة «الحرب على الإرهاب» فيها، ولا تزال، عنوانا عريضا لسياسات شتى منها احتلال العراق من قبل إدارة بوش، التي كانت هي التي أطلقت هذه المقولة، ومنها سياسات البطش والطعن بالديمقراطية وغيرها.

لا يكون تفادي الإرهاب بتصعيد القمع على المجتمع ككل، بل كلما طال القمع فئات أعرض، شكّل وساهم مساهمة رئيسية في تدعيم التربة التي ينبت عليها الإرهاب.

استئصال الارهاب لا يكون بالدولة القمعية، وهذا لم ينجح ولن ينجح، وكل تاريخ العقود السابقة لدينا تثبت أن الأنظمة الاستبدادية التي سادت خلال العقود السابقة هي التي وُلدت هذا التيار الذي لم ينشأ من الفضاء في عام 2011، فهو موجود منذ عشرات السنين وينمو في ظل أنظمة ديكتاتورية.

بماذا يكون استئصال الارهاب إذن؟

بالديمقراطية الحقيقية والرقابة الشعبية والتغيير الجذري للسياسات الاقتصادية. ويوجد قسم من المجتمع في مصر، يعتقد أن درء الخطر الذي يراه ممثلا في الاخوان المسلمين يكون من خلال عودة النظام القديم بصورة أكثر قمعية، وهذا وهم كبير جدا، لأنه لا يمكن تهميش تيار كالأخوان عن طريق القمع وحده.

فلو نظرنا للمستينات مثلا عندما كان هذا التيار مهمشا، لم يكن القمع سبب تهميشه الرئيسي، طبعا كان هناك قمع شديد، لكن هذا لم يكن بوسعه وحده أن يهّمش ذلك التيار، بل ان ما همّشه هو كون الحكم الناصري قد تصدى للمشاكل الاجتماعية والوطنية والإصلاح الزراعي إلخ، وتمكّن من تجسيد الأمانى الشعبية وتلبيتها إلى حد بعيد.

هل ترى مشاركة صباحي في الانتخابات الرئاسية، محطة ضمن محطات لاحقة في مسار السياسي؟

حمدين أصبح رمزا بارزا في مصر لنهج يستمد من وحي التجربة الناصرية، بأوجهها الإيجابية، أي ليس الديكتاتورية، بل العدالة الاجتماعية والسياسات التنموية والكرامة الوطنية، هذه الأمور الأساسية، فهناك حنين في المجتمع المصري للسياسات الاجتماعية المنحازة للكادحين والكرامة الوطنية والسياسة المختلفة جذريا عما حصل منذ عهد السادات.

حمدين أصبح رمزا لتلك السياسات، لكن في إطار التغيير الديمقراطي الذي بدأ منذ 2011، إذ انه ليس رجلا عسكريا يطمح للسلطة من خلال الانقلاب أو ما شابهه، بل رجل خاض تجربته السياسية كمناضل في الشارع والميادين، ودخل السجون في صراع ضد النظام القديم، ولهذا السبب استقطب أصواتا هامة جدا في انتخابات 2012 بشكل عبر عن الطاقة الموجودة التي أرادت أنذاك تجسيد شعار «لافلول ولا اخوان، لسه الثورة في الميدان.»

وكيف تنظر لمشاركته في الانتخابات الرئاسية المقبلة؟

المشكلة على صعيد الانتفاضة العربية ككل، أن القوى التقدمية الطامحة لتجسيد الطاقة الثورية التي انبثقت في 2011، تفقد من مصداقية تمثيلها لتلك الأماني عندما تتذبذب وتنتقل من تحالف مع قطب ضد الآخر، إلى تحالف مع الآخر ضد الأول، فهي بذلك، تُضَيِّع الفرصة، وتُذَوِّب الهوية التقدمية، فالمطلوب هو الاستقرار عند سياسات تعتبر الموضوع الاجتماعي هو الأمر الرئيسي بتلازم وترافق مع الديمقراطية، أي سياسات تُبقي المسألة الاجتماعية في الصدارة ولا تُمَيِّعها من خلال السكوت عنها عند دعم هذا أو ذاك، ولو تم ذلك نستطيع أن نرى صعود قطب يشكل فعلا تمثيلا وتجسيديا للطاقت والأماني التي ولدت في الانتفاضة في عام 2011.

هل يعزز هذا التجسيد مواقف حمدين لاحقا؟

الانتخابات الرئاسية محطة، وكما قلت فالسؤال الأساسي هو ما سيحصده من الأصوات، وهل سيستطيع استعادة أصوات 2012، بل أن يزيد منها وهذا ليس بالسهل طبعا. وأعتقد أن حمدين قد يكون خسر بعض المصداقية عندما ظهر للناس وكأنه يساهم في التمهيد لخصمه الحالي، أي أنه بدأ بمرحلة معينة وكأنه يساهم في تزكية السيسي، أما اليوم، ومن خلال شنه للحملة الانتخابية بشجاعة وفطنة، يسير على طريق استعادة صورة حمدين 2012.

هل ترى أن الشعبية الواسعة التي يحوزها السيسي حاليا، قد تحصنه من الاحتجاج ضده مستقبلاً؟

نحن دخلنا منذ 2011 بسيرورة ثورية يتسارع فيها التاريخ، وتتسارع فيها قدرة الجماهير على الفهم واستخلاص الدروس، فالناس انتفضوا ضد الحكم والحكومة عدة مرات منذ ثورة يناير، دون الانتظار ثلاثين عاما كما حدث في السابق، وبالتالي، مهما حصل عليه هذا المرشح أو ذاك من دعم أو تأييد شعبي في الانتخابات، إذا لم يُغَيِّر السياسات الاقتصادية بشكل جذري، فهو محكوم بالفشل وسوف يثور الشعب من جديد ضده، وفي مهلة ستكون أقل بكثير من 30 سنة.

سنة مثل مرسي، أم أقل أم أكثر؟

لا يمكن التكهن بذلك لكن ألفت نظرك إلى انه لا يغفل أحد أن الحاكم الفعلي منذ 3 يوليو هو الفريق ثم المشير، لكن ذلك لم يمنع مصر من أن تشهد مجددا في الأشهر الأخيرة صعودا هاما في الاضرابات العمالية، فحين يأتي إنسان للحكم ويقول للناس سألبي مصالحكم، هذا لم يعد يكفي لتخدير الناس، بل هم يريدون نتائج ملموسة وإن لم يحصلوا عليها، سيتحركون من جديد.

كيف تنظر لتكلفة فشل السيسي، بالنظر لتكلفة فشل مبارك ومرسي في الحكم؟

أتمنى أن تجد مصر طريقا إلى التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والديمقراطية السياسية لكن تحقيق ذلك يتطلب عملية تغيير بالعمق ليست سهلة، وحتى الآن ما حصل في مصر هو إزاحة رأس جبل الجليد العائم فوق الماء، أما جسم النظام الرئيسي فما يزال سائدا، وكما قال شعار على أحد جدران القاهرة «النظام لم يتغير لكن الشعب هو الذي تغير»، ونحن أمام مرحلة تغيير تاريخي قد تدوم عشرات السنين.

إلى أي مدى ترى أن شرطي، الرغبة والقدرة على تغيير جسم الجبل الغاطس من النظام القديم، متوفران لدى السيسي؟ لا يهمني أن أحكم على الرغبات، بل أستطيع أن أحكم على القدرات من خلال ما أراه من برامج وقوى اجتماعية يستند إليها هذا أو ذاك، وعندما أنظر اليوم إلى من يلتف حول المشير السيسي من قوى اجتماعية، أرى بينها العديد من رموز النظام القديم، والعديد من مكونات جبل الجليد نفسه الذي يعيق تطور مصر وتنميتها منذ عشرات السنين.

لكن هناك ضمن مؤيدي السيسي، وجوها ممن ثاروا ضد مبارك مثل عبد الحليم قنديل وغيره؟

هم أقلية قليلة التأثير بالمقارنة مع رموز نظام مبارك، ولا يمثلون سياسات اقتصادية مختلفة عما سبق، كما أرى أيضا انكالا على قوى خارجية غارقة في الرجعية، مثل المملكة العربية السعودية، والنظام الخليجي بأسره، ومن يتصور أنه يمكن بالاستناد لمثل تلك القوى الغارقة في الرجعية أن يسير بالمجتمع للأمام، فهو واهم تماما.

قلت إن سنة من حكم مرسي لمصر أثرت على جماعة الإخوان سلبيا أكثر من تأثير أية دعاية مضادة لهم لعشرات السنين، كيف ذلك؟

مرسي واجه في السنة التي قضاها في السلطة، فشلا ذريعا تجسد في التظاهرة الجماهيرية الضخمة في 30 يونيو، والتي كانت استمراراً للحراك الجماهيري الذي بدأ في 25 يناير، وإزاء هذا الانتفاض بدل أن يدرك مرسي أنه لا بد من حسم الأمر ديمقراطيا، ويبادر بالدعوة لاستفتاء حول حكمه، جعل الجيش يفرض عليه انذارا ثم يتدخل مباشرة ليقيله.

وعندما يقولون لي إنه أنتخب ديمقراطيا، وبالتالي لا يمكن ازاحته بالتظاهرات بالشارع، أقول أن هذا كلام غير ديمقراطي، لأن الشعب عندما يفوض إنسانا في انتخابات أيا كانت المدة الرئاسية، لا يجب أن ينظر لذلك على أن الشعب تخلى عن سيادته.

أريد منك توجيه رسالة موجزة للسيسي وصباحي؟

إن لم يتم تغيير جذري للسياسات الاقتصادية وان لم تكن العدالة الاجتماعية هدفا حقيقيا وفعليا تتجسد في اجراءات ملموسة وهامة، فإن أيا كان من يأتي للحكم، محكوم عليه بالفشل أمام محكمة التاريخ.

في ضوء كتابكم المشترك مع المفكر الأمريكي الكبير نعوم تشومسكي، حول السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط، والتي وصفتموها في العنوان بـ«السلطان الخطير»، كيف تنظر للعلاقات المصرية الأمريكية في ظل حكم السيسي أو صباحي؟

مهما حصل من توتر بين الولايات المتحدة الأمريكية والمشير السيسي إثر الثالث من يوليو، يبقى أن الجيش المصري هو حليف استراتيجي لأمريكا في المنطقة، ينعكس ذلك في كونه يحتل المرتبة الثانية بعد الدولة الصهيونية، في تلقي المساعدات الخارجية الأمريكية، فلا أرى في التوتر المذكور حالة من الطلاق، بل مجرد سحابة صيف في العلاقة بين واشنطن والمؤسسة العسكرية المصرية، بدليل تصريحات المرشح الرئاسي عبد الفتاح السيسي مؤخرا بطلب معونة أمريكية في «الحرب على الإرهاب»، أما حمدين فهو في رأبي موضوع خط أحمر أمريكي وسعودي.

لماذا؟

لأن حمدين كمرشح ناصري يساري معاد للامبريالية والصهيونية، يحمل برنامجا وتوجهات تجعل منه إنسانا مرفوضا بالكامل من قبل اسرائيل والولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية، فهم متناقضون بصورة مباشرة مع كل ما يمثله صباحي من توجهات قومية ووطنية، لذلك أعتقد أنه كان هناك ضغط على المشير السيسي ليترشح..

ضغط ممن؟

من السعودية بشكل خاص، لكونه الوجه الوحيد من الأوجه التي تمت بعلاقة للنظام القديم الذي تحرص عليه المملكة، القادر من خلال الهالة التي أحيط بها بعد 3 يوليو، على الفوز بالمعركة الرئاسية ضد حمدين صباحي. هذا جزء من

أسباب ترشحه، علما أن رئاسة مصر اليوم مهمة صعبة لأي كان.

نبذة: د. جليبير الأشقر، أكاديمي لبناني، عمل كأستاذ جامعي في كل من بيروت وباريس وبرلين، قبل أن يُعيّن في كرسي دراسات التنمية والعلاقات الدولية في معهد الدراسات الشرقية والأفريقية في جامعة لندن، له كتب عديدة منها «صدام الهمجيات: الإرهاب والإرهاب المضاد والفضى العالمية»، و«السلطان الخطير: السياسة الخارجية الأميركية في الشرق الأوسط»، بالاشتراك مع نعوم تشومسكي، و«العرب والمحركة النازية: حرب المرويات العربية - الإسرائيلية»، وقد صدر له مؤخرا «الشعب يريد: بحث جذري في الانتفاضة العربية.»

<http://www.shorouknews.com/mobile/news/view.aspx?cdate=21052014&id=12f685bf-ff72-400e-9132-b21e4247fae0#.U3zfBYaXDQk.facebook>

المناضل-ة عدد 41

مصر: أضواء كاشفة على سنة مافلة بالتقلبات - مقابلة مع هشام فؤاد، مناضل اشتراكي ثوري

الجمعة 23 أيار (مايو) 2014

هاني حنة و آلان بارون وهشام فؤاد

الأزمة الاجتماعية والسياسية للنصف الأول من العام 2013

بعد ستة أشهر من الحكم، أبانت حركة الإخوان المسلمين عجزها عن الاستجابة للتطلعات الشعبية. ما أثار الغضب الاجتماعي، وموجة كبيرة من إضرابات واعتصامات واحتجاجات اجتماعية ومظاهرات واحتجاجات قوية بالأحياء الشعبية ضد تردي الخدمات العامة. وكانت التعبئة الشعبية كثيفة. كان أمل الناس أن تتغير شروط حياتهم، وبلغ الصراع الطبقي مستويات غير مسبوقة منذ سنوات 1970.

وعلى نحو مواز، كانت ثمة أزمة سياسية لأن حركة الإخوان المسلمين كانت تقوم باستبعاد كل التيارات السياسية الأخرى. وشعرت القوى الليبرالية، وكذا قوى النظام القديم، بواقع تهميشها في المشهد السياسي. وكان هؤلاء متحكمين بوسائل الإعلام، ما أتاح لهم، لاسيما بواسطة القنوات الفضائية الخاصة، شن حملة مستمرة ضد مرسي، فيما كان لديهم نفس مشروعه الاقتصادي والاجتماعي تقريبا.

وفي الآن ذاته، بدءا من يناير 2013، كانت توترات بادية بين الدولة العميقة [1] ومرسي. وكان ذلك بارزا أكثر في الشرطة. إذ لم يقم مرسي بإصلاحها ورفع أجور رجال الشرطة. كان ينوي استمالتهم إلى مشروعه السياسي. لكن الشرطة ومصالح الاستخبارات شرعا يعملان لإسقاطه.

في النهاية، كان قوى متباينة، وذات مسارات و أهداف مختلفة، قد تحالفت حول هدف إطاحة مرسي وحكومته.

ظهور حركة تمرد

في هذا السياق ظهرت حركة تمرد. في البداية لم تكن العلاقات بين حركة تمرد ومصالح الاستخبارات جلية، حتى بالنسبة لنا، نحن الاشتراكيين الثوريين. لكن هذه العلاقات اتضحت لاحقا.

كان المطلب الرئيس للعريضة المطالبة بسقوط مرسي هو تنظيم انتخابات رئاسة سابقة لأوانها. كان لهذا المطلب شعبية كبيرة جدا قبل النداء إلى التظاهر يوم 30 يونيو 2013.

جبهة الخلاص الوطني

تشكلت متم العام 2012، عبارة عن تحالف عريض لليبراليين وديمقراطيين واشتراكيين وديمقراطيين واشتراكيين و ستالينيين، الخ وكانت جبهة الخلاص الوطني هي من بدأ دعوة فلول (2) نظام مبارك للتخلص من الإخوان المسلمين. واعتمدت عليهم في التمويل والمعدات وطبع المناشير الخ. وقد مني الثوريون بضربة قوية لأن الفلول مثلوا عقبة جديدة بوجه الثوريين. وتمثل جبهة الخلاص إحدى القوى الرئيسة التي لجأت إلى الجيش. وقد نشرت بيانات تتساءل عن سبب عدم تدخل الجيش. لقد مهدت هذه الجبهة طريق انقلاب 3 يوليو.

تدخل الجيش

كانت التعبئة هائلة يوم 30 يونيو، وكان ممكنا أن تتطور أكثر. وبدأ دور الجيش يتضح بجلاء متم شهر يونيو. وأطلق السيسي إنذارا. و يوم 3 يوليو نشر بيانا آخر معلنا تنحية مرسي وتعيين رئيس جمهورية جديد. ومنذ تلك اللحظة بات

الجيش الماسك صراحة بزمام البلد. كانت الرسالة مفادها: «عودوا إلى بيوتكم، نحن نتكلف بكل شيء!» كما دعا السيسي إلى التظاهر يوم 26 يوليو بقصد الحصول على تفويض لمحاربة الإرهاب. وكانت التعبئة بالغة الأهمية. مثل يوم 26 يوليو نهاية طور. بدءا من هذا التاريخ، كانت السياسة المطبقة هي القمع. وساندت القوى السياسية الرئيسة الجيش. كان الاسلاميون اول مستهدف: كان الشعار الرئيس: «اسحقهم، يا سيسي ! » وترافق الفض الدامي لمعتصمات الإسلاميين برابعة و النهضة بسقوط آلاف القتلى.

لكن القمع استهدف أيضا حق التظاهر والاعتصام، وهم الحقان المكتسبان بعد 25 يناير 2011.

الوضع بعد 3 يوليو 2013

في الشهرين أو الثلاث التالية ليوم 3 يوليو، لم تكن ثمة تعبئات كثيرة لأن الوضع لم يكن واضحا جدا. لكن الحركة الاجتماعية عادت من جديد فيما بعد.

وكانت المطالب الرئيسة متعلقة بشروط الحياة المتردية وبعدم تحقيق الأهداف الكبرى للثورة. وشهدت الأشهر الثلاث الأولى لعام 2014 زهاء 120 إضراب و اعتصام.

ولجأت السلطة إلى عدة طرائق لمواجهة الحركة الاجتماعية.

في طور أول، كان مركز ثقل سياسة الحكومة ببلاوي إما الوعود او التجاهل التام.

وعندما امتدت موجة الاحتجاج الاجتماعي وتغيرت الحكومة، قالت وسائل الإعلام إن العمال هم من أطاح الحكومة.

لكن، في الواقع لم يكن هدف تغيير الحكومة هو تحقيق مطالب العمال الاجتماعية ، بل تصعيد القمع ضد الإسلاميين: تمت مؤاخذة حكومة ببلاوي بانها « يد مرتجفة». كان المطلوب أن تكون للحكومة «يد من حديد»

كان الهدف الآخر تصعيد القمع ضد الحركة الاجتماعية.

انصراف حكومة ببلاوي (27 فبراير 2014)

كان يتعايش في حكومة ببلاوي مع الجيش تيار يمكن اعتباره «يسارا ديمقراطيا» مع ببلاوي و زياد بهاء الدين من الحزب الاشتراكي الديمقراطي، و التيار الناصري مع كما ابو عيطة (وزير العمل، قائد سابق لنقابات المستقلة)، و الليبراليين مع حسام عيسى من حزب الدستور. (كان البرادعي، وهو من حزب الدستور ذاته، نائبا للرئيس حتى يوم 15 أغسطس).

لم يكونوا معارضين لسياسة السيسي، بل كانوا يسعون إلى كبها قليلا. كان زياد بهاء الدين، مثلان يسعى إلى تصالح مع الإخوان المسلمين الذين لم يرتكبوا أعمال عنف. وكان كمال ابو عيطة يتحدث عن الأجر الأدنى وقانون الحريات النقابية ، الخ. لكنهم انتهوا إلى قبول سياسة الحكومة التي كانوا منتمين إليها. قبلوا تجميد مشروع القانون حول الحريات النقابية وكذا قمع الاعتصام.

لكن السلطة لم تكن تقبل أي صوت مخالف ولو قليلا.

سياسة حكومة محلب

كان التغييران الرئيسان الحاصلان مع الحكومة الجديدة هما:

تصعيد القمع ضد الإسلاميين

تشديد القمع ضد الحركة الاجتماعية

كان للحكومة إذن خصمان: الإسلاميون و العمال. جاء في أول بيان لحكومة محلب: «يجب على الدولة أن تواجه خطرين، الإسلاميين و الإضرابات العمالية.

فيما يخص الإسلاميين ، شهدنا القمع ومحاكمات صورية وأحكام إعدام بالجملة.

وأما العمال، فقد بدا الجيش يتدخل، كما في السويس مثلا. كما اعتقل عمالا من بيوتهم كما في الإسكندرية (عمال البريد) أو بور سعيد وأماكن أخرى. وهذا ما لم يحدث في مصر منذ سنوات 1970.

كما صادقت الحكومة على قوانين معادية للعمال:

مشروع قانون العمل الجديد يضعف حقوق الأجراء، لا سيما الأجور.

مشروع قانون يمنع الأجراء من الطعن قضائيا في عمليات الخصخصة حتى التدليسية منها

قانون 19 نوفمبر 2013 المانع للإضراب و التظاهر

قانون الحريات النقابية طواه النسيان

وتعرضت النقابات المستقلة لهجمات.

ومن جديد أصبحت النقابة الرسمية قبل 2011 المخاطب الوحيد المعترف به من الحكومة.

وقل الحديث عن الأجر الأدنى.

وعادت الأسعار إلى الارتفاع، وسيؤدي الارتفاع المرتقب لسعر البنزين إلى ارتفاع عام للأسعار.

موعد انتخابات الرئاسة يومي 26 و 27 مايو 2014

المناخ الذي ستجري فيه انتخابات الرئاسة المقبلة مغاير تماما لمناخ يونيو 2012.

ثمة بين السكان خيبة أمل كبيرة، وحتى عداء للثورة.

جرت هجمات ضد الحركة الثورية، لا سيما الاشتراكيين الثوريين. وتم منع حركة 6 ابريل التي كانت مبادرة إلى المظاهرات

المفضية إلى ثورة يناير 2011، ودائما قبل 1 مايو 2014.

زهاء 90 % من القوى السياسية مصطفة خلف السيسي. والمرشح الآخر الوحيد لانتخابات الرئاسة هو الناصري حمدين صباحي.

لهذه التطورات تأثير داخل الأحزاب التي ظهرت بعد بداية الثورة. بدأت هذه الأحزاب، لاسيما شبابها، يكتشفون أنهم تعرضوا للخداع، وأن السيسي سرق 30 يونيو، وان هدفه كان إعادة نظام مبارك.

ثمة ميل انتقامي إزاء الثورة. واستعداد جهاز الأمن سيطرته على الشارع، ما جعل العديد من الشباب الذي شارك في تعبئة 30 يونيو يعارض السيسي حاليا. تلك بوجه خاص حالة حركة 6 ابريل.

بتصنيف السكان حسب موقفهم، ثمة 3 فئات:

المحبطون، وحتى اليائسون

الانتظاريون الذي يترقبون ماذا سيفعل السيسي

اقلية ترى في السيسي استمرارا لمبارك

هذه الانقسامات داخل تحالف 30 يونيو هي التي حدت بصباحي إلى الترشح لانتخابات الرئاسة. وتلك احد أسباب دعمنا له في الانتخابات المقبلة رغم ما لدينا من انتقادات إزاءه.

إحالات:

1- ما يسمى في مصر الدولة العميقة هو مؤسسات الدولة وكل تشعباتها الوطنية و المحلية وكذا مسؤوليها (هاني حنة)

2- يقصد بالفلول بقايا نظام مبارك

3- استقال البرادعي من منصب نائب الرئيس غداة المذابح بحق الإسلاميين يوم 14 يونيو 2013 فيما بقي ابو عيطة حتى 27 فبراير 2014

====

هشام فؤاد صحافي مصري ومناضل مع الاشتراكيين الثوريين.

قام باستجوابه كل من هاني حنة و آلان بارون يوم 29 ابريل 2014

نشر بموقع Alencontre

تعريب: المناضل-ة

